مُقدِّمَةٌ أصُولِ التَّفْسِيْرِ

لشيخ الإسلام

أحمد بن عبد الحليم بن تيمية رحمه الله

المتوفَّى سنة (٧٢٨هـ)

شرح وتحقيق

أبي عبد الرحمن يحيى بن علي الحجوري

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

الْمُقَدِّمَة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد:

فيقول الله عزوجل في كتابه الكريم: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِى نَارِ جَهَنَّمَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [التوبة:١٠٩].

ويقول تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ ۝ تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا ۗ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [إبراهيم: ٢٤-٢٥].

ويقول تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة:١٢٧].

ففي هذه الأدلة بيان أهمية معرفة الأصول، والقواعد، والأُسُس التي يُبنىٰ عليها غيرها، سواءً كانت أصولًا حسية كما في الآية المذكورة، أو معنوية كقواعد الدين، وأسسه، ودعائمه التي دلت عليها عدة أدلة من القرآن والسنة، كحديث: «**بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَىٰ خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالْحَجِّ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ**»، أخرجه البخاري رقم (٨)،

ومسلم رقم (١٦) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، وجاء مثله عن عدد من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.

وأعظم أصل لدين الله هو الكتاب العزيز المنزل على نبيه محمد ﷺ، المعجز، المتعبد بتلاوته، وسنة رسوله ﷺ، وهي وحي يوحى، قال تعالى: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ١-٤].

وقال الإمام ابن كثير في «مقدمة تفسيره»: والسنة أيضًا تنزل عليه بالوحي كما ينزل القرآن إلا أنها لا تتلى كما يتلى القرآن.اهـ

قال الإمام الشافعي رحمه الله في كتابه «الرسالة» (ص١١٤) (فقرة ٣٠٣): لم يسن رسول الله ﷺ سنة إلا ولها أصل في الكتاب، وتبعه على ذلك شيخ الإسلام رحمه الله في هذه الرسالة؛ لقول الله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

فالقرآن أصل الهداية إلى الصراط المستقيم قال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾ [الإسراء:٩].

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۝ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾[يونس: ٥٧-٥٨].

وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى:٥٢].

وقال تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾[النساء:٨٢].

وقال تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ۝ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ۝ بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ ﴾ [الشعراء: ١٩٢-١٩٥].

وقال تعالى: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ [الإسراء:٨٨].

وقال تعالى: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [يونس:٣٨].

وقال تعالى: ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [البقرة:٢٣].

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا ﴾ [النساء: ٨٧].

وقال: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا ﴾ [النساء: ١٢٢].

فالقرآن حديث الله عزوجل وقوله وكلامه المبين، نزل به رسوله جبريل الأمين على رسوله محمد خاتم الأنبياء والمرسلين.

فالقرآن كلام الله تعالى على الحقيقة تكلم به بحرف وصوت قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٦].

وثبت بشواهده كما في أثناء الرسالة عن ابن مسعود رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «**مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللهِ فَلَهُ بِهِ حَسَنَةٌ، وَالْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا، لَا أَقُولُ: الم**

حَرْفٌ، وَلَكِنْ أَلِفٌ حَرْفٌ، وَلَامٌ حَرْفٌ، وَمِيمٌ حَرْفٌ»، أخرجه الترمذي رقم (٢٩١٠)، وغيره.

وثبت بشواهده عند أحمد (٥/ ٣٣٨)، وغيره من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه ، قال: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ الله ﷺ وَنَحْنُ نَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَيُقْرِئُهُ بَعْضُنَا بَعْضًا، فَقَالَ: «**الْـحَمْدُ لله، كِتَابُ الله وَاحِدٌ، فِيكُمُ الأَسْوَدُ وَالأَحْمَرُ، اقرءوا الْقُرْآنَ، اقرءوا الْقُرْآنَ، اقرءوا الْقُرْآنَ، قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ أَقْوَامٌ يقرؤون الْقُرْآنَ، يُقِيمُونَ حُرُوفَهُ، كَمَا يُقَامُ السَّهْمُ، لا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، يَتَعَجَّلُونَ أَجْرَهُ، وَلا يَتَأَجَّلُونَهُ**».

وثبت بشواهده عند أبي داود رقم (٤٧٣٨) وغيره، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه ، أن النبي ﷺ قال: «**إِذَا تَكَلَّمَ اللهُ بِالْوَحْيِ سَمِعَ أَهْلُ السَّمَاءِ لِلسَّمَاءِ صَلْصَلَةً كَجَرِّ السِّلْسِلَةِ عَلَىٰ الصَّفَا، فَيُصْعَقُونَ، فَلَا يَزَالُونَ كَذَلِكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَهُمْ جِبْرِيلُ، حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمْ جِبْرِيلُ فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ، قَالَ: فَيَقُولُونَ: يَا جِبْرِيلُ، مَاذَا قَالَ رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: الْـحَقَّ. فَيَقُولُونَ: الْـحَقَّ، الْـحَقَّ**».

وكونه علىٰ الحقيقة وليس فيه مجاز؛ لأن الله عزوجل بين كتابه لعباده قال تعالىٰ: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡ ﴾ [إبراهيم: ٤]، وقال تعالىٰ: ﴿ هَٰذَا بَلَٰغٞ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُواْ بِهِۦ ﴾ [إبراهيم: ٥٢].

لذا قال الإمام الشافعي رحمه الله في «الرسالة» (ص٩٢-٩٣): [باب الصنف الذي يُبيِّن سياقه معناه]:

(٢٠٨) قال الله تعالىٰ تبارك وتعالىٰ: ﴿وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِى ٱلسَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ ۙ لَا تَأْتِيهِمْ ۚ كَذَٰلِكَ نَبْلُوهُم بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ﴾ [الأعراف:١٦٣].

(٢٠٩) فابتدأ –جل ثناؤه– ذكر الأمر بمسألتهم عن القرية الحاضرة البحر، فلما قال: ﴿إِذْ يَعْدُونَ فِى ٱلسَّبْتِ﴾ الآية، دل علىٰ أنه إنما أراد أهل القرية؛ لأن القرية لا تكون عادِيَةً، ولا فاسقة بالعدوان في السبت ولا غيره، وأنه إنما أراد بالعدوان أهل القرية الذين بلاهم بما كانوا يفسقون.

(٢١٠) وقال: ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا ءَاخَرِينَ ۝ فَلَمَّآ أَحَسُّوا۟ بَأْسَنَآ إِذَا هُم مِّنْهَا يَرْكُضُونَ﴾[الأنبياء:١١-١٢].

(٢١١) وهذه الآية في مثل معنىٰ الآية قبلها، فذكر قصم القرية، فلما ذكر أنها ظالمة بَانَ للسامع أن الظالم إنما هم أهلها دون منازلها التي لا تَظلم، ولما ذكر القوم المنشئين بعدها، وذكر إحساسهم البأسَ عند القَصْم أحاط العلمُ إنما أحسَّ البأس من يعرف البأس من الآدميين.

(٢١٢) قال الله تبارك وتعالىٰ، وهو يحكي قول إخوة يوسف لأبيهم: ﴿وَمَا شَهِدْنَآ إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَٰفِظِينَ ۝ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾ [يوسف: ٨١-٨٢].

(٢١٣) فهذه الآية في مثل معنىٰ الآيات قبلها، لا تختلف عند أهل العلم باللسان أنهم إنما يخاطبون أباهم بمسألة أهل القرية، وأهل العير؛ لأن القرية والعير لا يُنْبِئان عن صدقهم.اهـ

وردَّ المجازَ ابنُ حزم رحمه الله في الباب الثامن عشر من «إحكام الأحكام» (١/ ٤٣٧)، واعتبره الإمام ابن القيم رحمه الله طاغوتًا، فقال في «مختصر الصواعق» (٢٤١-٢٤٢): [**فصل كسر الطاغوت الثالث الذي وضعته الجهمية لتعطيل حقائق الأسماء والصفات وهو طاغوت المجاز**]، ولم يرد بالمجاز أنه ليس بحقيقة وأنه يصح نفيه، وهذا كما قال أبو عبيدة في «تفسيره» أنه مجاز القرآن، ومراد أحمد أنه يجوز في اللغة أن يقول الواحد المعظم نفسه: نحن فعلنا كذا، فهو مما يجوز في اللغة، ولم يرد أن في القرآن ألفاظًا استعلمت في غير ما وضعت له، وأنها يفهم منها خلاف حقائقها، وقد تمسك بكلام أحمد هذا من ينسب إلى مذهبه أن في القرآن مجازًا كالقاضي أبي يعلى، وابن عقيل، وابن الخطاب وغيرهم، ومنع آخرون من أصحابه ذلك، كأبي عبدالله بن حامد، وأبي الحسن الجزري، وأبي الفضل التميمي.

وكذلك أصحاب مالك مختلفون، فكثير من متأخريهم يثبت في القرآن مجازًا، وأما المتقدمون كابن وهب، وأشهب، وابن القاسم، فلا يعرف عنهم في ذلك لفظة واحدة.اهـ

ورده شيخ الإسلام كما في عدة مواضع من «مجموع الفتاوى»، منها: (٧/ ٨٧-٨٨) و(٩٠-٩٧)، (٢٠/ ٤٠٣-٤٠٥) و(٥/ ٢٠٠-٢٠١).

وألف العلامة الشنقيطي رحمه الله رسالة «منع جواز المجاز فيما أنزل للتعبد والإعجاز»، قال في (ص٧): والذي ندين الله به، ويلزم قبوله كل منصف محقق أنه لا يجوز إطلاق المجاز في القرآن مطلقًا.اهـ

وقال في «المذكرة» (ص٥٨): وبهذا الباطل توصل المعطلون إلى نفي صفات الكمال والجلال الثابتة لله تعالى في كتابه وسنة نبيه ﷺ، بدعوى أنها مجاز، كقولهم في

﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ استولىٰ، وَقِسْ علىٰ ذلك غيره من نفيهم للصفات عن طريق المجاز، أما الآيات التي ذكرها المؤلف فلا يتعين في شيء منها أنه مجاز، أما قوله تعالىٰ: ﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ﴾[الإسراء:٢٤]، فليس المراد به أن للذل جناحًا، وأن كان كلام العلامة ابن القيم رحمه الله يقتضيه، وظن أبو تمام أنه معنىٰ الآية لما قيل له: صب في هذا الإناء من ماء الملام، يعني قوله:

لا تسقني ماء الملام فإنني صب قد استعذبت ماء بكائي

فقال: هات ريشة من جناح الذل، حتىٰ أصب لك من ماء الملام، بل المراد بالآية الكريمة كما يدل عليه كلام جماعة أهل التفسير: أنها من إضافة الموصوف إلىٰ صفته، أي: واخفض الذليل لهما من الرحمة.

ونظيره من كلام العرب قولهم: حاتم الجود، أي: الموصوف بالجود، ووصف الجناح بالذل مع أنه صفة الإنسان؛ لأن البطش يرفع الجناح، والتواضع واللين يظهر بخفضه، فخفضه كناية عن لين الجانب، كما قيل:

وأنتَ الشهيرُ بخفضِ الجناحِ فلا تكُ برفعهِ أجدَلا

ونظيره في القرآن ﴿مَطَرَ ٱلسَّوْءِ﴾[الفرقان:٤٠]، و﴿عَذَابَ ٱلْهُونِ﴾ [الأنعام:٩٣]، أي: المطر الموصوف بأنه يسوء من وقع عليه، والعذاب الموصوف بوقوع الهون علىٰ من نزل به، وإضافة صفة الإنسان لبعض أجزائه أسلوب من أساليب اللغة العربية كما قال هنا جناح الذل، مع أن الذليل صاحب الجناح، ونظيره قوله تعالىٰ: ﴿نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾[العلق:١٦]، والمراد صاحب الناصية التي

هي مقدم شعر الرأس، وقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ ۝ عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ﴾ [الغاشية:٢-٣] مع أن تلك الصفات لأصحاب الوجوه.

وقوله تعالى: ﴿وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] فيه حذف مضاف، وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، أسلوب من أساليب اللغة معروف عقده في الخلاصة بقوله:

وما يلي المضاف يأتي خلفًا عنهُ في الإعرابِ إذا مَا حُذفا

والمضاف المحذوف مدلول عليه بدلالة الاقتضاء، وهي عند جماهير الأصوليين دلالة التزام، وليست من المجاز عندهم كما هو معروف محله، وقوله: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾[الكهف:٧٧] لا مجاز فيه؛ إذ لا مانع من حمل الإرادة في الآية على حقيقتها؛ لأن للجمادات إرادات حقيقية يعلمها الله جل وعلا، ونحن لا نعلمها، ويوضح ذلك حنين الجذع الذي كان يخطب عليه ﷺ، لما تحول عنه إلى المنبر، وذلك الحنين ناشئ عن إرادة يعلمها الله تعالى، وقد ثبت في «صحيح مسلم» أن النبي ﷺ قال: «**إني لأَعرفُ حجرًا كانَ يسلمُ عليَّ في مكة**»، وسلامه عليه عن إرادة يعلمها اللهُ، ونحن لا نعلمها، كما صرح تعالى بذلك في قوله جل وعلا: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾[الإسراء:٤٤]، فصرح بأننا لا نفقهه، وأمثال ذلك كثير في الكتاب والسنة، وكذلك لا مانع من كون الإرادة تطلق في اللغة على معناها المعروف، وعلى مقاربة الشيء، والميل إليه؛ فيكون معنى إرادة الجدار ميله إلى السقوط وقربه منه، وهذا أسلوب عربي معروف، ومنه الراعي:

في مهمهٍ فلقتْ بهِ هاماتها فلقَ الفؤسِ إذَا أردنَ نصُولا. اهـ

الحاصل أن القول بالمجاز في اللغة باطلٌ، والقول بوجوده في القرآن أشد بطلانًا.

ومن الأصول في هذا الباب: أن كلام الله عزوجل لا تعارض فيه ولا اضطراب، وقد صنفت كتب كثيرة في الرد على الزنادقة القائلين بالاختلاف في القرآن، وكان من أحسن الردود عليهم كتاب «الرد على الزنادقة والجهمية» فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله للإمام أحمد رحمه الله، وكتاب «دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب» للعلامة الشنقيطي رحمه الله ، صاحب «أضواء البيان».

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾[آل عمران:٧]: ولا معارضة بين الآيات؛ لأن معنى كون كله محكمًا هو اتصاف جميعه بالإحكام الذي هو الإتقان؛ لأن جميعه في غاية الإتقان في ألفاظه ومعانيه، أحكامه عدل وأخباره صدق، وهو في غاية الفصاحة والإعجاز والسلامة من جميع العيوب، ومعنى كونه كله متشابهاً أن آياته يشبه بعضها بعضاً في الإعجاز والصدق والعدل والسلامة من جميع العيوب، ومعنى أن منه آيات محكمات وأخر متشابهات: اختلف فيه اختلافاً مبيناً على الاختلاف في معنى الواو في قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾[آل عمران:٧] فمن قال إن الواو استئنافية، والراسخون مبتدأ خبره جملة: ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾[آل عمران:٧] ، والوقف تام على قوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾؛ فإنه يفسر المتشابه: بأنه ما استأثر الله بعلمه، وعلى هذا القول أكثر أهل العلم.اهـ

ومن الأصول في هذا الباب: أنه اتفق العلماء كما في «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٢٨٦) و(١٧/ ٣٩٠) على أن ليس في القرآن ما لا معنى له، واتفق السلف

على أن جميع ما في القرآن مما يفهم معناه ويمكن إدراكه بتدبر وأنه ليس في القرآن ما لا يمكن أن يعلم معناه أحد؛ فإن اللهَ قد أمر بتدبر القرآن ولم يستثني منه شيئًا.

وإن ما يسمىٰ بالمتشابه، كالروح، ووقت الساعة، والآجال، هذا لا يعلم تأويله إلا الله، والمراد بالتأويل هنا معرفة ما يؤول إليه الشيء، وإن كانوا يعلمون معنىٰ الكلام الذي أخبر به عن الساعة ... «الفتاوىٰ» (١٧/ ٤٠٩).

واتفقوا أن القراءة الشاذة لا تكون قرآنًا كما في «مجموع الفتاوىٰ» (١٣/ ٣٩٤).

قال رحمه الله: وأما القراءة الشاذة الخارجة عن رسم المصحف العثماني مثل قراءة ابن مسعود، وأبي الدرداء رضي الله عنهما ﴿**وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝ وَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَىٰ**﴾ كما قد ثبت ذلك في «الصحيحين»، ومثل قراءة عبدالله ﴿**فَصِيامُ ثَلَاثَةُ أَيّامٍ مُتَتابِعَات**﴾، وكقراءته : ﴿**إِنْ كَانَتْ إِلَا زَقية وَاحدة**﴾ ونحو ذلك؛ فهذه إذا ثبتت عن بعض الصحابة فهل يجوز أن يقرأ بها في الصلاة؟ على قولين للعلماء، هما روايتان مشهورتان عن الإمام أحمد، وروايتان عن مالك، **إحداهما**: يجوز ذلك؛ لأن الصحابة والتابعين كانوا يقرءون بهذه الحروف في الصلاة . **والثانية**: لا يجوز ذلك، وهو قول أكثر العلماء ؛ لأن هذه القراءات لم تثبت متواترة عن النبي ﷺ، وإن ثبتت فإنها منسوخة بالعرضة الآخرة؛ فإنه قد ثبت في «الصحاح» عن عائشة، وابن عباس رضي الله عنهم، أن جبريل عليه السلام كان يعارض النبي ﷺ بالقرآن في كل عام مرة، فلما كان العام الذي قبض فيه عارضه به مرتين، والعرضة الآخرة هي قراءة زيد بن ثابت وغيره، وهي التي أمر الخلفاء

الراشدون أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي بكتابتها في المصاحف، وكتبها أبو بكر وعمر في خلافة أبي بكر في صحفٍ أمرَ زيد ابن ثابت بكتابتها، ثم أمر عثمان في خلافته بكتابتها في المصاحف وإرسالها إلى الأمصار، وجمع الناس عليها باتفاق من الصحابة: عليٌّ وغيره، وهذا النزاع لا بد أن يبنى على الأصل الذي سأل عنه السائل، وهو أن القراءات السبعة هل هي حرف من الحروف السبعة أم لا؟ فالذي عليه جمهور العلماء من السلف والأئمة أنها حرف من الحروف السبعة؛ بل يقولون: إن مصحف عثمان هو أحد الحروف السبعة، وهو متضمن للعرضة الآخرة التي عرضها النبي ﷺ على جبريل، والأحاديث والآثار المشهورة المستفيضة تدل على هذا القول، وذهب طوائف من الفقهاء والقراء وأهل الكلام إلى أن هذا المصحف مشتمل على الأحرف السبعة، وقرر ذلك طوائف من أهل الكلام كالقاضي أبي بكر الباقلاني وغيره؛ بناء على أنه لا يجوز على الأمة أن تهمل نقل شيء من الأحرف السبعة، وقد اتفقوا على نقل هذا المصحف الإمام العثماني، وترك ما سواه، حيث أمر عثمان بنقل القرآن من الصحف التي كان أبو بكر وعمر كتبا القرآن فيها، ثم أرسل عثمان بمشاورة الصحابة إلى كل مصر من أمصار المسلمين بمصحف، وأمر بترك ما سوى ذلك. قال هؤلاء: ولا يجوز أن ينهى عن القراءة ببعض الأحرف السبعة. ومن نصر قول الأولين يجيب تارة بما ذكر محمد بن جرير وغيره من أن القراءة على الأحرف السبعة لم يكن واجبًا على الأمة، وإنما كان جائزًا لهم، مُرَخَّصًا لهم فيه، وقد جعل إليهم الاختيار في أي حرف اختاروه، كما أن ترتيب السور لم يكن واجبًا عليهم منصوصًا؛ بل مفوضًا إلى اجتهادهم؛ ولهذا كان ترتيب مصحف عبدالله على غير ترتيب مصحف زيد، وكذلك مصحف غيره، وأما ترتيب آيات

السور فهو منزل منصوص عليه، فلم يكن لهم أن يقدموا آية على آية في الرسم كما قدموا سورة على سورة؛ لأن ترتيب الآيات مأمور به نصًّا، وأما ترتيب السور فمفوض إلى اجتهادهم. قالوا: فكذلك الأحرف السبعة، فلما رأى الصحابة أن الأمة تفترق وتختلف وتتقاتل إذا لم يجتمعوا على حرف واحد؛ اجتمعوا على ذلك اجتماعا سائغًا، وهم معصومون أن يجتمعوا على ضلالة، ولم يكن في ذلك ترك لواجب، ولا فعل لمحظور.

هذه نبذة مختصرة من باب أصول التفسير، رجوت أن تكون كمدخل إلى ما ذكر شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية رحمه الله في هذه الرسالة العظيمة، التي ليس سطر من سطورها إلا وفيه فائدة أو أكثر، وما هذه إلا بركة جعلها الله عزوجل في شيخ الإسلام الذي لا نعلم له نظيرًا بعده في العلم إلى يومنا هذا، وإلى ما شاء الله تعالى.

وأن تقرأ «العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية» للإمام محمد بن أحمد بن عبد الهادي ينبئك بما قلنا؛ فإن ابن عبد الهادي أحد من لازم شيخ الإسلام مدة، فكتب عنه هذه الترجمة عن خبرة به، ولا ينبئك مثل خبير.

ولما في هذه الرسالة من العلوم الغزيرة، والقواعد، والفوائد الكثيرة؛ رأينا قراءتها على إخواننا طلبة العلم والدعاة إلى الله عزوجل الأجلاء حفظهم الله، فكان ذلك في (١٣يومًا من شهر شعبان عام ١٤٢٩هـ) مع ما يسره الله عزوجل من تحقيقها والتعليق عليها.

وقام أخونا الفاضل أبو الفتح بن راشد الريمي حفظه الله بتفريغ ما تيسر من التعليق والتحقيق عليها من الأشرطة، ثم أضفت إلى ذلك شيئًا من أبوابها في هذه المقدمة، وفي ثنايا شرح الكتاب، وأسأل اللهَ عزوجل أن ينفع بها، إنه أكرم مسئول، والحمد لله.

كتبه

يحيىٰ بن علي الحجوري

في مساء يوم الأحد الرابع من شهر ذي القعدة عام ١٤٢٩هـ.

اسْمُ الْكِتَابِ

لم يُسمِّها شيخ الإسلام ابنُ تيمية باسمٍ معروف، و سماها بعضهم «مقدمة التفسير»؛ أخذًا من قوله في بدايتها مبينًا سبب التأليف: (فقد سألني بعض الإخوان أن أكتب له مقدمة تتضمن قواعد كلية تُعِين على فهم القرآن ومعرفة تفسيره ومعانيه...)، إلى أن قال: (وقد كتبت هذه المقدمة مختصرة بحسب تيسير الله تعالى من إملاء الفؤاد).

وقد اشتهرت بعد ذلك باسم «مقدمة التفسير لابن تيمية» إلى زماننا هذا.

وسماها بعضهم «مقدمة في أصول التفسير»، وأول من سماها بهذا هو محمد جميل الشطي الدمشقي رحمه الله.

وسماها السيوطي (١/ ٤٥) في «الإتقان»: «قواعد في التفسير» لابن تيمية.

وفي «كشف الظنون» لحاجي خليفة (٢/ ١٣٥٨): «قواعد التفسير».

وسماها الشنقيطي رحمه الله في «أضواء البيان» (٨/ ١٣): «رسالة أصول التفسير».

النُّسَخُ الْمُعْتَمَدَة

تم ضبط الرسالة -ولله الحمد- على مخطوطة مصورة من دار الكتب القومية بمصر رقم (٥٠) تفسير، تيمورية، وقد أرسلها أخٌ يُكنىٰ أبا أويس الكردي، مشكورًا، وكان ذلك عن طريق الولد حسين بن أحمد الحجوري كما هو شأنه في التعاون معي في البحث عن بعض المخطوطات المطلوبة، ومتابعة طبع كتبي، والقيام على موقعي في الشبكة حفظه الله، وجزاه خيرًا.

وتقع في (١٩) ورقة، في كل ورقة لوحتان، في كل لوحة تسعة عشر سطرًا، عدا الصفحة الأولىٰ فستة عشر سطرًا، والأخيرة خمسة أسطر، وعليها تصحيحات، ومقابلات، وتختلف مقدمتها عن المطبوع، فالمطبوع كان إجابة لسؤال، حيث قال شيخ الإسلام رحمه الله بعد الحمد والثناء: فقد سألني بعض الإخوان أن أكتب له مقدمة...

وجاء في المخطوط غير ذلك، حيث وكأنه ألفها دون سؤال أحد، كما ستراها، وقد رمز لها بـ(خ).

ونسخة «مجموع الفتاوىٰ» التي تقع في المجلد (١٣من صفحة ٣٢٩ حتىٰ صفحة ٣٧٥)، واعتمدت أصلًا.

ونسخة ضمن «مجموع المتون» التي اعتنىٰ بها عبدالله بن محمد الشمراني، ورمز لها بـ(ط).

طَبَعَاتُ هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ وَشُرُوحُهَا وَاسْتِفَادَةِ الْعُلَمَاءِ مِنْهَا

طبعات المقدمة:

طُبِعت «مقدمة التفسير» لابن تيمية طبعات كثيرة جدًّا، يَصْعُب حصرها، والذي اطَّلَعت عليه منها هذه الطبعات:

ضمن «مجموع فتاوى ابن تيمية» المجلد (١٣ من ٣٢٩ – ٣٧٥). جمع الشيخ عبدالرحمن بن قاسم رحمه الله تعالى.

ضمن «دقائق التفسير الجامع لتفسير ابن تيمية»، تحقيق د.محمد السيد الجليند الجزء الأول من ص (١٠٣ – ١٣٣)

طبعة بتحقيق الدكتور عدنان زرزور، نشر دار القرآن الكريم ببيروت، الطبعة الأولى عام ١٣٩١هـ. ثم تعددت طبعاتها بعد ذلك.

طبعة حققها إبراهيم بن محمد، نشر دار الصحابة بطنطا ط/ أولى ١٤٠٩هـ.

وَطُبِعت بدار عمار بالأردن بتحقيق عصام فارس الحرستاني، ومحمد شكور حاجي امرير.

وطبعت ضمن «مجموع المتون» الذي اعتني به عبد الله الشمران.

وطبعت بتحقيق أبي أويس الكردي وعليها تعليقات بعنوان: «التنقيح والتحرير على مقدمة في أصول التفسير».

وهناك طبعات كثيرة لهذه المقدمة تظهر بين الحين والآخر. وليس هناك فرق كبير بين هذه الطبعات، فالمقدمة قصيرة، وهي سهلة العبارات مما يجعل الناشر لا يلجأ إلى التعليق كثيرًا.

شروحها:

لا أعرف شرحًا لِـمُقدمة شيخ الإسلام هذه عند المتقدمين، وكل من شرحها من العلماء المعاصرين، فقد اعتنىٰ بها طلاب العلم في زماننا هذا عناية كبيرة، وشرحها عدد كبير من العلماء.

ومن الشروح التي اطلعت عليها أو سمعتها أو سمعت بها:

١) شرح الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله ، كان في أشرطة، وقد طبع بعد ذلك.

٢) شرح الشيخ صالح آل الشيخ في أشرطة.

٣) شرح الشيخ محمد المديفر في أشرطة كذلك.

٤) شرح الشيخ عبدالرحمن الدهش في أشرطة.

٥) شرح الشيخ مساعد الطيار، وقد طبع.

٦) شرح الشيخ صالح بن محمد الأسمري.

٧) شرح الشيخ محمد بن عمر بن سالم بازمول، وشرحه مطبوع.

٨) شرح الشيخ إحسان بن محمد بن عايش العتيبي عدة مرات، وله عليها تعليقات، سمَّاها: «خمسون فائدة وقاعدة من مقدمة أصول التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية»، كما نشر ذلك على الشبكة.

٩) ومقدمة أصول التفسير لابن تيمية، تحليل وتعقيب رسالة ماجستير بجامعة الأزهر، طبع دار البصائر.

استفادة العلماء منها:

لقد نقل منها بالنص تلميذ المصنف، الإمام أبو الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير رحمه الله في مقدمة تفسيره (١/ ٧-١٤)، وأخذ منها فصلين كاملين، ولم يُشِر إليها.

ونقل منها الزركشي في «البرهان في علوم القرآن» في أكثر من موضع منها في (١/ ٣١-٣٢ و٢/ ١٥٩-١٦٠ و٢/ ١٧٥-١٧٦).

والسيوطي في «الإتقان في علوم القرآن» (١/ ٤٥)، قال رحمه الله: ومن الكتب التي نظرتها على هذا الكتاب، ولخصته منها ...، وذكر مصادره، ومنها: «قواعد في التفسير» لابن تيمية.

ومن المواضع التي نقل منها السيوطي رحمه الله في كتاب «الإتقان» (١/ ٨٨ و٩٠-٩١ و٩٣)، ونقل في (٢/ ٤٦٨-٤٧٢)، وقال في آخره: انتهى كلام ابن تيمية ملخصًا، وهو نفيس جدًّا.

واستفاد من هذه الرسالة ونقل منها القاسمي في «محاسن التأويل» (١/ ١٦-).

والشنقيطي في «أضواء البيان» (٨/ ١٣).

وطاهر الجزائري الدمشقي في «توجيه النظر» (١/ ٣٨).

صورة المخطوط

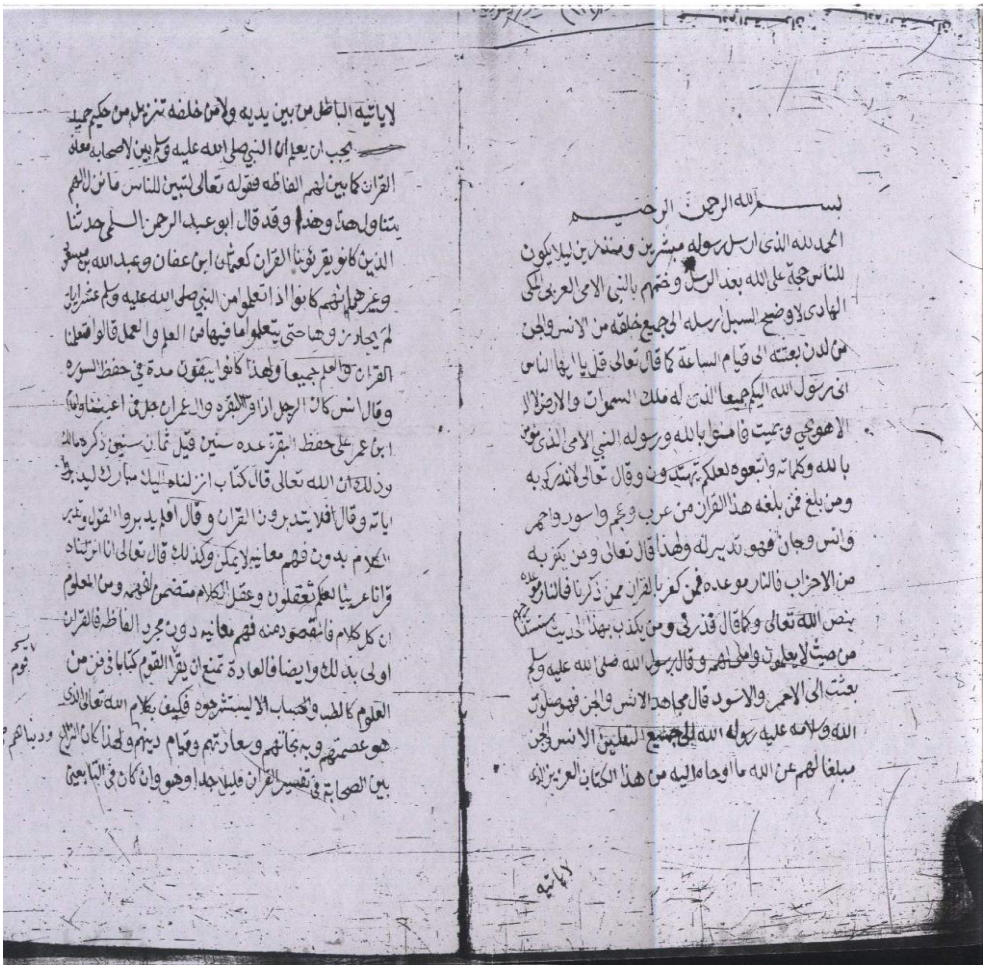

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي ارسل رسوله بشيرين ونذيرين ليلا يكون
للناس حجة على الله بعد الرسل وختمهم بالنبي الامي العربي المكي
الهادي لاوضح السبل ارسله الى جميع خلقه من الانس والجن
من لدن بعثته الى قيام الساعة كما قال تعالى قل يا ايها الناس
اني رسول الله اليكم جميعا الذي له ملك السموات والارض لا اله
الا هو يحيي ويميت فامنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن
بالله وكلماته واتبعوه لعلكم تهتدون وقال تعالى لانذركم به
ومن بلغ فمن بلغه هذا القرآن من عرب وعجم واسود واحمر
وانس وجان فهو نذير له وبهذا قال تعالى ومن يكفر به
من الاحزاب فالنار موعده فمن كفر بالقرآن من ذكرنا فالنار موعده
بنص الله تعالى وكما قال قد رضي ومن يكذب بهذا الحديث سنستدرجهم
من حيث لا يعلمون واملي لهم وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
بعثت الى الاحمر والاسود قال مجاهد الانس والجن فهو صلوات
الله وسلامه عليه رسول الله الى جميع الثقلين الانس والجن
مبلغا لهم عن الله ما اوحاه اليه من هذا الكتاب العزيز الذي

لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد
يجب ان يعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم بين لاصحابه معاني
القرآن كما بين لهم الفاظه فقوله تعالى لتبين للناس ما نزل اليهم
يتناول هذا وهذا وقد قال ابو عبد الرحمن السلمي حدثنا
الذين كانوا يقرئوننا القرآن كعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود
وغيرهما انهم كانوا اذا تعلموا من النبي صلى الله عليه وسلم عشر ايات
لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل قالوا فتعلمنا
القرآن والعلم والعمل جميعا وهذا كانوا يمكثون مدة في حفظ السورة
وقال انس كان الرجل اذا قرأ البقرة وآل عمران جد في اعيننا وقال
ابن عمر لبث احدنا زمانا وقد رزقنا القرآن وان احدكم يقرأ القرآن
من فاتحته الى خاتمته ما تدري ما امره ولا زاجره ولا ما ينبغي ان
يقف عنده هذر الدقل نثرا ولكن اعجلوا القرآن واحفظوا حدوده
وقفوا عند عجائبه وحركوا به القلوب ولا يكن هم احدكم آخر السورة
وقد ذكر عن عمر نحو هذا وقد قال تعالى كتاب انزلناه اليك مبارك ليدبروا
آياته وقال افلا يتدبرون القرآن وقال افلم يدبروا القول ولم يتدبر
الكلام بدون فهم معانيه لا يمكن وكذلك قال تعالى انا انزلناه
قرآنا عربيا لعلكم تعقلون وعقل الكلام مستلزم لفهمه ومن المعلوم
ان كل كلام فالمقصود منه فهم معانيه دون مجرد الفاظه فالقرآن
اولى بذلك وايضا فالعادة تمنع ان يقرأ القوم كتابا في فن من
العلوم كالطب والحساب الا يستشرحوه فكيف بكلام الله تعالى الذي
هو عصمتهم وبه نجاتهم وسعادتهم وقيام دينهم ولهذا كان الثابت
بين الصحابة في تفسير القرآن قليلا جدا وهو وان كان في التابعين

الصفحة الأولى

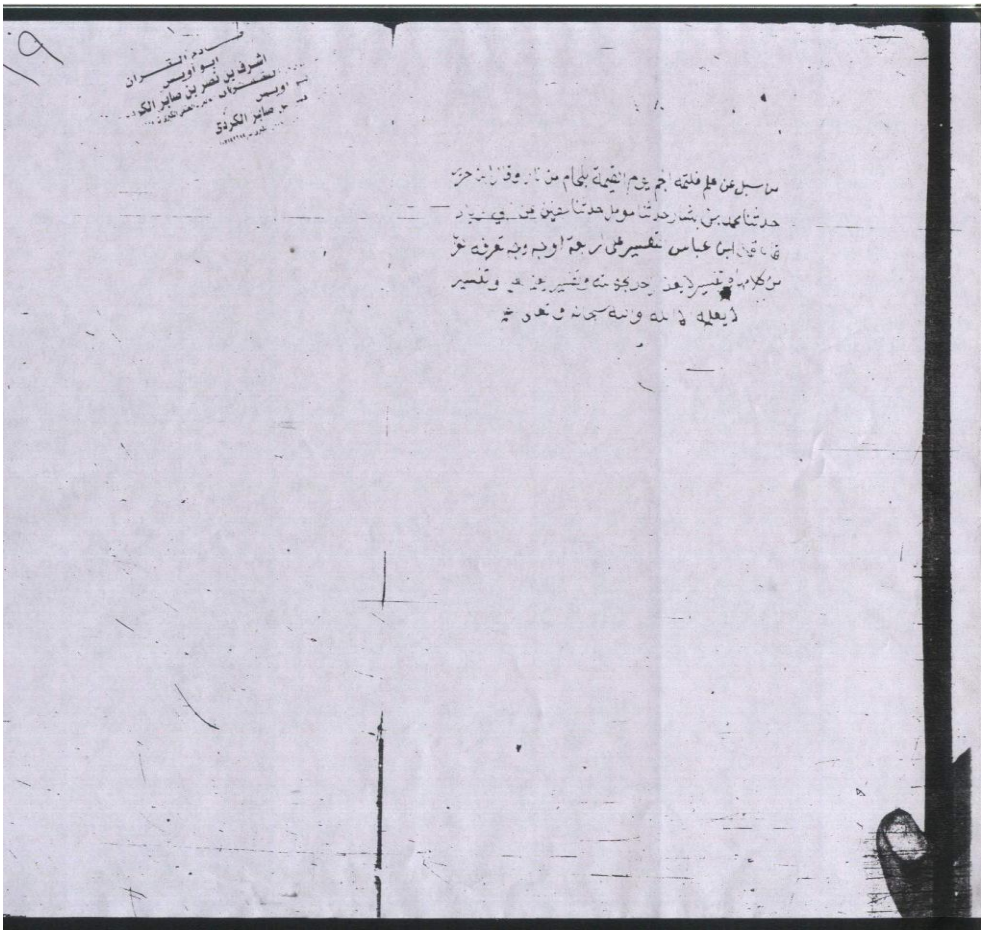

الصفحة الأخيرة

مُقَدِّمَة المصنِّف

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمه الله:

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبِّ يَسِّرْ وَأَعِنْ بِرَحْمَتِك

الْحَمْدُ لله نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاَللهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا.[١]

أَمَّا بَعْدُ:

فَقَدْ سَأَلَنِي بَعْضُ الْإِخْوَانِ أَنْ أَكْتُبَ لَهُ[٢] مُقَدِّمَةً تَتَضَمَّنُ قَوَاعِدَ كُلِّيَّةً.....

---

(١) هذه خطبة الحاجة فيها البدء بحمد الله عزوجل، والاستعانة به، والاستغفار مما قد يحصل من زلل، أو خطإٍ في الكلام قبل البدء بالكلام، أو بعده والاستعاذة بالله عزوجل من شرور الأنفس ومن سيئات الأعمال، وهذا فيه عون للعبد إذا بدء مثل هذا الكلام؛ لأن من لجأ إلى الله وفقه الله وأعانه.

والأعمال لها شرور وسيئات ظاهرة وباطنة، قد يعلمها الشخص وقد لا يعلمها ؛ فعلمنا رسول الله ﷺ أن نستعيذ بالله منها، وفيه تفويض الأمر إلى الله عزوجل أن من يهدِ الله فلا مضل له، وأن هذا الكلام سواءً قيل في خطبة نكاح أو غير ذلك، كلام هداية، ولكن الهداية من الله عزوجل، فمن هداه الله عزوجل بهذا الكلام، أو بغيره فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له.

(٢) عدد من كتب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يستجيب فيها لطلب إخوانه السائلين؛ فيجعل اللهُ في تأليفها بسببهم خيرًا كثيرًا لهم وللمسلمين كـ«الواسطية»، و«التدمورية»،

.....{☜}[1] تُعِينُ عَلَىٰ فَهْمِ الْقُرْآنِ، وَمَعْرِفَةِ تَفْسِيرِهِ وَمَعَانِيهِ، وَالتَّمْيِيزِ فِي مَنْقُولِ ذَلِكَ وَمَعْقُولِهِ[2] بَيْنَ الْحَقِّ وَأَنْوَاعِ الْأَبَاطِيلِ، وَالتَّنْبِيهِ عَلَىٰ الدَّلِيلِ الْفَاصِلِ بَيْنَ

وعدة كتب تكون عن طلب من بعض إخوانه طلبة العلم أهل السنة الأخيار يطلبون منه هذا الطلب فيلبي هذا الطلب، ويقوم به خير قيام، فمن طُلب منه محاضرة، أو درس، أو شرح كتاب، ونفع إخوانه بشيء وهو قادرٌ على ذلك، فقام به، هذا سبب البركة في العلم، «**والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه**»، كما ثبت في «صحيح مسلم» رقم (٢٦٩٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

لذلك قال الإمام يحيىٰ بن سعيد القطان: (لو أتيت مسددًا فحدثته في بيته؛ لكان يستأهل) كما في ترجمة مسدد من «تهذيب الكمال»»، وابن عباس رضي الله عنهما قال له بعض الصحابة: (يا ابن عم رسول الله، لو دعوتنا لأجبناك)، أي: لأتيناك لتعليمك، أخرجه الدارمي في «مقدمة سننه» (٥٨٩)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ١٠٦)، وابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٣٦٧)، وغيرهم، من طريق: جرير بن حازم، عن يعلىٰ بن حكيم، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، به، وسنده صحيح، قال الحاكم: وهو أصلٌ في طلب الحديث، وتوقير المحدث.

فإجابة طلاب العلم في مطالبهم العلمية فيه نفع لهم ولغيرهم.

(١) القاعدة هي أساس الشيء، فمعنىٰ هذا أن هذه القواعد هي أساسات يُبنىٰ عليها فهم القرآن، وسائر العلوم لا تفهم فهمًا صحيحًا بأسسها، وضوابطها الصحيحة؛ ولهذا كانت هذه القواعد التي جمعها في هذا الجزء أصولًا كما سمِّيَت به.

(٢) يعني تفسير القرآن إما بالمنقول وهذا أحسن، وأوضح ما يكون من التفسير، كما سيأتي من كلام شيخ الإسلام في [باب أحسن طُرق التفسير]، وكما فعل ابن كثير، والشنقيطي رحمهما الله في تفسيرهما القرآن يفسر القرآن، والسنة الثابتة تفسر القرآن؛ فهذا هو التفسير بالمنقول.

قال العلامة الشنقيطي في «مقدمة أضواء البيان» (ص٧): واعلم أن من أهم المقصود بيان القرآن بالقرآن؛ لإجماع العلماء على أن أشرف أنواع التفسير وأجلها تفسير كتاب الله

بكتاب الله؛ إذ لا أحد أعلم بمعنىٰ كلام الله جل وعلا من الله جل وعلا، وقد التزمنا أن لا نبين القرآن إلا بقراءة سبعية، ولا نعتمد علىٰ البيان بالقراءة الشاذة، وربما ذكرنا القراءة الشاذة استشهادًا للبيان بقراءة سبعية، وقراءة أبي جعفر، ويعقوب، وخَلَف ليست من الشاذ عندنا، ولا عند المحققين من أهل العلم بالقراءات.اهـ

قلت: وقد تكلم أهل العلم في قراءة حمزة بن حبيب الزيات، وأجاب عن ذلك الإمام الذهبي في ترجمة حمزة من «ميزان الاعتدال»، فقال: قلت: قد انعقد الإجماع بآخرة علىٰ تلقي قراءة حمزة بالقبول، والإنكار علىٰ من تكلم فيها، فقد كان من بعض السلف في الصدر الأول فيها مقال، وكان يزيد بن هارون ينهىٰ عن قراءة حمزة، رواه سليمان بن أبي شيخ وغيره عنه، وقال أحمد بن سنان القطان: كان يزيد بن هارون يكره قراءة حمزة كراهية شديدة، وسمعت عبدالرحمن بن مهدي يقول: لو كان لي سلطان علىٰ من يقرأ قراءة حمزة لأوجعت ظهره. وكان أحمد بن حنبل يكره قراءة حمزة. وحكىٰ زكريا الساجي أن أبا بكر بن عياش قال: قراءة حمزة بدعة، يزيد ما فيها من المد، المفرط والسكت، وتغيير الهمز في الوقف، والإمالة، وغير ذلك. وكذا جاء عن عبدالله بن إدريس الأودي وغيره التبرم بقراءة حمزة. وقال الفسوي: حدثنا الحُميدي عن الحويطبي وآخر، أحدهما عن حماد بن زيد، والآخر عن أبي بكر بن عياش، قال أحدهما: قراءة حمزة بدعة. وقال الآخر: لو صلىٰ بي رجل فقرأ بقراءة حمزة؛ لأعدت صلاتي. **قلت**: يكفي حمزة شهادة مثل الإمام سفيان الثوري له؛ فإنه قال: ما قرأ حمزة حرفًا إلا بأثر. وقال ابن أبي خيثمة، عن سليمان بن أبي شيخ: كان يزيد بن هارون أرسل إلىٰ أبي الشعثاء: لا تقرئ في مسجدٍ قراءة حمزة.اهـ

والثاني: التفسير بالمعقول، يعني: أشياء واضحة من لغة العرب وأشعارهم إن لم توجد الرتبة الأولىٰ ينتقل إلىٰ الرتبة الثانية التي هي أشياء واضحة، كلغة العرب، وبأشعار العرب، وهناك بعض الآثار عن بعض الأئمة، وبالفهم الصحيح الذي لا يتعارض مع المنقول الصحيح.

الْأَقَاوِيلِ؛ فَإِنَّ الْكُتُبَ الْمُصَنَّفَةَ فِي التَّفْسِيرِ مَشْحُونَةٌ بِالْغَثِّ وَالسَّمِينِ[١]، وَالْبَاطِلِ الْوَاضِحِ[٢] وَالْحَقِّ الْمُبِينِ.

---

(١) **الغث**: كناية عن الأحاديث الضعيفة والموضوعة والإسرائيليات.

والسمين: كناية عن التفسير الصحيح الموجود فيها من المسائل الفقهية ومن الأحاديث الصحيحة والمعاني الصائبة، كثيراً ما يقال هذا غث، وهذا سمين.

(٢) الباطل الواضح ربما تجد بعض القصص تتعجب من إيراد المفسرين لها من الإسرائيليات كقصة خاتم سليمان المذكور عند قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَٰنَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ﴾[ص:٣٤]، وهكذا قصة الزهرة مع الملكين في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ۚ وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾[البقرة:١٠٢].

وقصة الغرانيق المذكورة عند قول الله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِىٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[الحج:٥٢]، وقصة يا ويح ثعلبة (بن حاطب) المذكورة عند قول الله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [التوبة:٧٥].

وهذه أشياء تعتبر باطلة واضح بطلانها عند من عرف ذلك لمعارضتها للأدلة من القرآن وصحيح السنة، والحق المبين ما كان من التفسير بالقرآن والسنة، ترى فحول أئمة السنة يحشدون الآيات والأحاديث في معانيها حتى يكون غاية البيان من كتاب الله عزوجل وسنة رسوله ﷺ.

أَنْوَاعُ الْعِلم:

وَالْعِلْمُ إِمَّا نَقْلٌ مُصَدَّقٌ عَنْ مَعْصُومٍ، وَإِمَّا قَوْلٌ عَلَيْهِ دَلِيلٌ مَعْلُومٌ، وَمَا سِوَىٰ هَذَا فَإِمَّا مُزَيَّفٌ مَرْدُودٌ.(١) وَإِمَّا مَوْقُوفٌ لَا يُعْلَمُ(٢) أَنَّهُ بَهْرَجٌ(٣) وَلَا مَنْقُودٌ.

شِدَّةُ احْتِيَاجِ الأُمَّةِ إِلَى فَهْمِ الْقُرْآنِ وَشَوَاهِدِ حَدِيْثٍ عَلِيٍّ فِي فَضَائِلِ الْقُرْآن:

وَحَاجَةُ الْأُمَّةِ مَاسَّةٌ إِلَىٰ فَهْمِ الْقُرْآنِ الَّذِي هُوَ: حَبْلُ اللهِ الْمَتِينُ(٤)، وَالذِّكْرُ الْحَكِيمُ، وَالصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ، الَّذِي لَا تَزِيغُ بِهِ الْأَهْوَاءُ، وَلَا تَلْتَبِسُ بِهِ الْأَلْسُنُ، وَلَا

---

(١) **(مزيف)**: يقال: دراهم مزيفة أي مردودة لغش فيها، وكما أشرنا إليه آنفًا كبعض الموضوعات، وبعض الأقوال التي يشحنون بها كتب التفاسير من الكذب والإسرائيليات مزيفة مردودة بالأدلة.

(٢) يعني بعضه يتوقف فيه مثل الإسرائيليات التي ليس في شرعنا ما يدل علىٰ بطلانها لحديث: «**فَلَا تُصَدِّقُوهُمْ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ**».

هذه أربعة أقسام ما كان عليه دليل معلوم واضح فهذا مقبول، وإمّا ما عليه إجماع، فهذا عليه دليل معلوم، وإما مزيف باطل بأدلة ترده سواء من التفسير، أو غيره استدل علىٰ بطلانه بآيه أو حديث أو نحو ذلك كما ذكرنا عن تلك الأقوال الباطلة.

وأما ما يتوقف فيه حتىٰ يتبين لمن لا يستبن له وفوق كل ذي علم عليم.

(٣) البهرج هو الشيء الباطل والرديء.

(٤) أخرجه الترمذي (٢٩٠٦)، وابن أبي حاتم (٣/ ٧٢٣)، والدارمي (٣٥٩٥)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/ ٤٨٢)، والفريابي في «فضائل القرآن» (٨١)، والبزار في «مسنده» (٨٣٦)، والبغوي في «شرح السنة» (١١٨١)، وغيرهم، من طريق: حمزة الزيات، عن أبي المختار الطائي، عن ابن أخي الحارث، عن الحارث نحوه مرفوعًا.

قال ابن كثير رحمه الله: وقد روي عن علي موقوفًا، وهو أشبه.اهـ

قلت: في سنده أبو المختار الطائي، قال الذهبي رحمه الله في «الكاشف»: قال ابن المديني، وأبوزُرعة: لا نعرفه. وابن أخي الحارث كذلك مجهول.

قال الذهبي في «الميزان»: لا يدرىٰ من هو، والحارث بن عبدالله الأعور ضعيف.

وجاء من حديث ابن مسعود، أخرجه الدارمي (٣/ ٣٥٧٩)، والحاكم (١/ ٥٥٥)، والبغوي في «شرح السنة» (١١٩٤)، وغيرهم، من طريق: إبراهيم الهجري، عن أبي الأحوص، عن عبدالله بن مسعود به، واختلف في رفعه ووقفه، ورجح وقفه الدارقطني في «العلل» (٥/ ٣٢٦)، وقال ابن الجوزي في «العلل» (١/ ١٠٩): هذا الحديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، ويُشبه أن يكون من كلام ابن مسعود.

وهو حديث ذكره ابن كثير في «مقدمة تفسيره»، ويقول: له شاهد وله أصول، والحارث الأعور قد كُذب لكن الحديث يستغني بأصوله.

فقوله: (**هو حبل الله المتين**) قال الله تعالىٰ: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [آل عمران:١٠٣]، فالقرآن حبل الله لهذا الدليل.

وقوله: (**والذكر الحكيم**)، قال الله تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ ٱلْآيَٰتِ وَٱلذِّكْرِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [آل عمران:٥٨].

وقوله: (**والصراط المستقيم**)، قال الله ﷻ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[الأنعام:١٥٣]، يشمل القرآن والإسلام.

وقوله: (**الذي لا تزيغ به الأهواء**) أي: لا تميل به الأهواء، ودليل ذلك: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[فصلت:٤٢].

وقوله: (**ولا تلتبس به الألسن**) يعني: ليس فيه عجمي وعربي، قال الله: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ﴾[الشعراء:١٩٥]، ما فيه أن هذا عربي وهذا عجمي، فلا تختلط فيه القصص كقصة الغرانيق كما يزعمون.

ولا يكون فيه لسان غير عربي فالأدلة كثيرة علىٰ أنه بلسان عربي مبين.

وقوله: (**ولا يخلق على كثرة الترديد**)، وقد جاء نحو هذا الحديث في «الصحيح» عَنْ عِيَاضِ بْنِ حِمَارٍ الْمُجَاشِعِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ذَاتَ يَوْمٍ فِي خُطْبَتِهِ: «**أَلَا إِنَّ رَبِّي أَمَرَنِي أَنْ أُعَلِّمَكُمْ مَا جَهِلْتُمْ، مِمَّا عَلَّمَنِي يَوْمِي هَذَا كُلُّ مَالٍ نَحَلْتُهُ عَبْدًا حَلَالٌ، وَإِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ كُلَّهُمْ، وَإِنَّهُمْ أَتَتْهُمْ الشَّيَاطِينُ فَاجْتَالَتْهُمْ عَنْ دِينِهِمْ، وَحَرَّمَتْ عَلَيْهِمْ مَا أَحْلَلْتُ لَهُمْ، وَأَمَرَتْهُمْ أَنْ يُشْرِكُوا بِي مَا لَمْ أُنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا، وَإِنَّ اللهَ نَظَرَ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ فَمَقَتَهُمْ عَرَبَهُمْ وَعَجَمَهُمْ إِلَّا بَقَايَا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَقَالَ: إِنَّمَا بَعَثْتُكَ لِأَبْتَلِيَكَ، وَأَبْتَلِيَ بِكَ، وَأَنْزَلْتُ عَلَيْكَ كِتَابًا لَا يَغْسِلُهُ الْمَاءُ تَقْرَؤُهُ نَائِمًا وَيَقْظَانَ، وَإِنَّ اللهَ أَمَرَنِي أَنْ أُحَرِّقَ قُرَيْشًا فَقُلْتُ: رَبِّ إِذًا يَثْلَغُوا رَأْسِي فَيَدَعُوهُ خُبْزَةً قَالَ: اسْتَخْرِجْهُمْ كَمَا اسْتَخْرَجُوكَ، وَاغْزُهُمْ نُغْزِكَ، وَأَنْفِقْ فَسَنُنْفِقَ عَلَيْكَ، وَابْعَثْ جَيْشًا نَبْعَثْ خَمْسَةً مِثْلَهُ، وَقَاتِلْ بِمَنْ أَطَاعَكَ مَنْ عَصَاكَ قَالَ: وَأَهْلُ الْجَنَّةِ ثَلَاثَةٌ ذُو سُلْطَانٍ مُقْسِطٌ مُتَصَدِّقٌ مُوَفَّقٌ، وَرَجُلٌ رَحِيمٌ رَقِيقُ الْقَلْبِ لِكُلِّ ذِي قُرْبَى، وَمُسْلِمٍ وَعَفِيفٌ مُتَعَفِّفٌ ذُو عِيَالٍ قَالَ: وَأَهْلُ النَّارِ خَمْسَةٌ الضَّعِيفُ الَّذِي لَا زَبْرَ لَهُ، الَّذِينَ هُمْ فِيكُمْ تَبَعًا لَا يَبْتَغُونَ أَهْلًا وَلَا مَالًا، وَالْخَائِنُ الَّذِي لَا يَخْفَى لَهُ طَمَعٌ وَإِنْ دَقَّ إِلَّا خَانَهُ، وَرَجُلٌ لَا يُصْبِحُ وَلَا يُمْسِي إِلَّا وَهُوَ يُخَادِعُكَ عَنْ أَهْلِكَ وَمَالِكَ، وَذَكَرَ الْبُخْلَ أَوْ الْكَذِبَ، وَالشِّنْظِيرُ الْفَحَّاشُ**» لا يبلى ما يصير باليًا، بل كلما أكثر الإنسان من قراءته وجد فيه ما يزيد نشاطه لقراءته أكثر.

وقوله: (**ولا تنقضي عجائبه**)، أي: بقدر حال القارئ كلما قرأ تفتحت له علوم وعجائب بقدر فقهه وتتدبر فربما يقرأ السورة ويجد منها بعض العلوم والعجائب، ثم يقرأها مرة ثانية، ويجد ما لم يجده قبل، وهكذا فلا تنقضي عجائبه.

قال الله تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ﴾[الأنعام:٩٢]، وقال: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[الأنعام:١٥٥].

وقوله: (**ولا يشبع منه العلماء**) خطابة، وكتابة، ودعوة، وتعبدًا، وتلاوة ليلهم ونهارهم وهذا هو أصل ما صاروا به علماء، وهذا الذي يتنافس فيه الصالحون كما في الحديث المتفق عليه عن عَبْدَ اللهِ بْنَ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ رَجُلٌ آتَاهُ اللهُ مَالًا فَسُلِّطَ عَلَى هَلَكَتِهِ فِي الْحَقِّ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللهُ الْحِكْمَةَ؛ فَهُوَ يَقْضِي بِهَا**

وَيُعَلِّمُهَا»، وثبت من طرق عن ابن مسعود ﷺ أن النبي ﷺ قال: «مَا أَصَابَ أَحَدًا قَطُّ هَمٌّ، وَلَا حَزَنٌ فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ، وَابْنُ أَمَتِكَ، نَاصِيَتِي بِيَدِكَ، مَاضٍ فِيَّ حُكْمُكَ، عَدْلٌ فِيَّ قَضَاؤُكَ، أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ، أَنْ تَجْعَلَ الْقُرْآنَ رَبِيعَ قَلْبِي، وَنُورَ صَدْرِي، وَجِلَاءَ حُزْنِي، وَذَهَابَ هَمِّي، إِلَّا أَذْهَبَ اللهُ هَمَّهُ وَحُزْنَهُ، وَأَبْدَلَهُ مَكَانَهُ فَرَجًا قَالَ: فَقِيلَ: يَا رَسُولَ الله أَلَا نَتَعَلَّمُهَا فَقَالَ: بَلَى، يَنْبَغِي لِمَنْ سَمِعَهَا أَنْ يَتَعَلَّمَهَا» قال الله: ﴿وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾[العنكبوت:٤٣].

وقال ﷺ: «يُؤْتَى بِالْقُرْآنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَهْلِهِ الَّذِينَ كَانُوا يَعْمَلونَ بِهِ، تَقْدُمهُ سورَةُ الْبَقَرَةِ وَآلُ عِمْرَانَ، وَضَرَبَ لَهُمَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثَةَ أَمْثَالٍ مَا نَسِيتُهُنَّ بَعْدُ، قَالَ: كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَانِ، أَوْ ظُلَّتَانِ سَوْدَاوَانِ بَيْنَهُمَا شَرْقٌ، أَوْ كَأَنَّهُمَا حِزْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَافَّ، تُحَاجَّانِ عَنْ صَاحِبِهِمَا».

وقوله: (**من قال به صدق**) نعم من نطق بالقرآن، واستدل به في مواضعه صدق؛ لأنه كلام الله قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾[التوبة:٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾[النساء: ٨٧].

وقوله: (**ومن عمل به أجر**) يؤجر عشرات حسنات على كل حرف على ما ثبت في ذلك لحديث موقوف عن ابن مسعود ﷺ: «مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللهِ فَلَهُ بِهِ حَسَنَةٌ، وَالْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا، لَا أَقُولُ: الم حَرْفٌ، وَلَكِنْ أَلِفٌ حَرْفٌ، وَلَامٌ حَرْفٌ، وَمِيمٌ حَرْفٌ»، وقد تقدم تخريجه.

رُوي هذا الحديث مرفوعاً وموقوفاً ،والراجح وقفه وله حكم الرفع؛ لأنه مثله لا يقال بالرأي، وله شواهد منها حديث أبي ذر في «صحيح مسلم» رقم (٢٦٨٧) عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «يَقُولُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَأَزِيدُ، وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَجَزَاؤُهُ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا أَوْ أَغْفِرُ، وَمَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي شِبْرًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا، وَمَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعًا، وَمَنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً، وَمَنْ لَقِيَنِي بِقُرَابِ الْأَرْضِ خَطِيئَةً لَا يُشْرِكُ بِي شَيْئًا لَقِيتُهُ بِمِثْلِهَا مَغْفِرَةً».

وحديث ابن عباس رضي الله عنهما، في «صحيح مسلم» رقم (٨٠٦)، قَالَ: بَيْنَمَا جِبْرِيلُ قَاعِدٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ سَمِعَ نَقِيضًا مِنْ فَوْقِهِ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ، فَقَالَ: «هَذَا بَابٌ مِنَ السَّمَاءِ، فُتِحَ

يَخْلَقُ عَنْ كَثْرَةِ التَّرْدِيدِ، وَلَا تَنْقَضِي عَجَائِبُهُ، وَلَا يَشْبَعُ مِنْهُ الْعُلَمَاءُ، مَنْ قَالَ بِهِ صَدَقَ، وَمَنْ عَمِلَ بِهِ أُجِرَ، وَمَنْ حَكَمَ بِهِ عَدَلَ، وَمَنْ دَعَا إِلَيْهِ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، وَمَنْ تَرَكَهُ مِنْ جَبَّارٍ قَصَمَهُ اللهُ، وَمَنْ ابْتَغَى الْـهُدَى فِي غَيْرِهِ أَضَلَّهُ اللهُ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ۝ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ ۝ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ۝ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ الْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾(١) [طه: ١٢٣-١٢٦].

الْيَوْمَ لَمْ يُفْتَحْ قَطُّ إِلَّا الْيَوْمَ، فَنَزَلَ مِنْهُ مَلَكٌ، فَقَالَ: هَذَا مَلَكٌ نَزَلَ إِلَى الْأَرْضِ لَمْ يَنْزِلْ قَطُّ إِلَّا الْيَوْمَ فَسَلَّمَ، وَقَالَ: أَبْشِرْ بِنُورَيْنِ أُوتِيتَهُمَا لَمْ يُؤْتَهُمَا نَبِيٌّ قَبْلَكَ: فَاتِحَةُ الْكِتَابِ، وَخَوَاتِيمُ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، لَنْ تَقْرَأَ بِحَرْفٍ مِنْهُمَا إِلَّا أُعْطِيتَهُ».

وقوله: (**ومن حكم به عدل**) قال الله: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾[المائدة: ٤٩]، اللهُ أمر بالعدل والقسط بكتاب الله.

وقوله: (**ومن تركه من جبار قصمه**) تركه أعرض عنه، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ ۝ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ۝ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ الْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾[طه:١٢٤-١٢٦].

وقوله: (**ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله**)، هذا تمام حديث علي رضي الله عنه، عند الترمذي برقم (٣٠٨٢)، وهو حديث ضعيف جداً فيه الحارث الأعور كُذب، لكن له أصول أشرنا إليها وغير ما ذكرناه كثير.

(١) قوله: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى﴾[طه:١٢٣]، يدل أن القرآن هدى، قال الله: ﴿الٓمٓ ۝ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[البقرة: ١-٢]، ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَايَ﴾[طه:١٢٣]، أي: فمن أتبع ما أرسلت به أنبيائي وهو القرآن والوحي فلا يضل في الدنيا ولا يشقى في الآخرة، هذا من أحسن تفاسير هذه الآية كما قاله ابن عباس رضي الله عنهما، وقال: (ضمن الله لمن قرأ القرآن واتبع

ما فيه أن لا يضل في الدنيا ولا يشقىٰ في الآخرة) أخرجه ابن جرير عند الآية وغيره، وهو أثر صحيح.

﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي﴾[طه:١٢٤] المقصود بالذكر هنا القرآن كما ذكر الزركشي وغيره، وسيأتي من كلام شيخ الإسلام رحمه الله، وليس المقصود بالذكر هنا التسبيح والتحميد والتهليل ونحو ذلك كما يدل عليه سياق الآية ﴿فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾[طه:١٢٤]، أي: ضنكة تعسة في الدنيا والآخرة بسبب إعراضه عن ذكر الله، حتىٰ وإن أمده الله بالأموال والأولاد وغير ذلك؛ فلابد له من الضنك الموعود به في هذه الآية بسبب المعاصي والإعراض ومخالفة أمر الله.

﴿وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ﴾ [طه:١٢٤]؛ لأنه تعامىٰ عن القرآن في الدنيا ولم يأخذ به فلم يعمل به فأعماه الله في الآخرة، ونظير ذلك قول الله تعالىٰ: ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا مَّأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا﴾[الإسراء:٩٧].

قوله: ﴿فَنَسِيتَهَا وَكَذَٰلِكَ الْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾[طه:١٢٦]، فكذلك اليوم تترك، أي: تركتها وعاملتها معاملة الناسي النسيان هنا بمعنىٰ الترك علىٰ علم وعمد، ونظير هذه الآية قوله تعالىٰ: ﴿فَالْيَوْمَ نَنسَاهُمْ كَمَا نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَٰذَا﴾[الأعراف:٥١]، وقوله تعالىٰ: ﴿فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا إِنَّا نَسِينَاكُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْخُلْدِ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[السجدة:١٤].

وروىٰ مسلم في «صحيحه»، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أنَّ النبي ﷺ قال: «**فَيَلْقَى الْعَبْدَ فَيَقُولُ: أَيْ فُلْ أَلَمْ أُكْرِمْكَ، وَأُسَوِّدْكَ، وَأُزَوِّجْكَ، وَأُسَخِّرْ لَكَ الْخَيْلَ وَالْإِبِلَ وَأَذَرْكَ تَرْأَسُ، وَتَرْبَعُ فَيَقُولُ: بَلَىٰ، قَالَ: فَيَقُولُ: أَفَظَنَنْتَ أَنَّكَ مُلَاقِيَّ، فَيَقُولُ: لَا، فَيَقُولُ: فَإِنِّي أَنْسَاكَ كَمَا نَسِيتَنِي**».

فهذا ثابت لله عزوجل، وأما في قول الله تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾[مريم:٦٤]، فهو بمعنىٰ الذهول عن الشيء، كما في قوله تعالىٰ: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾[البقرة:٢٨٦]، وقوله: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ﴾[المجادلة:١٩]، فهذا القسم الثاني من النسيان، صفة نقص نزه الله عزوجل نفسه عنه كما في الآية المذكورة ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾، وقد ذكروا عند هذه الآية حكم من نسىٰ القرآن بعد أن حفظه، والذي يظهر من أقوالهم المذكورة في التفسير أن من تعمد تركه

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ۚ قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ۝ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[1] [المائدة: ١٥-١٦].

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿الٓر ۚ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَوَيْلٌ لِّلْكَٰفِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾[2] [إبراهيم: ١-٢].

يأثم؛ لأن «**من تعلّم الرمي ثم تركه فليس منا، أو فقد عصىٰ أبا القاسم**» رواه مسلم من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه، ومن باب أولىٰ وأشد معصية من ذلك تركه القرآن حتىٰ يُنسىٰ من صدره، أما من تفلت عليه بغير قصد، كأن يكون لمرض ونحوه فلا يأثم؛ لقوله تعالىٰ: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾؛ ولقوله تعالىٰ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾[البقرة: ٢٨٦].

(١) معنىٰ الآية كما قال ابن كثير رحمه الله: ﴿سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾[المائدة:١٦] طرق النجاة، والسلامة ومناهج الاستقامة، فينجيهم من المهالك، ويوضح لهم أبين المسالك، فيصرف عنهم المحذور، ويحصل لهم أحب الأمور، ينفي عنهم الضلالة ويرشدهم إلىٰ أقوم حالة.

(٢) قوله: ﴿بِإِذْنِ رَبِّهِمْ﴾ المقصود به الإذن الكوني أي أن الله عزوجل أنزل كتابه الكريم علىٰ نبيه ﷺ، وأمره أن يدعو الناس ويخرجهم من ظلمات الشرك إلىٰ نور الإسلام الحق، ولا تحصل استجابتهم إلىٰ هذه الدعوة الحقَّة إلا أن يأذن الله لهم ويريد ذلك منهم كوناً، ففي الآية الإيمان بالقدر والاستعانة بالله، وطلب توفيقه، فلا يخرج من الظلمات إلىٰ النور وإلىٰ الصراط المستقيم إلا من أذن له بذلك وأراد له السعادة، وهذا الدليل علىٰ قوله: «**منْ دَعا إليهِ هُدي**».

قال ابن كثير رحمه الله: ﴿بِإِذْنِ رَبِّهِمْ﴾، أي: هو الهادي لمن قدر له الهداية علىٰ يدي رسوله المبعوث عن أمره، يهديهم إلىٰ صراط العزيز الذي لا يمانع، ولا يغالب، بل هو القاهر

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الشورى:٥٢-٥٣].(١)

وَقَدْ كَتَبْت هَذِهِ الْـمُقَدِّمَةَ مُخْتَصَرَةً بِحَسَبِ تَيْسِيرِ الله تَعَالَىٰ، مِنْ إمْلَاءِ الْفُؤَادِ،(٢) وَاَللهُ الْـهَادِي إلَىٰ سَبِيلِ الرَّشَادِ.(٣)

كل ما سواه، الحميد، أي: المحمود في جميع أفعاله، وأقواله، وشرعه، وأمره، ونهيه، الصادق في خبره، وقوله.

(١) **قال المفسرون**: روحًا؛ لأن عليه نتوقف الحياة الحقيقة ونورًا لأن عليه تتوقف الهداية الحقيقة هكذا في «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز رحمه الله.

(٢) كتبها من ذاكرته، وكثيرًا من الكتب ربما كتبها من حفظه من إملاءِ الفؤاد، هذا دليل على أنه كان حافظاً كبيراً في عصره نسأل الله أن يرحمه، ربما يكتب شيئًا غيره لو جمعه جمعًا وتأليفاً يمكث فيه الوقت الطويل، وهو يجلس لها بعض الجلسات ويكتبها كـ«الواسطية»، ومثل هذه الرسالة، وينفع الله بها الإسلام والمسلمين نفعًا عظيمًا.

(٣) كذا المقدمة في المطبوع من «مجموع الفتاوى» وغيره، وفي المخطوط: (الحمد لله الذي أرسل رسله مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس حجة على الله بعد الرسل، وختمهم بالنبي الأمي، وقال تعالى: ﴿لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾[الأنعام:١٩]، فمن بلغه من هذا القرآن من عرب وعجم، وأسود وأحمر، وإنس وجان، فهو نذير له؛ ولهذا قال تعالى: ﴿فَٱلنَّارُ مَوْعِدُهُۥ﴾[هود:١٧]، فمن كفر بالقرآن ممن ذكرنا فالنار موعده بنص الله تعالى، وكما قال تعالى: ﴿فَذَرْنِى وَمَن يُكَذِّبُ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ ۖ سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ۝ وَأُمْلِى لَهُمْ ۚ إِنَّ كَيْدِى مَتِينٌ﴾[القلم:٤٤-٤٥].

قال رسول الله ﷺ: «**بعثت إلى الأحمر والأسود**»، قال مجاهد: الإنس والجن.

[فَصْلٌ][(١)] عِنَايَةُ النَّبِي ﷺ وَالصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِين بِبَيَانِ الْقُرْآن

يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَيَّنَ لِأَصْحَابِهِ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ، كَمَا بَيَّنَ لَهُمْ أَلْفَاظَهُ؛ فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ يَتَنَاوَلُ هَذَا وَهَذَا.[(٢)]

فهو صلوات الله وسلامه عليه رسول الله إلى جميع الثقلين الإنس والجن، مبلغا لهم عن الله ما أوحاه إليه من هذا الكتاب العزيز الذي ﴿لَّا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[فصلت:٤٢]، انتهى من المخطوط.

وقوله: الهادي إلى سبيل الرشاد.

الهادي من أسماء الله، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادِ الَّذِينَ آمَنُوا إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[الحج:٥٤].

(١) زيادة في (ط).

(٢) أمره ببيان القرآن بيان ألفاظه وبيان معانيه، أما بيان الألفاظ من حيث القراءة والأداء، قال اللهُ تعالى: ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾[المزمل:٤]، وأما بيان المعاني من حيث حكمه وفقهه وما يدل عليه، فقال الله تعالى: ﴿هَٰذَا بَلَاغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُوا بِهِ﴾[إبراهيم:٥٢]، وقال عزوجل: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾[محمد:٢٤]، وقال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[النساء:٢٦]، وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[النحل:٤٤].

هذا رد على الذين يقولون بأنه يفهم بعض المعاني من القرآن ولا يفهم البعض الآخر كالمفوضة في معاني الصفات الثابتة لله عزوجل؛ فالقرآن بلسان عربي مبين وليس فيه ما هو أعجمي قال الإمام الشافعي رحمه الله في «الرسالة» (ص٧٥) (فقرة ١٢٧): ومن جماع علم كتاب الله العلم بأن جميع كتاب الله إنما أنزل بلسان العرب، ثم ساق جملة طيبة من الأدلة على ذلك.

وذكر الإمام ابن جرير الطبري رحمه الله في «تفسيره» (١/ ٨-٢٠) بعد أن ذكر الخلاف في هذه المسألة ورد على ما أورده من الكلمات الحبشية والفارسية في القرآن من تجانس كلمات مع اللغة القريبة.

وقال رحمه الله في (ص٢٠): قد دللنا على صحة القول بما فيه الكفاية لمن وقف لفهمه على أن الله جل ثناؤه أنزل جميع القرآن بلسان العرب دون غيرها من ألسن سائر أجناس الأمم، وعلى فساد قول من زعم أن منه ما ليس بلسان العرب ولغتها.

وقال الزركشي في «البرهان» (١/ ٣٦٠): قال أبو عبيد فيما حكاه ابن فارس: إنما أنزل القرآن بلسان عربي مبين فمن زعم أن فيه غير العربية فقد أعظم القول ... إلخ.

وأبان أن العجمة التي في القرآن كانت أصولها أعجمية ثم عربت بلسان العرب وحوّلت عن ألفاظها فصارت عربية.

وانظر: «فتح الباري» (٨/ ٣١٨)، و«الاعتصام» للشاطبي (٢/ ٢٩٣).

قال شيخ الإسلام رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (٣٢/ ٢٥٥): وما زال السلف يكرهون تغيير شعائر العرب حتى في المعاملات، وهو التكلم بغير العربية؛ إلا لحاجة كما نص على ذلك مالك، والشافعي، وأحمد، بل قال مالك: من تكلم في مسجدنا بغير العربية أخرج منه. مع أن سائر الألسن يجوز النطق بها لأصحابها؛ ولكن سوغوها للحاجة، وكرهوها لغير الحاجة، ولحفظ شعائر الإسلام؛ فإن اللهَ أنزل كتابه باللسان العربي، وبعث به نبيه العربي، وجعل الأمة العربية خير الأمم، فصار حفظ شعارهم من تمام حفظ الإسلام، فكيف بمن تقدم على الكلام العربي -مفرده ومنظومه- فيغيره، ويبدله، ويخرجه عن قانونه، ويكلف الانتقال عنه، إنما هذا نظير ما يفعله بعض أهل الضلال من الشيوخ الجهال، حيث يصمدون إلى الرجل العاقل فيؤلهونه ويختنونه؛ فإنهم ضادوا الرسول؛ إذ بعث بإصلاح العقول والأديان، وتكميل نوع الإنسان، وحرم ما يغير العقل من جميع الألوان؛ فإذا جاء هؤلاء إلى صحيح العقل فأفسدوا عقله وفهمه، وقد ضادوا اللهَ، وراغموا حكمه، والذين يبدلون اللسان العربي ويفسدونه لهم من هذا الذم والعقاب بقدر ما يفتحونه؛ فإن صلاح العقل

تَعَلُّمُ الْقُرْآنِ عَلَى أَيْدِي أَهْلِهِ:

وَقَدْ قَالَ أَبُو عَبْدِالرَّحْمَنِ السُّلَمِي: حَدَّثَنَا الَّذِينَ كَانُوا يُقْرِئُونَنَا الْقُرْآنَ، كَعُثْمَانِ بْنِ عفان، وَعَبْدِ الله بْنِ مَسْعُودٍ، [وَغَيْرِهِمَا][(١)]: أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا تَعَلَّمُوا مِنْ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ آيَاتٍ لَمْ يُجَاوِزُوهَا حَتَّىٰ يَتَعَلَّمُوا مَا فِيهَا مِنْ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ؛ قَالُوا: فَتَعَلَّمْنَا الْقُرْآنَ وَالْعِلْمَ [وَالْعَمَلَ][(٢)] جَمِيعًا؛ وَلِهَذَا كَانُوا يَبْقَوْنَ مُدَّةً فِي حِفْظِ السُّورَةِ.[(٣)]

واللسان مما يؤمر به الإنسان، ويعين ذلك على تمام الإيمان، وضد ذلك يوجب الشقاق والضلال والخسران، والله أعلم.

قال الله تعالى: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾[آل عمران:١٣٨]، ولا يكون هدى إلا إذا علم وفهم.

(١) في المخطوط: (وغيرهم).

(٢) غير موجود في (خ).

(٣) أبو عبد الرحمن السلمي هو عبدالله بن حبيب، سمع من عثمان، ومن طريقه حديث: «**خيركم**»، وفي لفظ: «**أَفْضَلَكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ**» أخرجه البخاري، وله رواية عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ومن ذلك حديث: «**سُنَّتْ لَكُمْ الرُّكَبْ**» ولم يسمع منه، ولكن الحديث ثابت بطرق أخرى تدل على مشروعية قبض المصلي بكفيه على ركبتيه حال الركوع.

وهذا الأثر عن أبي عبدالرحمن السلمي قد جاء عن الأعمش، عن أبي وائل، عن ابن مسعود، قال: (كان الرجل منا إذا تعلم عشر آيات لم يجاوزهن حتى يعملوا بهن) أخرجه ابن جرير في مقدمة «تفسيره» (١/ ٧٤)، وسنده إلى الأعمش صحيح، وصححه ابن جرير في مقدمته أيضًا (١/ ٨٣)، وأن ما أعله به الدارقطني من بعض الطريق وهو ثابت أنه أخذ هذا القول عن ابن مسعود.

ونظير هذا الأثر حديث جندب بن عبدالله وهو ثابت في «السنن»، مذكور في «الصحيح المسند» للشيخ رحمه الله، عن جندب بن عبدالله رضي الله عنه ، قال: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَنَحْنُ فِتْيَانٌ حَزَاوِرَةٌ؛ فَتَعَلَّمْنَا الْإِيمَانَ قَبْلَ أَنْ نَتَعَلَّمَ الْقُرْآنَ، ثُمَّ تَعَلَّمْنَا الْقُرْآنَ فَازْدَدْنَا بِهِ إِيمَانًا»، ففيه العلم والعمل.

هذا الذي رباهم عليه رسول الله ﷺ على العلم والعمل وأدلة ذم من لم يعمل بعلمه كثيرة من ذلك قول الله عزوجل: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾[البقرة:٤٤]، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾[الصف:٢].

وقوله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ۚ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[الجمعة:٥].

وقال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ﴾[البقرة:٧٩] رسول الله ﷺ رباهم على تلاوة القرآن تلاوة صحيحة وعلى فهمه فهمًا صحيحاً، وقد يسألون النبي ﷺ عما أشكل عليهم، أو يسألون بعض أئمة أصحابه بعده.

فقد ثبت في «الصحيحين» عن عائشة رضي الله عنها، أن النبي ﷺ حين قرأ: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾[الانشقاق:٨]، قال: «**إِنَّمَا ذَلِكِ الْعَرْضُ وَلَكِنْ مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ يَهْلِكْ**»، وأن النبي ﷺ سألوه عن قول الله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا۟ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ۚ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِن شَىْءٍ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾[الأنفال:٦٠]، فقال: «**أَلا أَنَّ القوةَ الرَمي**» ففسر القوة بالرمي.

كما في «الصحيحين»، عن ابن عباس رضي الله عنهما ، أنه سأل عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن المرأتين اللتين قال الله فيهما: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ۖ وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾[التحريم:٤]: من هما؟ قال: ما هي إلا حفصة وعائشة. ففسر له ذلك؛ فهذا كان معلومًا عندهم بسهولة وبأحسن تفسير.

وقد ذكر العلامة السيوطي رحمه الله في خاتمة كتابه «الإتقان من تفسير رسول الله ﷺ على عدد سور القرآن» منه ما ثبت ومنه ما لا يثبت.

وَقَالَ أَنَسٌ: كَانَ الرَّجُلُ إِذَا قَرَأَ الْبَقَرَةَ، وَآلَ عِمْرَانَ، جَلَّ فِي أَعْيُنِنَا.[1]

وهذا الأثر عن أبي عبدالرحمن السُّلَمي أخرجه الحاكم (١/ ٥٥٧)، والبيهقي في «الشعب» (٢/ ٣٣٠)، وابن جرير، والطبري، وعنه ابن كثير في «المقدمة»، وغالب هذه المقدمة التي نقرؤها نحن نقلها ابن كثير في «مقدمة تفسيره»، وتناقلها من بعد شيخ الإسلام.

وأخرجه أبو عمرو الداني في «التبيان في عدة آية القرآن»، من طريق عبدالرزاق عن معمر عن عطاء بن السائب، وأحمد في «المسند» (٥/ ٤١) من طريق عبدالرزاق عن عطاء به، وله طرق كثيره إلى عطاء بن السائب، عن أبي عبدالرحمن السلمي إلى آخر الأثر.

فهذا الأثر حسن، وتسمية الذين أخذ عنهم وهم عثمان وابن مسعود أعلها الدارقطني في «العلل» (ج٣/ ص٦٠) سُئل عن حديث عبدالرحمن السلمي عن عثمان وابن مسعود وأبي بن كعب أنهم كانوا يتعلّمون القرآن عشراً عشراً، فقال: رواه جرير وعلي بن عاصم، عن عطاء بن السائب، عن أبي عبد الرحمن قال: حدثنا الذين كانوا يقرؤننا أنهم كانوا يستقرؤن من رسول الله ﷺ ولم يسميا أحداً.

ورواه صالح بن عبدالله الترمذي عن يحيى ابن أبي كثير أبي النظر عن عطاء بن السائب عن أبي عبدالرحمن قال: حدثني الذين كانوا يقرئون عثمان بن عفان، وعبدالله بن مسعود، وأبي بن كعب، وسمى هؤلاء الثلاثة ولم يسمِ سواه، والأول أشبه بالصواب.

والأثر ثابت عن أبي عبدالرحمن السلمي، أما تسمية ابن مسعود وعثمان وأبي بن كعب، فالدارقطني يرجح عدم التسمية، ولا شك أن أبا عبدالرحمن السلمي أخذ القرآن عن عثمان وأخذ عن ابن مسعود، وله عنه رواية في الحديث، أما أبي بن كعب فلم أرَ له عنه رواية في «تهذيب الكمال».

(١) هذا هو الصواب وفي نسخة: جل، والذي في أكثر المصادر: جدّ.

أخرجه أحمد في «المسند» (٣/ ١٢٠) رقم (١٢٢١٥)، فقال: حدثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا حميد عن أنس، وفيه قصة الرجل الذي كان يكتب للنبي ﷺ ثم ارتد، فلحق

وَأَقَامَ ابْنُ عُمَرَ عَلَى حِفْظِ الْبَقَرَةِ عِدَّةَ سِنِينَ، قِيلَ: ثَمَانِ سِنِينَ. ذَكَرَهُ مَالِكٌ.(١)

وَذَلِكَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾(٢)[ص:٢٩]، وَقَالَ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾[النساء:٨٢/ محمد:٢٤]، وَقَالَ: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُواْ ٱلْقَوْلَ﴾[المؤمنون:٦٨]، وَتَدَبُّرُ الْكَلَامِ بِدُونِ فَهْمِ مَعَانِيهِ لَا يُمْكِنُ.(١)

بالمشركين، فماتت، فدفنوه، فلفظته الأرض. وابن حبان (٧٤٤) والبغوي (٣٧٢٥)، وهو صحيح، وأصله عند «البخاري» (٣٦١٧)، و«مسلم» (٢٧٨١)، وذكره السخاوي في «المقاصد الحسنة» برقم (١١٦١) تحت حديث لا أصل له بلفظ: «**منْ قَرأ البَقْرَة وآل عمران ولم يدعُ بالشيخِ فَقد ظُلم**»، وقال عن أثر الباب: وأصله عند «البخاري» من رواية عبد العزيز بن صهيب، وعند «مسلم» من رواية ثابت كلاهما عن أنس بدون الشاهد فيه؛ ولذا لم يصب الطيبي في عزوه «للصحيحين».

(١) ذكره مالك في «الموطإ» (١/ ٢٠٥) بلاغًا، ومن هذه الطريق ذكره البيهقي في «الشعب» رقم (١٩٥٦) بلاغًا أيضًا، وابن سعد في «الطبقات» بنحوه بلفظ: (أربع سنين) وسنده منقطع.

والشاهد من هذا كله أنهم كانوا يأخذون القرآن ويأخذون معانيه عن الأئمة، وربما تأخروا في أخذه لأجل ذلك، فعلم بهذا أن دراسة التفسير لابد منها في حق طالب العلم، ولا ينبغي أن يهمل التفسير، وفقه القرآن، وأن تكون لطالب العلم عناية بالقرآن بحفظه وتدبره والعمل به.

(٢) وأدلة التدبر كثيرة ذكر منها هنا ما ترى.

(مبارك) لأنه أعظم كتاب في العقيدة والتوحيد، وهو أعظم كتاب في فقه دين الله عزوجل، وهو أعظم كتاب في معرفة التعامل مع المخالفين من أهل الأهواء، وفي الأخلاق، وأعظم كتاب في الرد على المبطلين، وهو شفاء للقلوب بالتلاوة والتدبر، وللأبدان بالرقية

وَكَذَلِكَ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[يوسف:٢]؛ وَعَقْلُ الْكَلَامِ مُتَضَمِّنٌ لِفَهْمِهِ.

وَمِنْ الْـمَعْلُومِ أَنَّ كُلَّ كَلَامٍ فَالْـمَقْصُودُ مِنْهُ فَهْمُ مَعَانِيهِ دُونَ مُجَرَّدِ أَلْفَاظِهِ، فَالْقُرْآنُ أَوْلَىٰ بِذَلِكَ.

وَأَيْضًا فَالْعَادَةُ تَمْنَعُ أَنْ يَقْرَأَ قَوْمٌ كِتَابًا فِي فَنٍّ مِنْ [الْعِلْمِ][٢]، كَالطِّبِّ، وَالْحِسَابِ، [وَلَا يستشرحوه][٣]؛ فَكَيْفَ بِكَلَامِ اللهِ الَّذِي هُوَ عِصْمَتُهُمْ، وَبِهِ نَجَاتُهُمْ وَسَعَادَتُهُمْ، وَقِيَامُ دِينِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ؟!.[٤]

الشرعية يقول الله تعالىٰ: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾[الإسراء:٨٢]، وأبلغ كلام في الوعظ.

(١) وهل تحصل الخشية ويحصل التدبر إلا من فهمه، والنظر في معانيه عند ذكر الوعيد، لو قرأ هذه الآيات ولم يكن يفكر في معانيها وما يقدم عليه، ما حصل له خشية من ذكر الجنة والنار والترغيب والترهيب وما إلىٰ ذلك؛ فهذا معنىٰ التدبر أنه ينظر ما وراء ذلك وليس خاصًّا التدبر بالقرآن، فالعاقل ينظر في عواقب الأمور ومآلها قبل أن يفعل فعلاً أو يعمل عملاً يتدبر، وينظر عواقب ذلك الشيء، وما يقدم عليه يوم القيامة، وما هو نتائج ذلك القول أو ذلك الفعل، وما ثماره، وما آثاره في الدنيا والأخرىٰ.

(٢) في (خ): [العلوم].

(٣) في (خ): [إلا ليستشرحوه].

(٤) في (خ): [ما].

وَلِهَذَا كَانَ النِّزَاعُ بَيْنَ الصَّحَابَةِ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ قَلِيلًا جِدًّا، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ فِي التَّابِعِينَ أَكْثَرَ مِنْهُ فِي الصَّحَابَةِ، فَهُوَ قَلِيلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى [مَنْ][(١)] بَعْدَهُمْ، وَكُلَّمَا كَانَ الْعَصْرُ أَشْرَفَ كَانَ الِاجْتِمَاعُ والائتلاف وَالْعِلْمُ وَالْبَيَانُ فِيهِ أَكْثَرَ.[(٢)]

---

(١) ومن أجل ذلك قامت الشروح، فلو مررنا على هذه الرسالة ما فهمناها نكون ما أستفدنا منها، فلا يليق بأن يمر الإنسان على كتاب لا يفهمه، فكتاب الله أولى أن يفهم.

(٢) وهنا فائدة لشيخ الإسلام ابن تيمية كما في «مجموع الفتاوى» (ج٢/ ص٧-٨) قال رحمه الله: تارة يجعلون إخوانهم المتأخرين أحذق وأعلم من السلف، ويقولون : (طريقة السلف أسلم وطريقة هؤلاء أعلم وأحكم)؛ فيصفون إخوانهم بالفضيلة في العلم والبيان والتحقيق والعرفان، والسلف بالنقص في ذلك والتقصير فيه أو الخطأ والجهل، وغايتهم عندهم: أن يقيموا أعذارهم في التقصير والتفريط، ولا ريب أن هذا شعبة من الرفض؛ فإنه وإن لم يكن تكفيراً للسلف - كما يقوله من يقوله من الرافضة والخوارج -ولا تفسيقاً لهم- كما يقوله من يقوله من المعتزلة، والزيدية، وغيرهم، كان تجهيلاً لهم وتخطئة وتضليلاً، ونسبة لهم إلى الذنوب والمعاصي، وإن لم يكن فسقاً فزعما: أن أهل القرون المفضولة في الشريعة أعلم، وأفضل من أهل القرون الفاضلة، ومن المعلوم بالضرورة لمن تدبر الكتاب والسنة، وما اتفق عليه أهل السنة والجماعة من جميع الطوائف: أن خير قرون هذه الأمة -في الأعمال والأقوال والاعتقاد وغيرها من كل فضيلة أن خيرها- : القرن الأول، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم كما ثبت ذلك عن النبي ﷺ من غير وجه، وأنهم أفضل من الخلف في كل فضيلة: من علمٍ، وعمل، وإيمان، وعقل، ودين، وبيان، وعبادة، وأنهم أولى بالبيان لكل مشكل. هذا لا يدفعه إلا من كابر المعلوم بالضرورة من دين الإسلام، وأضله الله على علم، كما قال عبدالله بن مسعود رضي الله عنه: (من كان منكم مستنًّا فليستن بمن قد مات؛ فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد: أبر هذه الأمة قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه، وإقامة دينه، فاعرفوا لهم حقهم، وتمسكوا بهديهم؛ فإنهم كانوا على الهدى المستقيم)، وقال غيره: (عليكم بآثار من سلف؛ فإنهم جاءوا بما يكفي وما يشفي، ولم يحدث بعدهم خير كامن لم يعلموه)، هذا وقد قال ﷺ: «**لا يأتي زمان إلا والذي بعده**

وَمِنْ التَّابِعِينَ مَنْ تَلَقَّىٰ جَمِيعَ التَّفْسِيرِ عَنْ الصَّحَابَةِ، كَمَا قَالَ مُجَاهِدٌ: عَرَضْت الْمُصْحَفَ عَلَىٰ ابْنِ عَبَّاسٍ، [أُوقِفُهُ][(١)] عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ مِنْهُ وَأَسْأَلُهُ عَنْهَا.[(٢)]

وَلِهَذَا قَالَ الثَّوْرِيُّ: إذَا جَاءَك التَّفْسِيرُ عَنْ مُجَاهِدٍ فَحَسْبُك بِهِ.[(٣)]

وَلِهَذَا يَعْتَمِدُ عَلَىٰ تَفْسِيرِهِ: الشَّافِعِيُّ[(٤)]، وَالْبُخَارِيُّ، وَغَيْرُهُمَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

شر منه حتىٰ تلقوا ربكم»، فكيف يحدث لنا زمان فيه الخير في أعظم المعلومات، وهو معرفة الله تعالىٰ؟ هذا لا يكون أبدًا. وما أحسن ما قال الشافعي رحمه الله في «رسالته»: (هم فوقنا في كل علم وعقل، ودين وفضل، وكل سبب ينال به علم، أو يدرك به هدىٰ، ورأيهم لنا خير من رأينا لأنفسنا).

(١) في المخطوط: (واقفه).

(٢) **سنده صحيح**.

أخرجه الحاكم (٢/ ٢٧٩)، والدارمي (١٢٢٣)، والطبراني في «الكبير» (١١/ ٧٧)، وابن جرير (١/ ٩٠)، وابن كثير في «المقدمة»، من طريق: محمد بن إسحاق، عن أبان بن صالح، عن مجاهدٍ به.

(٣) **حسن**.

أخرجه ابن جرير (١/ ٨٥)، فقال: حدثنا عبيدالله بن يوسف الجبيري، عن أبي بكر الحنفي، قال: سمعت سفيان الثوري يقول: ...، فذكره، وهذا إسناد حسن، وأخرجه عنه ابن كثير (١/ ٢٧)؛ فالجبيري صدوق كما في «التقريب».

(٤) تفسيره يعتبر ذروه، ولذلك اعتمده الأئمة كما ترىٰ، لكن في بعض التفاسير عنه قليلة خلاف الصواب مثل ما جاء عنه في تفسير قول الله تعالىٰ: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء:٧٩]، قال: يجلسه معه علىٰ العرش.

قال الذهبي في ترجمته من «ميزان الاعتدال»: ومن أنكر ما جاء عن مجاهد في التفسير في قوله: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾، قال: يجلسه معه علىٰ العرش.

وَكَذَلِكَ الْإِمَامُ أَحْمَد وَغَيْرُهُ مِمَّنْ صَنَّفَ فِي التَّفْسِيرِ يُكَرِّرُ الطُّرُقَ عَنْ مُجَاهِدٍ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِ.(١)

وَالْـمَقْصُودُ أَنَّ التَّابِعِينَ تَلَقَّوْا التَّفْسِيرَ عَنْ الصَّحَابَةِ كَمَا تَلَقَّوْا عَنْهُمْ عِلْمَ السُّنَّةِ؛ وَإِنْ كَانُوا قَدْ يَتَكَلَّمُونَ فِي بَعْضِ ذَلِكَ بِالِاسْتِنْبَاطِ وَالِاسْتِدْلَالِ كَمَا يَتَكَلَّمُونَ فِي بَعْضِ السُّنَنِ بِالِاسْتِنْبَاطِ وَالِاسْتِدْلَالِ.(٢)

قلت: هو من طريق: ليث بن أبي سليم، عن مجاهد، وليث بن أبي سليم ضعيف.

وله نظائر من التفاسير التي عليها تعقب قليلة بالنسبة لما اعتمده الأئمة فيه.

(١) و«تفسير ابن جرير» مشحونٌ بهذا؛ فلا تكاد تجد تفسير آيه إلا ويسوق عن مجاهد في بيانها ما صح وما ضعف.

(٢) ربما تكلموا بالاستنباط والفهم، وفهمهم أصوب وأدق من فهمنا، ولهذا أفهامهم نقدمها على أفهامنا؛ لأنهم خير القرون؛ ولأنهم لم تتشعب بهم الطرق، فالصحابة اخذوا عن رسول الله ﷺ، وعن الأكابر منهم والتابعون اخذوا عن الصحابة وعن أكابرهم، وهكذا خيار عن خيار.

[فَصْلٌ][1]

الْخِلَافُ بَيْنَ السَّلَفِ فِي التَّفْسِيرِ قَلِيلٌ، وَخِلَافُهُمْ فِي الْأَحْكَامِ أَكْثَرُ مِنْ خِلَافِهِمْ فِي التَّفْسِيرِ، وَغَالِبُ مَا يَصِحُّ عَنْهُمْ مِنَ الْخِلَافِ يَرْجِعُ إِلَى اخْتِلَافِ تَنَوُّعٍ لَا اخْتِلَافِ تَضَادٍّ، وَذَلِكَ صِنْفَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يُعَبِّرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَنِ الْمُرَادِ بِعِبَارَةِ غَيْرِ عِبَارَةِ صَاحِبِهِ، تَدُلُّ عَلَى مَعْنًى فِي الْمُسَمَّى غَيْرِ الْمَعْنَى الْآخَرِ مَعَ اتِّحَادِ الْمُسَمَّى، بِمَنْزِلَةِ الْأَسْمَاءِ الْمُتَكَافِئَةِ الَّتِي بَيْنَ الْمُتَرَادِفَةِ وَالْمُتَبَايِنَةِ[2]، كَمَا قِيلَ فِي اسْمِ السَّيْفِ: [الصَّارِمُ][3]، وَالْمُهَنَّدُ، وَذَلِكَ مِثْلُ أَسْمَاءِ اللهِ الْحُسْنَى، وَأَسْمَاءِ رَسُولِهِ ﷺ، وَأَسْمَاءِ الْقُرْآنِ؛ فَإِنَّ أَسْمَاءَ اللهِ كُلَّهَا تَدُلُّ عَلَى مُسَمًّى وَاحِدٍ، فَلَيْسَ دُعَاؤُهُ بِاسْمٍ مِنْ أَسْمَائِهِ الْحُسْنَى مُضَادًّا لِدُعَائِهِ بِاسْمٍ آخَرَ؛ بَلِ الْأَمْرُ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[الإسراء:١١٠].

وَكُلُّ اسْمٍ مِنْ أَسْمَائِهِ يَدُلُّ عَلَى الذَّاتِ الْمُسَمَّاةِ وَعَلَى الصِّفَةِ الَّتِي تَضَمَّنَهَا الِاسْمُ؛ كَالْعَلِيمِ: يَدُلُّ عَلَى الذَّاتِ وَالْعِلْمِ، وَالْقَدِيرُ: يَدُلُّ عَلَى الذَّاتِ وَالْقُدْرَةِ، وَالرَّحِيمُ: يَدُلُّ عَلَى الذَّاتِ وَالرَّحْمَةِ.

---

(١) زيادة في (ط).

(٢) أسماء الله تعالى متباينة باعتبار المعنى، مترادفة باعتبار الذات، مترادفة على ذات واحدة.

(٣) في المخطوط: (والصارم).

[وَمَنْ أَنْكَرَ دَلَالَةَ أَسْمَائِهِ عَلَىٰ صِفَاتِهِ مِمَّنْ يَدَّعِي الظَّاهِرَ: فَقَوْلُهُ مِنْ جِنْسِ قَوْلِ غُلَاةِ الْبَاطِنِيَّةِ الْقَرَامِطَةِ[1] الَّذِينَ يَقُولُونَ: (لَا يُقَالُ هُوَ حَيٌّ وَلَا لَيْسَ بِحَيٍّ)، بَلْ يَنْفُونَ عَنْهُ النَّقِيضَيْنِ؛ فَإِنَّ أُولَئِكَ الْقَرَامِطَةَ الْبَاطِنِيَّةَ لَا يُنْكِرُونَ اسْمًا هُوَ عِلْمٌ مَحْضٌ كَالْمُضْمَرَاتِ، وَإِنَّمَا يُنْكِرُونَ مَا فِي أَسْمَائِهِ الْحُسْنَىٰ مِنْ صِفَاتِ الْإِثْبَاتِ، فَمَنْ وَافَقَهُمْ عَلَىٰ مَقْصُودِهِمْ كَانَ مَعَ دَعْوَاهُ الْغُلُوَّ فِي الظَّاهِرِ مُوَافِقًا لِغُلَاةِ الْبَاطِنِيَّةِ فِي ذَلِكَ، وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ بَسْطِ ذَلِكَ.

وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ أَنَّ كُلَّ اسْمٍ مِنْ أَسْمَائِهِ يَدُلُّ عَلَىٰ ذَاتِهِ، وَعَلَىٰ مَا فِي الِاسْمِ مِنْ صِفَاتِهِ. وَيَدُلُّ أَيْضًا عَلَىٰ الصِّفَةِ الَّتِي فِي الِاسْمِ الْآخَرِ بِطَرِيقِ اللُّزُومِ].[2]

وَكَذَلِكَ أَسْمَاءُ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلُ: مُحَمَّدٍ، وَأَحْمَد، وَالْمَاحِي، وَالْحَاشِرِ، وَالْعَاقِبِ.[3]

---

(١) أي: الذين يقولون: (إنها أسماء مجردة ليس فيها صفات)، هذا قوله من جنس قول القرامطة قال الإمام عبدالقاهر بن طاهر البغدادي في كتابه «الفرق بين الفرق» (ص٢٢): ظهرت دعوة الباطنية في أيام المأمون من أحمد قرمط، ومن عبدالله بن ميمون القداح، وليست الباطنية من فرق الإسلام، بل من فرق المجوس.اهـ

ومعنىٰ قولهم هذا أن الله عدم، أما أهل السنة، فيقولون: إن كل اسم يدل علىٰ صفة.

(٢) ما بين المعكوفين ليس موجودًا في (خ).

(٣) حديث متفق عليه في «البخاري» رقم (٣٥٣٢)، و«مسلم» رقم (٢٣٥٤)، عن جبير بن مطعم رضي الله عنه ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**لِي خَمْسَةُ أَسْمَاءٍ: أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأَحْمَدُ، وَأَنَا الْمَاحِي الَّذِي يَمْحُو اللهُ بِي الْكُفْرَ، وَأَنَا الْحَاشِرُ الَّذِي يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَىٰ قَدَمِي، وَأَنَا الْعَاقِبُ**»؛ فإنها أعلام وأوصاف وليست أعلاماً مجردة، محمد لكثرة محامده، وأحمد لكثرة حمده لله

وَكَذَلِكَ أَسْمَاءُ الْقُرْآنِ: [مِثْلُ الْقُرْآنِ][(١)]، وَالْفُرْقَانِ، وَالْهُدَىٰ، وَالشِّفَاءِ، وَالْبَيَانِ، وَالْكِتَابِ، وَأَمْثَالِ ذَلِكَ.[(٢)]

فَإِذَا كَانَ مَقْصُودُ السَّائِلِ تَعْيِينَ الْـمُسَمَّىٰ، عَبَّرْنَا عَنْهُ بِأَيِّ اسْمٍ كَانَ إِذَا عُرِفَ مُسَمَّىٰ هَذَا الِاسْمِ، وَقَدْ يَكُونُ الِاسْمُ عَلَمًا، وَقَدْ يَكُونُ صِفَةً؛ كَمَنْ يَسْأَلُ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى﴾[طه:١٢٤]، مَا ذِكْرُهُ؟ فَيُقَالُ لَهُ: هُوَ الْقُرْآنُ مَثَلًا، أَوْ: هُوَ مَا أَنْزَلَهُ مِنْ الْكُتُبِ؛ فَإِنَّ الذِّكْرَ مَصْدَرٌ، وَالْـمَصْدَرُ تَارَةً يُضَافُ إِلَىٰ الْفَاعِلِ وَتَارَةً إِلَىٰ الْـمَفْعُولِ.

عزوجل، والماحي يمحو الله به الكفر، والحاشر يحشر الناس عند قدميه، والعاقب آخر الأنبياء، فكل هذا جاء مفسرًا أنها أعلام وأوصاف، وليست أعلامًا مجردة عن الوصف.

(١) سقط من المخطوط.

(٢) قال السيوطي في «الإتقان» (ص١٦٧): النوع السابع عشر في معرفة أسماء القرآن، وقال أبوالمعالي: اعلم أن الله سمىٰ القرآن بخمسة وخمسين اسماً...، ثم سردها.

واختار منها الدوسري صاحب كتاب «أسماء سور القرآن» خمسة أسماء، واعتبر كثيراً منها أوصافاً للقرآن، فقال (ص٣١): لقد اختص الله تعالىٰ القرآن الكريم دون سائر الكتب السماوية بعدة أسماء كلها تدل علىٰ رفعة شأنه وعلو مكانه، ومن أشهر أسمائه:

١ - القرآن: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾[الإسراء: ٩].

٢ - الفرقان: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾[الفرقان:١].

٣- الكتاب: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا﴾[الكهف:١].

٤ - التنزيل: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[الشعراء:١٩٢].

٥ - الذكر: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾[الحجر:٩].

قال: هذه الأسماء هي المشهورة وأشهرها اسم القرآن والكتاب. اهـ، وكل هذه الأسماء متباينة المعاني مترادفة علىٰ شيء واحد وهو القرآن.

فَإِذَا قِيلَ: ذِكْرُ الله بِالْـمَعْنَىٰ الثَّانِي كَانَ مَا يُذْكَرُ [بِهِ][(١)] مِثْلَ قَوْلِ الْعَبْدِ: سُبْحَانَ الله، وَالْحَمْدُ لله، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَاللهُ أَكْبَرُ.

وَإِذَا قِيلَ بِالْـمَعْنَىٰ الْأَوَّلِ كَانَ مَا يَذْكُرُهُ هُوَ وَهُوَ كَلَامُهُ، وَهَذَا هُوَ الْـمُرَادُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى﴾؛ لِأَنَّهُ قَالَ قَبْلَ ذَلِكَ: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾[طه:١٢٣]، وَهُدَاهُ هُوَ مَا أَنْزَلَهُ مِنْ الذِّكْرِ[(٢)]، وَقَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا﴾[طه:١٢٥] ﴿قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَـٰتُنَا فَنَسِيتَهَا﴾[طه:١٢٦].[(٣)]

وَالْـمَقْصُودُ أَنْ يُعْرَفَ أَنَّ الذِّكْرَ هُوَ كَلَامُهُ الْـمُنَزَّلُ أَوْ هُوَ ذِكْرُ الْعَبْدِ [لَهُ][(٤)] فَسَوَاءٌ قِيلَ ذِكْرِي كِتَابِي أَوْ كَلَامِي أَوْ هُدَايَ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ كَانَ الْـمُسَمَّىٰ وَاحِدًا. وَإِنْ كَانَ مَقْصُودُ السَّائِلِ مَعْرِفَةَ مَا فِي الِاسْمِ مِنْ الصِّفَةِ الْـمُخْتَصَّةِ [بِهِ][(٥)] فَلَا بُدَّ مِنْ قَدْرٍ

---

(١) سقط من المخطوط.

(٢) والإعراض والغفلة عن التسبيح والتحميد والتهليل سبب القسوة؛ وسبب تسلط الشيطان فمن لازم عدم الإعراض عن القرآن القيام بذكر الله من تسبيح وتحميد وتهليل؛ فالآية في سياق ذم الإعراض عن ذكر الله، وهو القرآن بالنص، وهي شاملة لذم الإعراض عن ذكر الله، وهو التسبيح والتحميد والتهليل باللازم.

(٣) في (خ): ﴿وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾[طه:١٢٦].

(٤) سقط من المخطوط.

(٥) سقط من المخطوط.

زَائِدٍ عَلَى تَعْيِينِ الْـمُسَمَّى مِثْلَ أَنْ يَسْأَلَ عَنْ الْقُدُّوسِ السَّلَامِ الْـمُؤْمِنِ وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ اللهُ[(١)]؛ لَكِنَّ مُرَادَهُ مَا مَعْنَى كَوْنِهِ قُدُّوسًا سَلَامًا مُؤْمِنًا وَنَحْوَ ذَلِكَ.

إذَا عُـرِفَ هَـذَا فَالسَّلَفُ كَـثِيرًا مَـا يُعَـبِّرُونَ عَـنْ الْـمُسَمَّى بِعِبَارَةِ تَدُلُّ عَـلَى عَـيْنِهِ وَإِنْ كَانَ فِيهَا مِنْ الصِّفَةِ مَا لَيْسَ فِي الِاسْمِ الْآخَـرِ، كَمَنْ يَقُولُ: أَحْـمَد: هُـوَ الْـحَاشِرُ، وَالْـمَـاحِي، وَالْعَاقِبُ، وَالْقُدُّوسُ: هُـوَ الْغَفُورُ، وَالرَّحِيـمُ، أَيْ أَنَّ [الْـمُسَمَّى][(٢)] وَاحِـدٌ لَا أَنَّ هَـذِهِ الصِّفَـةَ هِـيَ هَـذِهِ الصِّفَةُ[(٣)]، وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا لَيْسَ اخْتِلَافَ تَضَادٍّ كَمَا يَظُنُّهُ بَعْضُ النَّاسِ، مِثَالُ ذَلِكَ: تَفْسِيرُهُمْ لِلصِّرَاطِ الْـمُسْتَقِيمِ. فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ: الْقُرْآنُ: أَيْ اتِّبَاعُهُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ عَلِيٍّ الَّذِي رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَرَوَاهُ أَبُو نُعَيْمٍ مِنْ طُرُقٍ مُتَعَدِّدَةٍ: «**هُوَ حَبْلُ اللهِ الْـمَتِينُ، وَهُوَ الذِّكْرُ الْـحَكِيمُ، وَهُوَ الصِّرَاطُ الْـمُسْتَقِيمُ**».[(٤)]

---

(١) هذا سؤال لما في الاسم من الصفة، لو قيل: ما معنى القدوس؟ يُقال: القدوس معناه المعظم المنزه عن صفات النقص كلها، والمنزه أن يماثله أحد، قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[الشورى:١١].

(٢) غير موجود في (خ).

(٣) ولا يفهم من هذا أن شيخ الإسلام يرى أن الاسم هو عين المسمى، وإنما هو وسائر أهل السنة يرون الاسم يدل على المسمى، والقول أن الاسم هو غير المسمى أو غير المسمي قول منتقد، وإنما الصحيح أن الاسم يدل على المسمى، فقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله مبحثًا واسعًا عن الاسم والمسمى مذكور في «مجموع الفتاوى» (٦/ ١٨٥-٢١٢)، وقال في (ص٢٠٩): ولهذا يقال الاسم دليل على المسمى، وعلَم على المسمى، ونحو ذلك.

(٤) تقدم من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وفيه: الحارث الأعور قد كُذب، وذكرنا أصوله، وما كان من بابه.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ الْإِسْلَامُ؛ لِقَوْلِهِ [ﷺ][(١)] فِي حَدِيثِ النَّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ الَّذِي رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ: «**ضَرَبَ اللهُ مَثَلًا صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا، وَعَلَى جَنبَتَيْ الصِّرَاطِ سُورَانِ، وَفِي السُّورَيْنِ أَبْوَابٌ مُفَتَّحَةٌ، وَعَلَى الْأَبْوَابِ سُتُورٌ مُرْخَاةٌ، وَدَاعٍ يَدْعُو مِنْ فَوْقِ الصِّرَاطِ وَدَاعٍ يَدْعُو عَلَى رَأْسِ الصِّرَاطِ**»، قَالَ: «**فَالصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ هُوَ الْإِسْلَامُ، وَالسُّورَانِ حُدُودُ اللهِ، وَالْأَبْوَابُ الْمُفَتَّحَةُ مَحَارِمُ اللهِ، وَالدَّاعِي عَلَى رَأْسِ الصِّرَاطِ كِتَابُ اللهِ، وَالدَّاعِي فَوْقَ الصِّرَاطِ وَاعِظُ اللهِ فِي قَلْبِ كُلِّ مُؤْمِنٍ**».[(٢)]

فَهَذَانِ الْقَوْلَانِ مُتَّفِقَانِ؛ لِأَنَّ دِينَ الْإِسْلَامِ هُوَ اتِّبَاعُ الْقُرْآنِ، وَلَكِنْ كُلٌّ مِنْهُمَا نَبَّهَ عَلَى وَصْفٍ غَيْرِ الْوَصْفِ الْآخَرِ، كَمَا أَنَّ لَفْظَ (صِرَاطٍ) يُشْعِرُ [بِوَصْفِ][(٣)] ثَالِثٍ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُ مَنْ قَالَ: هُوَ السُّنَّةُ وَالْجَمَاعَةُ.[(٤)]

وَقَوْلُ مَنْ قَالَ: هُوَ طَرِيقُ الْعُبُودِيَّةِ.[(٥)]

وَقَوْلُ مَنْ قَالَ: هُوَ طَاعَةُ اللهِ وَرَسُولِهِ [ﷺ][(١)]، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ.

---

(١) في (خ): [عليه السلام].

(٢) حديث صحيحٌ عن النواس بن سمعان، أخرجه أحمد في «المسند» (٤/ ١٨٢)، والمقصود أن هذا الحديث نص في أن الإسلام هو الصراط، لكن لا يتنافى هذا القول مع القول بأنه القرآن الذي يجب على المسلم اتباعه؛ بدليل قوله: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ﴾ [الأنعام:١٥٣]، باعتبار أنه يدل على الصراط المستقيم، وهو الإسلام.

(٣) في (خ): [بلفظ].

(٤) ممن قال ذلك: سهل بن عبدالله التستري، كما في «تفسير البغوي» (١/ ٤١)، «تفسير الثعلبي» (١/ ١٢١)، وفي سنده عند الثعلبي: عمر بن واصل العنبري، اتهمه الخطيب بالوضع.

(٥) وممن قال ذلك: أبو عثمان الداراني، كما في «تفسير الثعلبي» (١/ ١٢١).

فَهَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ أَشَارُوا إِلَىٰ ذَاتٍ وَاحِدَةٍ[٢]؛ لَكِنْ وَصَفَهَا كُلٌّ مِنْهُمْ بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهَا.[٣]

الصِّنْفُ الثَّانِي: أَنْ يَذْكُرَ كُلٌّ مِنْهُمْ مِنَ الِاسْمِ الْعَامِّ[٤] بَعْضَ أَنْوَاعِهِ عَلَىٰ سَبِيلِ التَّمْثِيلِ وَتَنْبِيهِ الْمُسْتَمِعِ عَلَىٰ النَّوْعِ، لَا عَلَىٰ سَبِيلِ الْحَدِّ الْمُطَابِقِ لِلْمَحْدُودِ فِي عُمُومِهِ وَخُصُوصِهِ، مِثْلَ سَائِلٍ أَعْجَمِيٍّ سَأَلَ عَنْ مُسَمَّىٰ (لَفْظِ الْخُبْزِ)، فَأُرِيَ رَغِيفًا، وَقِيلَ لَهُ: هَذَا. فَالْإِشَارَةُ إِلَىٰ نَوْعِ هَذَا، لَا إِلَىٰ هَذَا الرَّغِيفِ وَحْدَهُ، مِثَالُ ذَلِكَ مَا نُقِلَ فِي قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ﴾[فاطر:٣٢]، فَمَعْلُومٌ أَنَّ الظَّالِمَ لِنَفْسِهِ يَتَنَاوَلُ الْمُضَيِّعَ لِلْوَاجِبَاتِ وَالْمُنْتَهِكَ لِلْمُحَرَّمَاتِ، وَالْمُقْتَصِدُ يَتَنَاوَلُ فَاعِلَ الْوَاجِبَاتِ وَتَارِكَ الْمُحَرَّمَاتِ، وَالسَّابِقُ يَدْخُلُ فِيهِ مَنْ سَبَقَ فَتَقَرَّبَ

---

(١) غير موجود في (خ).

(٢) القصد من هذه الأمثلة التي ذكرها شيخ الإسلام على أن المفسرين في الزمن الماضي اختلافهم قليل في التفسير، وما حصل من خلاف فيه جُلُّهُ يكون من باب أنه مختلف اللفظ مترادف المعاني، تجد قتادة يقول قولًا مؤداه أنه يعبر عن الآية ببعض معانيها، ومجاهد يذكر قولاً مؤداه كذلك أنه عبر عن بعض معانيها بتعبير أوسع، فيشير شيخ الإسلام إلى هذا.

(٣) الصراط هو الإسلام، وكل هذه دلائل عليه فتفسير الصراط بها تفسير للشيء ببعض معانيه؛ فهذه المذكورات لابد منها في الإسلام، ومن تخلى عنها تخلى عن الإسلام.

(٤) وفي هذا القول لفتة نظر إلى أنك إذا رأيت بعض المفسرين يذكر بعض من معاني الآية؛ فالمقصود أنه يشير إلى بعض معانيها الأخرى، ولا يعني أن هذا كل معانيها، وابن كثير يتعقب ذلك كثيرًا، فيقول: والآية أشمل من ذلك. فممن فسره ببعض معانيه ينبه على كلامه أن المقصود على ما هو أعم مما ذكر في تفسير الآية.

بِالْحَسَنَاتِ مَعَ الْوَاجِبَاتِ، فَالْمُقْتَصِدُونَ هُمْ أَصْحَابُ الْيَمِينِ: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ۝ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾[الواقعة:١٠-١١].

ثُمَّ إِنَّ كُلًّا مِنْهُمْ يَذْكُرُ هَذَا فِي نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الطَّاعَاتِ، كَقَوْلِ الْقَائِلِ: السَّابِقُ الَّذِي يُصَلِّي فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ[1]، وَالْمُقْتَصِدُ الَّذِي يُصَلِّي فِي أَثْنَائِهِ، وَالظَّالِمُ لِنَفْسِهِ الَّذِي يُؤَخِّرُ الْعَصْرَ إِلَى الِاصْفِرَارِ، وَيَقُولُ [الْآخَرُ][2]: السَّابِقُ، وَالْمُقْتَصِدُ، وَالظَّالِمُ قَدْ ذَكَرَهُمْ فِي آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ؛ فَإِنَّهُ ذَكَرَ الْمُحْسِنَ بِالصَّدَقَةِ، وَالظَّالِمَ بِأَكْلِ الرِّبَا، وَالْعَادِلَ بِالْبَيْعِ.

وَالنَّاسُ فِي الْأَمْوَالِ إِمَّا مُحْسِنٌ، وَإِمَّا عَادِلٌ، وَإِمَّا ظَالِمٌ، فَالسَّابِقُ الْمُحْسِنُ بِأَدَاءِ الْمُسْتَحَبَّاتِ مَعَ الْوَاجِبَاتِ، وَالظَّالِمُ آكِلُ الرِّبَا أَوْ مَانِعُ الزَّكَاةِ، وَالْمُقْتَصِدُ الَّذِي يُؤَدِّي الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ وَلَا يَأْكُلُ الرِّبَا، وَأَمْثَالُ هَذِهِ الْأَقَاوِيلِ.

---

(١) وهذا تفسير ببعض أجزاء المعاني، وإلا فهو شامل في الصدقات، وفي الصلاة، وفي الطهارة، وفي المعروف، وفي سائر الأمور الخيرية، قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ﴾[فاطر:٣٢]؛ والشاهد من الآية: ﴿وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ﴾[فاطر: ٣٢]، والخيرات جمع خير، فهو من الألفاظ الشاملة؛ فعلم أن تفسيرهم السابق أنه الذي يصلي في أول الوقت، والمقتصد الذي يصلي في أثنائه فسروه ببعض معانيه، وهو أشمل مما ذكر بعضهم؛ فالسابق في أمر الصلاة هو المؤدي لها في أول وقتها كما صلى رسول الله ﷺ؛ فخير الهدي واسبق الهدي هديه في الصلاة وغيرها.

(٢) غير موجود في (خ).

فَكُلُّ قَوْلٍ فِيهِ ذِكْرُ نَوْعٍ دَاخِلٍ فِي الْآيَةِ ذُكِرَ لِتَعْرِيفِ الْـمُسْتَمِعِ بِتَنَاوُلِ الْآيَةِ لَهُ، وَتَنْبِيهِهِ بِهِ عَلَىٰ نَظِيرِهِ؛ فَإِنَّ التَّعْرِيفَ بِالْمِثَالِ قَدْ يَسْهُلُ أَكْثَرَ مِنْ التَّعْرِيفِ بِالْحَدِّ الْـمُطْلَقِ.

وَالْعَقْلُ السَّلِيمُ يَتَفَطَّنُ لِلنَّوْعِ كَمَا يَتَفَطَّنُ إذَا أُشِيرَ لَهُ إلَىٰ رَغِيفٍ فَقِيلَ لَهُ: هَذَا هُوَ الْخُبْزُ.

وَقَدْ يَجِيءُ كَثِيرًا مِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُمْ: هَذِهِ الْآيَةُ نَزَلَتْ فِي كَذَا، لَاسِيَّمَا إنْ كَانَ الْـمَذْكُورُ شَخْصًا؛ كَأَسْبَابِ النُّزُولِ الْـمَذْكُورَةِ فِي التَّفْسِيرِ[(١)]، كَقَوْلِهِمْ: إنَّ آيَةَ [الظِّهَارِ][(٢)] نَزَلَتْ فِي امْرَأَةِ [أَوْسِ بْنِ الصَّامِتِ][(٣)]، وَإِنَّ آيَةَ اللِّعَانِ نَزَلَتْ فِي عويمر العجلاني،[(٤)]أَوْ هِلَالِ بْنِ أُمَيَّةَ،[(١)] وَإِنَّ آيَةَ الْكَلَالَةِ نَزَلَتْ فِي جَابِرِ بْنِ عَبْدِالله،[(٢)] وَإِنَّ

---

(١) يعني لا يكون المقصود ذلك الشخص فحسب، بل العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب؛ فلو قصر علىٰ خصوص السبب لتعطلت الشريعة، ولكن هذا عبارة عن نوع يذكر ويشمل ما عداه.

(٢) في (خ): [المظاهر].

(٣) في (خ): [ثابت بن قيس بن شماس].

وما أُثبت هو الصواب، كما قال ابن كثير رحمه الله في «تفسيره» (٤/ ٣٢٠): والقصة أخرجها أحمد في «المسند» (٦/ ٤٦)، والنسائي، وابن ماجة (١٨٨)، وأبو يعلىٰ (٤٧٨٠)، وعبد بن حميد كما في «المنتخب» (١٥١٢)، والطبري في «تفسيره» (٦/ ٥٢٨)، والبيهقي في «السنن» (٧/ ٣٨٢)، وغيرهم من طريق: الأعمش، عن تميم بن سلمة، عن عروة بن عائشة، وسنده صحيح.

والمجادلة هي خولة بنت ثعلبة، قال الحافظ رحمه الله في «الفتح»: وهذا أصح ما ورد في قصة المجادلة وتسميتها.

(٤) أخرجه البخاري (٥٢٥٩)، ومسلم (١٤٩٢).

قَوْلَهُ: ﴿وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾[المائدة:٤٩] نَزَلَتْ فِي بَنِي قُرَيْظَةَ وَالنَّضِيرِ وَإِنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ دُبُرَهُۥ﴾[الأنفال:١٦] نَزَلَتْ فِي بَدْرٍ،(٣) وَإِنَّ قَوْلَهُ: ﴿شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾[المائدة:١٠٦]، نَزَلَتْ فِي قَضِيَّةِ تَمِيمٍ الداري وَعَدِيِّ بْنِ بَدَاءٍ.(٤) وَقَوْلَ أَبِي أَيُّوبَ: إِنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى[ٱلتَّهۡلُكَةِ](٥)﴾[البقرة:١٩٥] نَزَلَتْ فِينَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ... الْحَدِيثَ.(٦)

---

(١) أخرجه البخاري (٤٧٤٧).

وقد اختلف الأئمة في هذا الموضع، فمنهم من رجح أنها نزلت في شأن هلال، ومنهم من جمع بينهما بأن أول من وقع له ذلك هو هلال، وصادف مجيء عويمر، فنزلت في شأنهما معًا، ولا مانع من أن تتعدد القصص ويتحد النزول.

(٢) أخرجه البخاري (١٩٤، ٦٧٤٣، ٧٣٠٩)، ومسلم (١٦١٦)، من حديث جابر.

(٣) أخرجه أبو داود (٢٦٤٨)، والنسائي في «الكبرى» (٦/ ٣٥٠)، والحاكم (٢/ ٣٢٧)، والنحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص١٤٦)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢/ ٣٥٩)، وغيرهم من طريق: داود بن أبي هند، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، قال: نزلت في يوم بدر. وسنده صحيح.

(٤) أخرجه البخاري (٢٧٨٠).

(٥) في (خ): [التهلكت].

(٦) أخرجه الترمذي (٢٩٧٢)، وأبو داود (٢٥١٢)، والنسائي (٤٨)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٢/ ٩٩)، والحاكم (٢/ ٤٨)، والبيهقي (٩/ ٩٩)، والطيالسي (٥٩٩)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/ ٣٩٠)، وغيرهم من طريق: الليث بن سعد، وحيوة بن شريح، وعبدالله بن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أسلم أبي عمران، وذكره، وسنده صحيح، وعزاه الحافظ في «الفتح» (٨/ ١٨٥) إلى مسلم، وهو وهم.

وَنَظَائِرُ هَذَا كَثِيرٌ مِمَّا يَذْكُرُونَ أَنَّهُ نَزَلَ فِي قَوْمٍ مِنْ الْـمُشْرِكِينَ بِمَكَّةَ، أَوْ فِي قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، أَوْ فِي قَوْمٍ مِنْ الْـمُؤْمِنِينَ.

فَالَّذِينَ قَالُوا [ذَلِكَ][(١)] لَمْ يَقْصِدُوا أَنَّ حُكْمَ الْآيَةِ مُخْتَصٌّ بِأُولَئِكَ الْأَعْيَانِ دُونَ غَيْرِهِمْ[(٢)]؛ فَإِنَّ هَذَا لَا يَقُولُهُ مُسْلِمٌ وَلَا عَاقِلٌ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَالنَّاسُ [وَإِنْ][(٣)] تَنَازَعُوا فِي اللَّفْظِ الْعَامِّ الْوَارِدِ عَلَى سَبَبٍ هَلْ يَخْتَصُّ بِسَبَبِهِ [أَمْ لَا؟][(٤)] فَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْـمُسْلِمِينَ: إنَّ عمومات الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ تَخْتَصُّ بِالشَّخْصِ [الْـمُعَيَّنِ][(٥)]، وَإِنَّمَا غَايَةُ مَا يُقَالُ: إنَّهَا تَخْتَصُّ بِنَوْعِ ذَلِكَ الشَّخْصِ. فَيَعُمُّ مَا يُشْبِهُهُ، وَلَا يَكُونُ الْعُمُومُ فِيهَا بِحَسَبِ اللَّفْظِ.[(٦)]

---

(١) غير موجود في (خ).

(٢) هذا تعطيل للشريعة، فلو أن قائلاً قال: هذه الآية نزلت في أوس بن الصامت أخي عبادة بن الصامت، وفي امرأته خولة بنت ثعلبة؛ وهذا الحكم لا يتعداهما، فأين حكم الظهار في القرآن؟ يقال: ما له حكم فيه؛ لأنها مخصوصة بأوس وبامرأته، ولا تشمل من عدا ذلك من الناس.

إذا عطلت هذه الآيات وعطل حكمها بما يتعلق الظهار، وهكذا اللعان، وغير ذلك؛ لهذا كانت القاعدة الأصولية: أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

(٣) في (خ): [إن].

(٤) غير موجود في (خ).

(٥) في (خ): [المعني].

(٦) هذا أيضًا ما هو صحيح عند النظر، فيقولون قوله: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾[المجادلة:١]، هذه تعم كل من ظاهر امرأته، والحكم شامل لكل من ظاهر امرأته يأخذ هذا الحكم، لكن ليس هناك فيها ما يقتضي من الأحكام مزيدًا على هذه المسألة.

وَالْآيَةُ الَّتِي لَهَا سَبَبٌ مُعَيَّنٌ إنْ كَانَتْ أَمْرًا [وَنَهْيًا][(١)] فَهِيَ مُتَنَاوِلَةٌ لِذَلِكَ الشَّخْصِ [وَلِغَيْرِهِ][(٢)] مِمَّنْ كَانَ بِمَنْزِلَتِهِ، وَإِنْ [كَانَتْ][(٣)] خَبَرًا بِمَدْحِ أَوْ ذَمٍّ فَهِيَ مُتَنَاوِلَةٌ لِذَلِكَ الشَّخْصِ وَغَيْرِهِ مِمَّنْ كَانَ بِمَنْزِلَتِهِ [أَيْضًا].[(٤)]

وَمَعْرِفَةُ سَبَبِ النُّزُولِ يُعِينُ عَلَى فَهْمِ الْآيَةِ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ بِالسَّبَبِ يُورِثُ الْعِلْمَ بِالْمُسَبَّبِ؛ وَلِهَذَا كَانَ أَصَحُّ قَوْلَيْ الْفُقَهَاءِ أَنَّهُ إذَا لَمْ يُعْرَفْ مَا نَوَاهُ الْحَالِفُ رُجِعَ إلَى سَبَبِ يَمِينِهِ، وَمَا هَيَّجَهَا وَأَثَارَهَا.[(٥)]

يقال: هذا ما هو صحيح ﴿تُجَٰدِلُكَ فِي زَوۡجِهَا﴾ بما فيها أحكام الجدال للوصول إلى الحق، ﴿وَتَشۡتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ فيه الشكوى إلى الله ودعاؤه ﴿وَٱللَّهُ يَسۡمَعُ تَحَاوُرَكُمَآۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٌ﴾ فيها إثبات السمع والبصر لله سبحانه وتعالى، والله عزوجل يقول: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ مُبَارَكٞ﴾ [الأنعام:٩٢].

(١) في (خ، ط): [أو نهيًا].

(٢) في (خ): [وغيره].

(٣) في (خ): [كان].

(٤) غير موجود في (خ).

(٥) مَثَّلَ الشيخُ العثيمين رحمه الله في هذا الموضع بمثالٍ، قال: مثلًا رجل طلق امرأته، ثم لا ندري، ما وضح لنا طلاقه، نقول ما سبب طلاقك؟ فإذا قال: سبب طلاقي أني رأيت عندها رجلاً ظهر لي أنه أخوها، فطلقتها، كنت أظن أنه صاحب لها، فظهر أنه أخوها. نقول:

١- إذًا الطلاق غير صحيح؛ لأنك طلقتها بناءً على فسادٍ، فلما لم يحصل الفساد لم يصح الطلاق، طلاقك على فساد بناءٍ أنه حاصل منها، فلم لم يحصل ذلك الذي من أجله طلقت ما يحصل الطلاق «**إنما الأعمال بالنيات**»، كانت نيتك في طلاقك.

٢- يعني لو قال شخص: (والله لا أزور فلاناً؛ لأنه فعل معصية كذا وكذا)، ثم تبين أن ذلك الشخص لم يعمل تلك المعصية التي حلف الحالف أن لا يزوره بسببها؛ فإن اليمين الذي نشأ

وَقَوْلُهُمْ: (نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي كَذَا) يُرَادُ بِهِ تَارَةً أَنَّهُ سَبَبُ النُّزُولِ، وَيُرَادُ بِهِ تَارَةً أَنَّ ذَلِكَ دَاخِلٌ فِي الْآيَةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ السَّبَبُ كَمَا تَقُولُ عَنَىٰ بِهَذِهِ الْآيَةِ كَذَا.

وَقَدْ تَنَازَعَ الْعُلَمَاءُ فِي قَوْلِ الصَّاحِبِ: نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي كَذَا هَلْ يَجْرِي مَجْرَىٰ الْمُسْنَدِ كَمَا يَذْكُرُ السَّبَبَ الَّذِي أُنْزِلَتْ لِأَجْلِهِ، أَوْ يَجْرِي مَجْرَىٰ التَّفْسِيرِ مِنْهُ الَّذِي لَيْسَ بِمُسْنَدٍ؟

فَالْبُخَارِيُّ يُدْخِلُهُ فِي الْمُسْنَدِ، وَغَيْرُهُ لَا يُدْخِلُهُ فِي الْمُسْنَدِ، وَأَكْثَرُ الْمَسَانِدِ عَلَىٰ هَذَا الِاصْطِلَاحِ، كَـ«مُسْنَدِ أَحْمَد» وَغَيْرِهِ؛ بِخِلَافِ مَا إِذَا ذَكَرَ سَبَبًا نَزَلَتْ عَقِبَهُ؛ فَإِنَّهُمْ كُلَّهُمْ يُدْخِلُونَ مِثْلَ هَذَا فِي الْمُسْنَدِ.

وَإِذَا عُرِفَ هَذَا فَقَوْلُ أَحَدِهِمْ: نَزَلَتْ (فِي كَذَا) لَا يُنَافِي قَوْلَ الْآخَرِ: (نَزَلَتْ فِي كَذَا)، إِذَا كَانَ اللَّفْظُ يَتَنَاوَلُهُمَا كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي التَّفْسِيرِ بِالْمِثَالِ، وَإِذَا ذَكَرَ أَحَدُهُمْ لَهَا سَبَبًا نَزَلَتْ لِأَجْلِهِ، وَذَكَرَ الْآخَرُ سَبَبًا؛ فَقَدْ يُمْكِنُ صِدْقُهُمَا بِأَنْ [تَكُونَ][(١)] نَزَلَتْ [عَقِبَ][(٢)] تِلْكَ الْأَسْبَابِ، أَوْ تَكُونَ نَزَلَتْ مَرَّتَيْنِ: مَرَّةً لِهَذَا السَّبَبِ، وَمَرَّةً لِهَذَا السَّبَبِ.[(٣)]

من أجلها لا يحتاج إلى كفارة، إذا زار ذلك الشخص، حيث أنه إنما أنشأ يمينه على ما لم يثبت، أما إذا نوى مع يمينه أن لا يزوره، سواءً ثبت عنه ذلك أو لم يثبت؛ فعليه الكفارة.اهـ

والذي يظهر أن عليه الكفارة؛ لعموم حديث: «**من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأتِ الذي هو خير وليكفر عن يمينه**».

(١) في (خ): [يكون].

(٢) في (خ): [عقيب].

(٣) مثاله قول الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ أَزۡوَٰجَهُمۡ وَلَمۡ يَكُن لَّهُمۡ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمۡ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمۡ أَرۡبَعُ شَهَٰدَٰتِۭ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾[النور:٦].

وأخرج البخاري (١٠/ ٦٤)، ومسلم (١٠/ ١٢٠) عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، قَالَ: جَاءَ عُوَيْمِرٌ الْعَجْلَانِيُّ إِلَى عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ، فَقَالَ: أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَيَقْتُلُهُ أَتَقْتُلُونَهُ بِهِ؟ سَلْ لِي يَا عَاصِمُ رَسُولَ الله ﷺ، فَسَأَلَهُ، فَكَرِهَ النَّبِيُّ ﷺ الْـمَسَائِلَ وَعَابَهَا، فَرَجَعَ عَاصِمٌ فَأَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَرِهَ الْـمَسَائِلَ. فَقَالَ عُوَيْمِرٌ: وَالله لَآتِيَنَّ النَّبِيَّ ﷺ. فَجَاءَ وَقَدْ أَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى الْقُرْآنَ خَلْفَ عَاصِمٍ، فَقَالَ لَهُ: «**قَدْ أَنْزَلَ اللهُ فِيكُمْ قُرْآنًا**»، فَدَعَا بِهِمَا فَتَقَدَّمَا فَتَلَاعَنَا، ثُمَّ قَالَ عُوَيْمِرٌ: كَذَبْتُ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ الله، إِنْ أَمْسَكْتُهَا. فَفَارَقَهَا، وَلَمْ يَأْمُرْهُ النَّبِيُّ ﷺ بِفِرَاقِهَا، فَجَرَتْ السُّنَّةُ فِي الْـمُتَلَاعِنَيْنِ وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**انْظُرُوهَا؛ فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَحْمَرَ قَصِيرًا مِثْلَ وَحَرَةٍ فَلَا أُرَاهُ إِلَّا قَدْ كَذَبَ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَسْحَمَ أَعْيَنَ ذَا أَلْيَتَيْنِ فَلَا أَحْسِبُ إِلَّا قَدْ صَدَقَ عَلَيْهَا، فَجَاءَتْ بِهِ عَلَى الْأَمْرِ الْـمَكْرُوهِ**».

وأخرج البخاري (١٠/ ٦٥)، وأحمد، وأهل السنن عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما ، أَنَّ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ رَسُولِ الله ﷺ بِشَرِيكِ ابْنِ سَحْمَاءَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**الْبَيِّنَةُ أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ**»، قَالَ: يَا رَسُولَ الله، إِذَا رَأَى أَحَدُنَا رَجُلًا عَلَى امْرَأَتِهِ، يَلْتَمِسُ الْبَيِّنَةَ؟! فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: **الْبَيِّنَةُ وَإِلَّا فَحَدٌّ فِي ظَهْرِكَ**»، فَقَالَ هِلَالٌ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ نَبِيًّا، إِنِّي لَصَادِقٌ، وَلَيُنْزِلَنَّ اللهُ فِي أَمْرِي مَا يُبْرِئُ بِهِ ظَهْرِي مِنْ الْحَدِّ؛ فَنَزَلَتْ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ أَزۡوَٰجَهُمۡ وَلَمۡ يَكُن لَّهُمۡ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمۡ﴾؛ فَقَرَأَ حَتَّى بَلَغَ: ﴿لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾[النور: ٦].

وكذا قد تتعدد الآيات النازلة، والسبب واحد كما في حديث عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْـمُسَيَّبِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَـمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الْوَفَاةُ دَخَلَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَعِنْدَهُ أَبُو جَهْلٍ، وَعَبْدُالله بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**أَيْ عَمِّ، قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله أُحَاجُّ لَكَ بِهَا عِنْدَ الله**»، فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ، وَعَبْدُالله بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ: يَا أَبَا طَالِبٍ، أَتَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْـمُطَّلِبِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أُنْهَ عَنْكَ**»؛ فَنَزَلَتْ: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ وَلَوۡ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرۡبَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُمۡ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَحِيمِ﴾[التوبة:١١٣]، ونزلت: ﴿إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ﴾[القصص:٥٦].

وَهَذَانِ الصِّنْفَانِ اللَّذَانِ ذَكَرْنَاهُمَا فِي تَنَوُّعِ التَّفْسِيرِ: تَارَةً لِتَنَوُّعِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَتَارَةً لِذِكْرِ بَعْضِ أَنْوَاعِ الْـمُسَمَّىٰ وَأَقْسَامِهِ كَالتَّمْثِيلَاتِ، هُمَا الْغَالِبُ فِي تَفْسِيرِ سَلَفِ الْأُمَّةِ الَّذِي يُظَنُّ أَنَّهُ مُخْتَلِفٌ.

وَمِنْ التَّنَازُعِ الْـمَوْجُودِ عَنْهُمْ مَا يَكُونُ اللَّفْظُ فِيهِ مُحْتَمِلًا لِلْأَمْرَيْنِ؛ إمَّا لِكَوْنِهِ مُشْتَرَكًا فِي [اللَّفْظِ][(١)] كَلَفْظِ: ﴿**قَسْوَرَةٍ**﴾ الَّذِي يُرَادُ بِهِ الرَّامِي، وَيُرَادُ بِهِ الْأَسَدُ، وَلَفْظِ: ﴿**عَسْعَسَ**﴾ الَّذِي يُرَادُ بِهِ إقْبَالُ اللَّيْلِ وَإِدْبَارُهُ.

وَإِمَّا لِكَوْنِهِ مُتَوَاطِئًا فِي الْأَصْلِ، لَكِنَّ الْـمُرَادَ بِهِ أَحَدُ النَّوْعَيْنِ، أَوْ أَحَدُ [الشَّيْئَيْنِ][(٢)] كَالضَّمَائِرِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ **ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ** ﴾[(٣)] [النجم: ٨-٩].

وَكَلَفْظِ: ﴿**وَٱلْفَجْرِ ۝ [وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝ وَٱلشَّفْعِ وَٱلْوَتْرِ** ﴾][(٤)] [الفجر: ١-٣]، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.[(٥)]

---

(١) في (خ): [اللغة].

(٢) في (خ، ط): [الشخصين].

(٣) الصحيح أن المراد به جبريل عليه السلام، وهناك قولٌ أن الله عزوجل دنا من نبيه محمد ﷺ، وهذا غير صحيح؛ فإن سياق الآية في قوله: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ۝ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ﴾ [النجم:١٣-١٤] يؤيد أنه جبريل.

(٤) حصل تقديم وتأخير في (خ).

(٥) هذه لفظة: ﴿وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾[الفجر:٢]، متنازعة، منهم من يقول: يراد بها عشر رمضان. ومنهم من يقول: عشر ذي الحجة. والصحيح أنها عشر ذي الحجة، وإن كان هذا يراد به أحد المعنيين، لكن الراجح فيه معروف، ﴿وَٱلشَّفْعِ وَٱلْوَتْرِ﴾[الفجر:٣] منهم من يقول: الوتر هو الله،

فَمِثْلُ هَذَا قَدْ يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِ [كُلُّ][1] الْمَعَانِي الَّتِي [قَالَهَا][2] السَّلَفُ، وَقَدْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ[3]، فَالْأَوَّلُ إِمَّا لِكَوْنِ الْآيَةِ نَزَلَتْ مَرَّتَيْنِ فَأُرِيدَ بِهَا هَذَا تَارَةً وَهَذَا تَارَةً، وَإِمَّا لِكَوْنِ اللَّفْظِ الْمُشْتَرَكِ يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِ مَعْنَيَاهُ؛ إِذْ قَدْ جَوَّزَ ذَلِكَ أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ: الْمَالِكِيَّةُ، وَالشَّافِعِيَّةُ، وَالْحَنْبَلِيَّةُ، وَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ، وَإِمَّا لِكَوْنِ اللَّفْظِ مُتَوَاطِئًا، فَيَكُونُ عَامًّا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِتَخْصِيصِهِ مُوجِبٌ، فَهَذَا النَّوْعُ إِذَا صَحَّ فِيهِ الْقَوْلَانِ كَانَ مِنْ الصِّنْفِ الثَّانِي.

وَمِنْ الْأَقْوَالِ الْمَوْجُودَةِ عَنْهُمْ وَيَجْعَلُهَا بَعْضُ النَّاسِ اخْتِلَافًا أَنْ يُعَبِّرُوا عَنْ الْمَعَانِي بِأَلْفَاظٍ مُتَقَارِبَةٍ لَا مُتَرَادِفَةٍ؛ فَإِنَّ التَّرَادُفَ فِي اللُّغَةِ قَلِيلٌ، وَأَمَّا فِي أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ: فَإِمَّا نَادِرٌ وَإِمَّا مَعْدُومٌ، وَقَلَّ أَنْ يُعَبَّرَ عَنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ يُؤَدِّي جَمِيعَ مَعْنَاهُ؛ بَلْ يَكُونُ فِيهِ تَقْرِيبٌ لِمَعْنَاهُ، وَهَذَا مِنْ أَسْبَابِ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ، فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ: ﴿يَوْمَ تَمُورُ ٱلسَّمَآءُ مَوْرًا﴾[الطور:٩]: إِنَّ (الْمَوْرَ هُوَ الْحَرَكَةُ) كَانَ تَقْرِيبًا؛ إِذْ الْمَوْرُ حَرَكَةٌ خَفِيفَةٌ سَرِيعَةٌ.

والشفع كل المخلوقات. ومنهم من يقول: المقصود بالشفع الاثنان، والوتر الواحد. وهذا هو الصحيح الشامل لكل شفع ووتر.

(١) في (خ): [كلا].

(٢) في (خ): [قالتها].

(٣) الترجيح مطلوب، لكن شيخ الإسلام يذكر عبارة عن أمثلة، وإلا قد جاء ما يدل على أنها عشر ذي الحجة، يعني من أقوال السلف، والقول الراجح أنها عشر ذي الحجة، فحمل أقوال السلف يأتي لعدة أقوال كلها ثابتة عنهم، لكن الصواب يذكر بدليله المؤيد به.

وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: (الْوَحْيُ: الْإِعْلَامُ)،[١] أَوْ قِيلَ: ﴿أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ [النساء:١٦٣] أَنْزَلْنَا إِلَيْك.

أَوْ قِيلَ: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[الإسراء:٤]، أَيْ: أَعْلَمْنَا.[٢]

وَأَمْثَالُ ذَلِكَ؛ فَهَذَا كُلُّهُ تَقْرِيبٌ لَا تَحْقِيقٌ؛ فَإِنَّ الْوَحْيَ هُوَ إِعْلَامٌ سَرِيعٌ خَفِيٌّ، وَالْقَضَاءُ إِلَيْهِمْ أَخَصُّ مِنْ الْإِعْلَامِ؛ فَإِنَّ فِيهِ إِنْزَالًا إِلَيْهِمْ وَإِيحَاءً إِلَيْهِمْ.

---

(١) قال الراغب في «مفردات القرآن»: مادة (وحي)، وغيره عدة معاني ملخصها أنه بمعنىٰ:

١- الإلهام الفطري للإنسان: كقوله تعالىٰ: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾[القصص:٧].

٢- الإلهام الغريزي للحيوان: كقوله تعالىٰ: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾[النحل:٦٨].

٣- الإشارة السريعة علىٰ سبيل الرمز: كقوله تعالىٰ: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنَ ٱلْمِحْرَابِ فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ أَن سَبِّحُوا۟ بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾[مريم:١١].

٤- وسوسة الشيطان وتزيينه الشر في نفس الإنسان، قال تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْ﴾[الأنعام:١٢١].

٥- وحي الله عزوجل إلىٰ الأنبياء والملائكة، قال ابن الأثير في «النهاية»: الوحي يقع علىٰ الكتابة والإشارة والرسالة والإلهام والكلام الخفي.اهـ

وعرفه شيخ الإسلام هنا بقوله: فإن الوحي هو إعلام سريع خفي.

(٢) قال الراغب: القضاء فصل الأمر قولاً كان أو فعلاً، وكل واحد منهما علىٰ وجهين إلهي وبشري؛ فمن القول الإلهي: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾[الإسراء:٢٣]، أي: أمر بذلك، ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ﴾[الإسراء:٤]، فهذا قضاء بالإعلام والفصل في الحكم، أي: أعلمناهم وأوحينا إليهم وحيًا جازمًا.

الْقَوْلُ بِتَضْمِيْنِ الْفِعْلِ مَعْنَى الْفِعْلِ أَصَحُّ مِنَ الْقَوْلِ بِتَنَاوُبِ الْحُرُوفِ:

وَالْعَرَبُ تُضَمِّنُ الْفِعْلَ مَعْنَىٰ الْفِعْلِ وَتُعَدِّيهِ تَعْدِيَتَهُ، وَمِنْ هُنَا غَلِطَ مَنْ جَعَلَ بَعْضَ الْحُرُوفِ تَقُومُ مَقَامَ بَعْضٍ، كَمَا يَقُولُونَ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ﴾[ص:٢٤]، [أَيْ: مَعَ نِعَاجِهِ][(١)]، و﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران:٥٢/ الصف:١٤]، أَيْ: مَعَ اللهِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

وَالتَّحْقِيقُ مَا قَالَهُ نُحَاةُ الْبَصْرَةِ مِنْ [التَّضْمِينِ[(٢)]][(٣)]، فَسُؤَالُ النَّعْجَةِ [يَتَضَمَّنُ][(٤)] جَمْعَهَا وَضَمَّهَا إِلَىٰ نِعَاجِهِ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِيٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الإسراء:٧٣] ضُمِّنَ مَعْنَىٰ: يُزِيغُونَك وَيَصُدُّونَك.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ﴾[الأنبياء:٧٧] ضُمِّنَ مَعْنَىٰ نَجَّيْنَاهُ وَخَلَّصْنَاهُ.[(٥)]

---

(١) غير موجود في (خ).

(٢) في (خ): [التضمن].

(٣) أي: إن هذا الفعل يتضمن، وليس معناه أن هذا الحرف يقوم مقام هذا الحرف، شيخ الإسلام ينكر نيابة الحروف بعضها عن بعض، ولكن يقول: إن هذا المعنىٰ يتضمن هذا الفعل. وتبعه علىٰ ذلك ابن القيم رحمه الله في «حادي الأرواح» في تفسير قول الله تعالىٰ: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾[الإنسان:٦]، وأن ﴿بِهَا﴾ يتضمن (منها)، وليس الباء بمعنىٰ من.

(٤) في (خ): [تضمن].

(٥) القائلون بالنيابة يقولون: نصرناه من القوم من هنا بمعنىٰ علىٰ القوم، يجعلون من هنا نابت مناب علىٰ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾[الإنسان:٦] ضُمِّنَ يُرْوَىٰ بِهَا[١]، وَنَظَائِرُهُ كَثِيرَةٌ.

وَمَنْ قَالَ: (لَا رَيْبَ: لَا شَكَّ)؛ فَهَذَا تَقْرِيبٌ، وَإِلَّا فَالرَّيْبُ فِيهِ اضْطِرَابٌ وَحَرَكَةٌ، كَمَا قَالَ: «**دَعْ مَا يَرِيبُك إِلَىٰ مَا لَا يَرِيبُك**»[٢]، وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ مَرَّ بِظَبْيٍ حَاقِفٍ، فَقَالَ: «**لَا يَرِيبُهُ أَحَدٌ**».[٣]

---

(١) قال ابن القيم رحمه الله في «حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح» في الفصل الأخير من الباب السابع والأربعين: قال الكوفيون: الباء بمعنى من، أي: يشرب منها. وقال آخرون: بل الفعل مضمر، ومعنى يشرب بها أي: يروى بها، فلما ضمنه معناه عداه تعديته، وهذا أصح، وألطف، وأبلغ، ونظير هذا التضمين قوله: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الحج: ٢٥] ضمَّن معنى بهمّ فعدي تعديته.اهـ

وقال الإمام ابن كثير رحمه الله: ضمن يشرب معنى يروى حتى عداه بالباء ونصب عينا على التمييز.اهـ

(٢) **صحيح**.

أخرجه الترمذي رقم (٢٥١٨)، والطيالسي رقم (١١٧٨)، والحاكم (٢/ ١٣)، والبيهقي (٥/ ٣٣٥)، من طريق: شعبة بن الحجاج، عن بريد بن أبي مريم، عن أبي الجوزاء السعدي، عن الحسن بن علي رضي الله عنهما.

(٣) **صحيح**.

أخرجه مالك في «الموطإ» (١/ ٣٥١)، وأحمد في «المسند» (٣/ ٤١٨)، والنسائي في «الصغرى» (٧/ ٢٠٥)، وابن حبان (١١/ ٥١٢) رقم (٥١١١)، والحاكم (٣/ ٦٢٣)، من طريق: يزيد بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله، عن عمير بن سلمة الضمري، قال المزي: له صحبة، روى عن النبي ﷺ، وقيل عن البهزي عن النبي ﷺ قصة الضبي الحاقف، روى عن عيسى بن طلحة، وقال ابن عبدالبر: لا يختلفون في صحبته.

فَكَمَا أَنَّ الْيَقِينَ ضُمِّنَ السُّكُونَ وَالطُّمَأْنِينَةَ، فَالرَّيْبُ ضِدُّهُ ضُمِّنَ [الِاضْطِرَابَ وَالْحَرَكَةَ][(١)]، وَلَفْظُ (الشَّكِّ) وَإِنْ قِيلَ: إِنَّهُ يَسْتَلْزِمُ هَذَا الْمَعْنَىٰ؛ لَكِنَّ لَفْظَهُ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ.

وَكَذَلِكَ إِذَا قِيلَ: (ذَلِكَ الْكِتَابُ: هَذَا الْقُرْآنُ)، فَهَذَا تَقْرِيبٌ؛ لِأَنَّ الْمُشَارَ إِلَيْهِ وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا، فَالْإِشَارَةُ بِجِهَةِ الْحُضُورِ غَيْرُ الْإِشَارَةِ بِجِهَةِ الْبُعْدِ وَالْغَيْبَةِ[(٢)]، وَلَفْظُ (الْكِتَابِ) يَتَضَمَّنُ مِنْ كَوْنِهِ مَكْتُوبًا مَضْمُومًا مَا لَا يَتَضَمَّنُهُ لَفْظُ (الْقُرْآنِ) مِنْ كَوْنِهِ [مَقْرُوءًا][(٣)] مُظْهَرًا بَادِيًا، فَهَذِهِ الْفُرُوقُ مَوْجُودَةٌ فِي الْقُرْآنِ.

فَإِذَا قَالَ أَحَدُهُمْ: ﴿أَن تُبْسَلَ﴾[الأنعام:٧٠]، أَيْ: تَحْبِسَ. وَقَالَ الْآخَرُ: تُرْتَهَنَ.[(٤)] وَنَحْوَ ذَلِكَ؛ لَمْ يَكُنْ مِنْ اخْتِلَافِ التَّضَادِّ، وَإِنْ كَانَ الْمَحْبُوسُ قَدْ يَكُونُ مُرْتَهَنًا وَقَدْ لَا يَكُونُ؛ إِذْ هَذَا تَقْرِيبٌ لِلْمَعْنَىٰ كَمَا تَقَدَّمَ.

قلت: وقد ذكرت حديثه هذا في «الرياض المستطابة في صحيح مفاريد الصحابة» (ص١٨٦) مع تخريجه بأوسع من هذا.

(١) غير موجود في (خ).

(٢) قال العلامة الشنقيطي في «دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب» في قول الله تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ﴾[البقرة:٢]، قال: أشار تعالىٰ إلىٰ القرآن في هذه الآية إشارة البعد، وقد أشار له في آيات أخر إشارة القرب كقوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾[الإسراء:٩]، وذكر في الجمع بينها أوجه، ثم قال: وعلىٰ كُلٍّ فَعَامَّةُ المفسرين علىٰ أن ذلك الكتاب بمعنىٰ هذا الكتاب.اهـ

(٣) في (خ): [مقررًا].

(٤) ﴿أَن تُبْسَلَ نَفْسٌۢ بِمَا كَسَبَتْ﴾[الأنعام:٧٠]، قال ابن كثير رحمه الله: قال الضحاك، وابن عباس، ومجاهد، وعكرمة، والحسن، والسدي ﴿تُبْسَلَ﴾: تسلَّم، وقال الوالبي عن ابن عباس:

وَجَمْعُ عِبَارَاتِ السَّلَفِ فِي مِثْلِ هَذَا نَافِعٌ جِدًّا؛[١] [فَإِنَّ][٢] مَجْمُوعَ عِبَارَاتِهِمْ أَدَلُّ عَلَىٰ الْـمَقْصُودِ مِنْ عِبَارَةٍ أَوْ عِبَارَتَيْنِ، وَمَعَ هَذَا فَلَابُدَّ مِنْ اخْتِلَافٍ مُحَقَّقٍ بَيْنَهُمْ كَمَا يُوجَدُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْأَحْكَامِ.

وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ عَامَّةَ مَا يُضْطَرُّ إِلَيْهِ عُمُومُ النَّاسِ مِنْ الِاخْتِلَافِ مَعْلُومٌ، بَلْ مُتَوَاتِرٌ عِنْدَ الْعَامَّةِ أَوْ الْخَاصَّةِ، كَمَا [فِي][٣] [عَدَدِ][٤] الصَّلَوَاتِ، وَمَقَادِيرِ رُكُوعِهَا، وَمَوَاقِيتِهَا، وَفَرَائِضِ الزَّكَاةِ وَنُصُبِهَا، وَتَعْيِينِ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَالطَّوَافِ، وَالْوُقُوفِ، وَرَمْيِ الْجِمَارِ، وَالْـمَوَاقِيتِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

تفضح. وقال قتادة: تحبس. وقال مرَّةً –هو ابن زيد–: تؤخذ. وقال الكلبي: تجزي. وكل هذه الأقوال متقاربة في المعنىٰ، وحاصلها الإسلام للهلكة، والحبس عن الخبر، والارتهان عن درك المطلوب، كقوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ۝ إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ﴾[المدثر:٣٨-٣٩].اهـ

وأخرج ابن أبي حاتم في «التفسير» (٧٤٩٣)، عن سفيان بسند صحيح: ﴿أُبْسِلُوا بِمَا كَسَبُوا﴾[الأنعام:٧٠] ، قال: أسلموا، ارتهنوا.

(١) ومن هنا يعلم أن اختصار التفسير فيه نظر؛ إلا أن يكون اختصارًا علىٰ أصح الأقوال في التفسير أخذ الأقوال الصحيحة وترك ما عداها، أما بعض المختصرين؛ فإنه مع اختصاره ما يتحرىٰ الصحيح منها، وغاية ما فيه يحذف بعضًا ويبقي بعضًا؛ لهذا جمع عبارات السلف، مثل قول مجاهد وغيره أدق من حذف بعضها؛ إلا إذا كان الاختصار إبقاء للصحيح؛ فلا بأس به.

(٢) في (خ): [بأن].

(٣) غير موجود في (خ).

(٤) في (خ): [عداد].

ثُمَّ اخْتِلَافُ الصَّحَابَةِ فِي الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ، وَفِي الْـمُشَرَّكَةِ،[1] وَنَحْوِ ذَلِكَ، لَا يُوجِبُ رَيْبًا فِي جُمْهُورِ مَسَائِلِ الْفَرَائِضِ، بَلْ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ عَامَّةُ النَّاسِ هُوَ عَمُودُ النَّسَبِ مِنْ الْآبَاءِ وَالْأَبْنَاءِ وَالْكَلَالَةِ، مِنْ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ، وَمِنْ نِسَائِهِمْ

---

(١) اختلافهم في الجد والإخوة، منهم من يرى أن الجد يحجب الإخوة، وهذا هو الصحيح الذي كان يقول به ابن عباس وآخرون من العلماء، والجمهور يرون أن الإخوة يرثون مع الجد على تفصيلٍ معلوم.

والمشركة، يقول الرحبي رحمه الله عنها:

وإن تجد زوجًا وأمًا ورثا ... وإخوة للأم حازوا الثلثا

وإخوة أيضًا لأم وأب ... واستغرقوا المال بفرض النصب

فاجعلهم كلهم لأم ... واجعل أباهم حجرًا في اليم

وأقسم على الإخوة ثلث التركة ... فهذه المسألة المشتركة

والصحيح خلاف ما ذكر، وهو أن الزوج يأخذ النصف في مثل هذا الحال، والأم تأخذ السدس، والإخوة لأم يأخذون الثلث، وما بقي للإخوة الأشقاء شيء.

ففي هذه الحال يسقط الإخوة الأشقاء؛ لأنهم أصحاب عصبة، وأصحاب العصبة لهم ما بقي بعد الفروض؛ لقول النبي ﷺ: «**أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا بَقِيَ فَلِأَوْلَى رَجلٍ ذَكَرٍ**»، أخرجه البخاري رقم (٦٧٣٢)، ومسلم رقم (١٦١٥)، وهنا لم يبق لهم شيء.

أما الجمهور فيرون أنهم كلهم يصيرون عبارة عن إخوة لأم، ويقتسمون بينهم، يقولون: (اجعل أباهم حجرًا يلقى في اليم، وهو البحر، فيصيرون إخوة لأم) كل هذه افتراضات، والصحيح ما تقدم.

كَالْأَزْوَاجِ؛ فَإِنَّ اللهَ أَنْزَلَ فِي الْفَرَائِضِ ثَلَاثَ آيَاتٍ مُفَصَّلَةٍ،(١) ذَكَرَ فِي الْأُولَى الْأُصُولَ وَالْفُرُوعَ، وَذَكَرَ فِي الثَّانِيَةِ الْحَاشِيَةَ الَّتِي تَرِثُ بِالْفَرْضِ كَالزَّوْجَيْنِ وَوَلَدِ الْأُمِّ، وَفِي

(١) كل هذه الآيات في سورة النساء من قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡ﴾ إلى قوله: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٞ﴾آية [١١]، وآية [١٢]، وآية الكلالة من قوله: ﴿يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِ﴾ إلى آخر السورة.

ومن أراد المزيد من معرفة اجتهادهم في الوصول إلى الحق يراجع كتاب شيخ الإسلام «رفع الملام عن الأئمة الأعلام»، فقد ذكر أسباب الاختلاف الذي حصل بين أهل العلم، والمدار الذي يدور على هذه المعاني عديدة، منها: عدم بلوغ الخبر إلى ذلك الشخص، منهم من خالف من الصحابة، الحسن بن علي رضي الله عنه كان يصبغ لحيته؛ لأنه لم يبلغه النهي عن ذلك، وآخرون ممن لم يبلغهم النهي كابن مسعود كان يطبق في ركوعه عند التشهد، يجعل يديه بين رجليه ولا يقبض بهما على ركبتيه؛ لأنه لم يبلغه النسخ، وقد يكون لخطأ في فهم النص، فابن عمر رضي الله عنهما كان يدخل الماء في عيينه عند الغسل من الجنابة، وكان يأخذ من لحيته عند التحلل من الإحرام، وقد يكون لاعتقاد معارض أرجح، وهذا مدار الاختلاف بين الصحابة على هذه المعاني لا لهوى.

وقبل ذلك لخفاء الدليل مثل قضية عمر رضي الله عنه حين استأذنه أبو موسى ثلاثًا ثم انصرف، قال: لتخبرني ببينة، أو لأفعلن بك كذا وكذا. فذهب إلى الصحابة، وهم في مجلس، فقال: من يشهد لي؟ قال: لا يقوم معك إلا أصغرنا، فقام أبو سعيد، فأخبره أن النبي ﷺ قال: «**الاستئذان ثلاثًا**».

وقضية عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه ، لما كان في بعض المغازي، وقال: إني مصبح على ظهر فأصبحوا عليه، ثم جاء عبدالرحمن، قال: عندي خبر عن هذا سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لا تقدموا على الوباء، وإذا حصل وأنتم في بلد لا تخرجوا منها**»، فقال: الحمد لله.

وقضية ابن مسعود رضي الله عنه ، أنه قال: عَنْ عَبْدِالله بْنِ عُتْبَةَ، قَالَ: أُتِىَ ابْنُ مَسْعُودٍ فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً، فَمَاتَ عَنْهَا وَلَمْ يَفْرِضْ لَهَا وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا، فَسُئِلَ عَنْهَا شَهْرًا؟ فَلَمْ يَقُلْ فِيهَا

الثَّالِثَةِ الْحَاشِيَةَ الْوَارِثَةَ [بِالتَّعْصِيبِ][(١)]، وَهُمْ: الْإِخْوَةُ لِأَبَوَيْنِ، أَوْ لِأَبٍ، وَاجْتِمَاعُ الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ نَادِرٌ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَقَعْ فِي الْإِسْلَامِ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالِاخْتِلَافُ قَدْ يَكُونُ لِخَفَاءِ [الدَّلِيلِ][(٢)]، أَوْ لِذُهُولٍ عَنْهُ، وَقَدْ يَكُونُ لِعَدَمِ سَمَاعِهِ، وَقَدْ يَكُونُ لِلْغَلَطِ فِي فَهْمِ النَّصِّ، وَقَدْ يَكُونُ لِاعْتِقَادِ مُعَارِضٍ رَاجِحٍ؛ فَالْمَقْصُودُ هُنَا التَّعْرِيفُ بِجُمَلِ الْأَمْرِ دُونَ تَفَاصِيلِهِ.

شَيْئًا، ثُمَّ سَأَلُوهُ؟ فَقَالَ: أَقُولُ فِيهَا بِرَأْيِي؛ فَإِنْ يَكُ خَطَأً فَمِنِّي وَمِنَ الشَّيْطَانِ، وَإِنْ يَكُ صَوَابًا فَمِنَ اللهِ، لَهَا صَدَاقُهَا إِحْدَىٰ نِسَائِهَا، وَلَهَا الْمِيرَاثُ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ. فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَشْجَعَ، فَقَالَ: أَشْهَدُ لَقَضَيْتَ فِيهَا بِقَضَاءِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي بِرْوَعَ ابْنَةِ وَاشِقٍ. قَالَ: فَقَالَ: هَلُمَّ شَاهِدَاكَ. فَشَهِدَ لَهُ الْجَرَّاحُ، وَأَبُو سِنَانٍ، رَجُلَانِ مِنْ أَشْجَعَ.

فهذا كله يدل علىٰ أنه قد يخفىٰ الدليل علىٰ المجتهد مهما كان اجتهاده؛ فالقول الذي حصل فيه الخلاف إما أن يكون لخفاء الدليل علىٰ بعضهم، أو لذهولٍ عنه، فعمر رضي الله عنه كاد أن يرجم تلك المرأة المجنونة، وهو سمع الحديث، ثم ذكَّره به علي رضي الله عنه ، قال: يا أمير المؤمنين، ألم تسمع أن النبي ﷺ قال: «**رُفِعَ القَلم عن ثلاثة...**»؟، قال: نعم، قال: فما بال مجنونة بني فلان؟ قال: لا شيء. فخلىٰ سبيلها، والحديث صحيح.

هذه عدة أحوال هي سبب الخلاف بين أهل الحق، والذين قصدهم الوصول إليه، وليس قصدهم الهوىٰ، وإنما يختلفون بسبب هذه المعاني، أو لأحدها.

(١) في (خ): [فالتعصيب]، وهو خطأٌ.

(٢) في (خ): [الدلائل].

فَصْلٌ في نوعي الاختلاف في التفسير

الِاخْتِلَافُ فِي التَّفْسِيرِ عَلَىٰ نَوْعَيْنِ: مِنْهُ مَا مُسْتَنَدُهُ النَّقْلُ فَقَطْ، وَمِنْهُ مَا يُعْلَمُ بِغَيْرِ ذَلِكَ؛ إِذْ الْعِلْمُ إِمَّا نَقْلٌ مُصَدَّقٌ، وَإِمَّا اسْتِدْلَالٌ مُحَقَّقٌ، وَالْـمَنْقُولُ إِمَّا عَنْ الْـمَعْصُومِ، وَإِمَّا عَنْ غَيْرِ الْـمَعْصُومِ.

وَالْـمَقْصُودُ بِهِ جِنْسُ الْـمَنْقُولِ، سَوَاءٌ كَانَ عَنْ الْـمَعْصُومِ، أَوْ غَيْرِ الْـمَعْصُومِ، وَهَذَا هُوَ [النَّوْعُ][(١)] الْأَوَّلُ [مِنْهُ][(٢)] مَا يُمْكِنُ مَعْرِفَةُ الصَّحِيحِ مِنْهُ وَالضَّعِيفِ، وَمِنْهُ مَا لَا يُمْكِنُ مَعْرِفَةُ ذَلِكَ فِيهِ.

وَهَذَا الْقِسْمُ الثَّانِي مِنْ الْـمَنْقُولِ، وَهُوَ مَا لَا طَرِيقَ لَنَا إِلَىٰ الْجَزْمِ بِالصِّدْقِ مِنْهُ عَامَّتُهُ مِمَّا لَا فَائِدَةَ فِيهِ، فَالْكَلَامُ فِيهِ مِنْ فُضُولِ الْكَلَامِ.

بعض الاختلاف الذي لا فائدة فيه:

وَأَمَّا مَا يَحْتَاجُ الْـمُسْلِمُونَ إِلَىٰ مَعْرِفَتِهِ؛ فَإِنَّ اللهَ نَصَبَ عَلَىٰ الْحَقِّ فِيهِ دَلِيلًا، فَمِثَالُ مَا لَا يُفِيدُ وَلَا دَلِيلَ عَلَىٰ الصَّحِيحِ مِنْهُ: اخْتِلَافُهُمْ فِي [لَوْنِ كَلْبِ][(٣)] أَصْحَابِ الْكَهْفِ،[(٤)] وَفِي الْبَعْضِ الَّذِي ضَرَبَ بِهِ مُوسَىٰ مِنْ الْبَقَرَةِ، وَفِي مِقْدَارِ سَفِينَةِ نُوحٍ وَمَا كَانَ خَشَبُهَا، وَفِي اسْمِ الْغُلَامِ الَّذِي قَتَلَهُ الْخَضِرُ،[(١)] وَنَحْوُ ذَلِكَ.

---

(١) غير موجود في (خ).

(٢) في (خ): [فمنه].

(٣) في (خ): [الموكلون]، وهو خطأٌ.

(٤) ربما تمر الصفحات في التفاسير في الخوض في هذه الأشياء.

فَهَذِهِ الْأُمُورُ طَرِيقُ الْعِلْمِ بِهَا النَّقْلُ، فَمَا كَانَ مِنْ هَذَا مَنْقُولًا نَقْلًا صَحِيحًا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ كَاسْمِ صَاحِبِ مُوسَى أَنَّهُ الْخَضِرُ؛ فَهَذَا مَعْلُومٌ، وَمَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، بَلْ كَانَ مِمَّا يُؤْخَذُ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، كَالْمَنْقُولِ عَنْ كَعْبٍ، وَوَهْبٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ يَأْخُذُ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ تَصْدِيقُهُ وَلَا تَكْذِيبُهُ؛ إِلَّا بِحُجَّةٍ

قلت: بلا طائل، وقد ذكر الإمام الشوكاني رحمه الله في «تفسيره» عند [آية:٨٥] من سورة الإسراء ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾[الإسراء:٨٥]، قال: وقد حكى بعض المحققين أن أقوال المختلفين في الروح بلغت إلى ثمانية عشر مائة قول، فانظر إلى هذا الفضول الفارغ، والتعب العاطل عن النفع، بعد أن علموا أن الله سبحانه قد استأثر بعلمه، ولم يطلع عليه أنبياءه، ولا أذن لهم بالسؤال عنه، ولا البحث عن حقيقته؛ فضلًا عن أنهم المقتدين بهم، فيالله العجب حيث تبلغ أقوال أهل الفضول إلى هذا الحد الذي لم تبلغه ولا بعضه في غير هذه المسألة مما أذن الله بالكلام فيه ولم يستأثر بعلمه، ثم ختم سبحانه هذه الآية بقوله سبحانه: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾[الإسراء:٨٥]، أي: إن علمكم الذي علمكم الله ليس إلا المقدار القليل بالنسبة إلى علم الخالق سبحانه، وإن أوتي حظًّا من العلم وافرًا، بل علم الأنبياء عليهم السلام ليس هو بالنسبة إلى علم الله سبحانه إلا كما يأخذ الطائر في منقاره من البحر، كما في حديث موسى والخضر عليهما السلام.اهـ

وهذه الأمور معرفتها طيب، وعدم معرفتها لا يضر أن يجهل، ما لون كلب أصحاب الكهف في معرفة أحوالهم، هو أغبر، أم أبيض، أم أسود.

وليس هناك أي ضرر على الدين من عدم معرفة لونه، وهكذا قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا﴾[البقرة:٧٣]، قالوا: بأي عضو منها، هل بالرِّجْل، أم بالصُّلْب، أم باليد؟ نقول: معرفة ذلك إن تيسر أمر طيب، وإلا فلا يضر، المهم ببعضها، بأي جزء من أجزائها، ﴿كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ وَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[البقرة:٧٣] آية من آيات الله، وكذلك سفينة نوح من أيِّ الخشب؟ أهي من السدر؟ أهي من الأثل؟ كل هذا لا يؤثر.

(١) وقد تكون هذه الخلافات والتسميات التي لا دليل عليها من الإسرائيليات الملفقة.

كَمَا ثَبَتَ فِي «الصَّحِيحِ» عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**إذَا حَدَّثَكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ فَلَا تُصَدِّقُوهُمْ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ، فَإِمَّا أَنْ يُحَدِّثُوكُمْ بِحَقِّ فَتُكَذِّبُوهُ، وَإِمَّا أَنْ يُحَدِّثُوكُمْ بِبَاطِلِ فَتُصَدِّقُوهُ**».(١)

وَكَذَلِكَ مَا نُقِلَ عَنْ بَعْضِ التَّابِعِينَ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ أَخَذَهُ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَمَتَى اخْتَلَفَ التَّابِعُونَ؛ لَمْ يَكُنْ بَعْضُ أَقْوَالِهِمْ حُجَّةً عَلَى بَعْضٍ، وَمَا نُقِلَ فِي ذَلِكَ عَنْ [بَعْضِ](٢) الصَّحَابَةِ نَقْلًا صَحِيحًا فَالنَّفْسُ إلَيْهِ أَسْكَنُ مِمَّا نُقِلَ عَنْ بَعْضِ التَّابِعِينَ؛ لِأَنَّ احْتِمَالَ أَنْ يَكُونَ سَمِعَهُ مِنْ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ مِنْ بَعْضِ مَنْ سَمِعَهُ مِنْهُ أَقْوَى؛ وَلِأَنَّ نَقْلَ [الصَّحَابَةِ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أَقَلُّ مِنْ نَقْلِ](٣) التَّابِعِينَ، وَمَعَ جَزْمِ الصَّاحِبِ فِيمَا يَقُولُهُ، فَكَيْفَ يُقَالُ: إنَّهُ أَخَذَهُ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَقَدْ نُهُوا عَنْ تَصْدِيقِهِمْ؟(٤) وَالْـمَقْصُودُ أَنَّ [مِثْلَ](٥) هَذَا الِاخْتِلَافِ الَّذِي لَا يُعْلَمُ صَحِيحُهُ، وَلَا تُفِيدُ حِكَايَةُ الْأَقْوَالِ فِيهِ هُوَ كَالْـمَعْرِفَةِ لِمَا يُرْوَى مِنْ الْحَدِيثِ الَّذِي لَا دَلِيلَ عَلَى صِحَّتِهِ، وَأَمْثَالِ ذَلِكَ.

وَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ الَّذِي يُمْكِنُ مَعْرِفَةُ الصَّحِيحِ مِنْهُ، فَهَذَا مَوْجُودٌ فِيمَا يُحْتَاجُ إلَيْهِ -وَلِلَّهِ الْحَمْدُ- فَكَثِيرًا مَا يُوجَدُ فِي التَّفْسِيرِ، وَالْحَدِيثِ، وَالْـمَغَازِي أُمُورٌ مَنْقُولَةٌ

(١) أخرجه البخاري (٤٤٨٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) غير موجود في (خ).

(٣) ما بين المعكوفين غير موجود في (خ).

(٤) ليس كل الصحابة أخذ عن أهل الكتاب وإنما بعضهم، ولكن أقل من الذين هم بعدهم، فالذين هم بعدهم مثل كعب الأحبار، ووهب، وأمثال هؤلاء أكثروا من الإسرائيليات.

(٥) غير موجود في (خ).

عَنْ نَبِيِّنَا ﷺ، وَغَيْرِهِ مِنْ الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ الله عَلَيْهِمْ وَسَلَامُهُ، وَالنَّقْلُ الصَّحِيحُ يَدْفَعُ ذَلِكَ؛ بَلْ هَذَا مَوْجُودٌ فِيمَا مُسْتَنَدُهُ النَّقْلُ، وَفِيمَا قَدْ يُعْرَفُ بِأُمُورٍ أُخْرَى غَيْرِ النَّقْلِ.

فَالْمَقْصُودُ أَنَّ الْمَنْقُولَاتِ الَّتِي يُحْتَاجُ إلَيْهَا فِي الدِّينِ قَدْ نَصَبَ اللهُ الْأَدِلَّةَ عَلَى بَيَانِ مَا فِيهَا مِنْ صَحِيحٍ وَغَيْرِهِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمَنْقُولَ فِي التَّفْسِيرِ أَكْثَرُهُ كَالْمَنْقُولِ فِي الْمَغَازِي وَالْمَلَاحِمِ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَد: ثَلَاثَةُ أُمُورٍ لَيْسَ لَهَا إسْنَادٌ: التَّفْسِيرُ، وَالْمَلَاحِمُ، وَالْمَغَازِي.(١)

[وَيُرْوَى](٢): لَيْسَ لَهَا أَصْلٌ.(٣) أَيْ: إسْنَادٌ(٤)؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَيْهَا الْمَرَاسِيلُ، مِثْلُ مَا يَذْكُرُهُ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَالشَّعْبِيُّ، وَالزُّهْرِيُّ، وَمُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، وَابْنُ

---

(١) هذه العلوم الثلاثة ما خدمت التفسير والمغازي والملاحم، لكن كتب التفسير صارت تحصل على عناية في الآونة الأخيرة أكثر من غيرها من المذكورات هنا.

(٢) في (خ): [ويودى].

(٣) قول الإمام أحمد أخرجه الخطيب البغدادي في «الجامع» (٢/ ٢٣١) رقم (١٥٣٦).

(٤) **معنى لا أصل له عند شيخ الإسلام وغيره:**

هكذا اصطلاح شيخ الإسلام فيما قال فيه: (ليس له أصل)، **يقصد به: ليس له إسناد**، كما نص عليه هنا، وكما في باب المقلوب من «تدريب الراوي شرح تقريب النووي» للسيوطي (١/ ٣٥٠) قال رحمه الله: قولهم: (هذا الحديث لا أصل له) قال ابن تيمية: معناه ليس له إسناد.اهـ

هذا الذي يعنيه كثير ممن كتب في الأحاديث المشتهرة والموضوعة مثل السخاوي في «المقاصد الحسنة»، وتبعه العجلون في «كشف الخفاء»، وابن عراق في «تنزيه الشريعة»، والشوكاني في «الفوائد المجموعة» إذا قالوا: (له أصل)، أي: له إسناد. وإذا قالوا: (لا أصل

إِسْحَاقَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ كَيَحْيَىٰ بْنِ سَعِيدٍ الْأُمَوِيِّ، وَالْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، والواقدي، وَنَحْوِهِمْ فِي الْـمَغَازِي.

أعلم الناس بالمغازي وأعلمهم بالتفسير:

فَإِنَّ أَعْلَمَ النَّاسِ بِالْـمَغَازِي أَهْلُ الْـمَدِينَةِ، ثُمَّ أَهْلُ الشَّامِ، ثُمَّ أَهْلُ الْعِرَاقِ، فَأَهْلُ الْـمَدِينَةِ أَعْلَمُ بِهَا؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ عِنْدَهُمْ، وَأَهْلُ الشَّامِ كَانُوا أَهْلَ غَزْوٍ وَجِهَادٍ؛ فَكَانَ لَهُمْ مِنْ الْعِلْمِ بِالْجِهَادِ وَالسِّيَرِ مَا لَيْسَ لِغَيْرِهِمْ؛ وَلِهَذَا عَظَّمَ النَّاسُ كِتَابَ أَبِي إِسْحَاقَ الفزاري الَّذِي صَنَّفَهُ فِي ذَلِكَ، وَجَعَلُوا الأوزاعي أَعْلَمَ بِهَذَا الْبَابِ مِنْ غَيْرِهِ مِنْ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ.

وَأَمَّا التَّفْسِيرُ؛ فَإِنَّ أَعْلَمَ النَّاسِ بِهِ أَهْلُ مَكَّةَ؛ لِأَنَّهُمْ أَصْحَابُ ابْنِ عَبَّاسٍ، كَمُجَاهِدٍ، وَعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، وَعِكْرِمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَصْحَابِ ابْنِ عَبَّاسٍ، كَطَاوُوسٍ، وَأَبِي الشَّعْثَاءِ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَأَمْثَالِهِمْ.

[وَكَذَلِكَ][(١)] أَهْلُ الْكُوفَةِ [مِنْهُ][(٢)] أَصْحَابُ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا تَمَيَّزُوا بِهِ عَلَىٰ غَيْرِهِمْ، وَعُلَمَاءُ أَهْلِ الْـمَدِينَةِ فِي التَّفْسِيرِ، مِثْلُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ الَّذِي أَخَذَ عَنْهُ

له)، أي: لا إسناد له. وهناك من يطلق كلمة (لا أصل له) على ما إذا كان له إسنادٌ واهٍ لا يتابع عليه، وبهذا يعبر العقيلي كما في ترجمة سعيد بن أبي بكر، وسليمان بن أحمد من الضعفاء، وابن حبان كما في ترجمة بشر بن عبدالله الفقير من المتروكين، والحاكم كما في «معرفة علوم الحديث» في تعريف الشاذ (ص٣٧٥)، عرف الشاذ بأنه ما تفرد به ثقة وليس له أصل متابع.

(١) في (خ): [وكذلك عند].

(٢) غير موجود في (خ).

مَالِكٌ التَّفْسِيرَ، وَأَخَذَهُ عَنْهُ أَيْضًا ابْنُهُ عَبْدُالرَّحْمَنِ، [وَأَخَذَهُ عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ][1] عَبْدُالله بْنُ وَهْبٍ.

والْـمَرَاسِيلُ إِذَا تَعَدَّدَتْ طُرُقُهَا، وَخَلَتْ عَنْ الْـمُوَاطَأَةِ قَصْدًا، أَوْ الِاتِّفَاقِ بِغَيْرِ قَصْدٍ؛ كَانَتْ صَحِيحَةً قَطْعًا؛ فَإِنَّ النَّقْلَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ صِدْقًا مُطَابِقًا لِلْخَبَرِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ كَذِبًا تَعَمَّدَ صَاحِبُهُ الْكَذِبَ أَوْ أَخْطَأَ فِيهِ؛ فَمَتَىٰ سَلِمَ مِنْ الْكَذِبِ الْعَمْدِ وَالْخَطَأِ كَانَ صِدْقًا بِلَا رَيْبٍ.

فَإِذَا كَانَ الْحَدِيثُ جَاءَ مِنْ جِهَتَيْنِ، أَوْ جِهَاتٍ، وَقَدْ عُلِمَ أَنَّ الْـمُخْبِرَيْنِ [لَمْ يَتَوَاطَآ][2] عَلَىٰ اخْتِلَافِهِ، وَعُلِمَ أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ لَا تَقَعُ الْـمُوَافَقَةُ فِيهِ اتِّفَاقًا بِلَا قَصْدٍ؛ عُلِمَ أَنَّهُ صَحِيحٌ، مِثْلُ شَخْصٍ يُحَدِّثُ عَنْ وَاقِعَةٍ جَرَتْ، وَيَذْكُرُ تَفَاصِيلَ مَا فِيهَا مِنْ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ، وَيَأْتِي شَخْصٌ آخَرُ قَدْ عُلِمَ أَنَّهُ لَمْ يُوَاطِئْ الْأَوَّلَ، فَيَذْكُرُ مِثْلَ مَا ذَكَرَهُ الْأَوَّلُ مِنْ تَفَاصِيلِ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ، فَيُعْلَمُ قَطْعًا أَنَّ تِلْكَ الْوَاقِعَةَ حَقٌّ فِي الْجُمْلَةِ؛ فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ كُلٌّ مِنْهُمَا كَذَّبَهَا عَمْدًا، أَوْ خَطَأً، لَمْ يَتَّفِقْ فِي الْعَادَةِ أَنْ يَأْتِيَ كُلٌّ مِنْهُمَا بِتِلْكَ التَّفَاصِيلِ الَّتِي تَمْنَعُ الْعَادَةُ اتِّفَاقَ الِاثْنَيْنِ عَلَيْهَا بِلَا مُوَاطَأَةٍ مِنْ أَحَدِهِمَا لِصَاحِبِهِ؛ فَإِنَّ الرَّجُلَ قَدْ يَتَّفِقُ أَنْ يَنْظِمَ بَيْتًا، وَيَنْظِمَ الْآخَرُ مِثْلَهُ، أَوْ يَكْذِبَ كِذْبَةً، وَيَكْذِبَ الْآخَرُ مِثْلَهَا، أَمَّا إِذَا أَنْشَأَ قَصِيدَةً طَوِيلَةً ذَاتَ فُنُونٍ عَلَىٰ قَافِيَةٍ وَرَوِيٍّ؛ فَلَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِأَنَّ غَيْرَهُ يُنْشِئُ مِثْلَهَا لَفْظًا وَمَعْنًىٰ، مَعَ الطُّولِ الْـمُفْرِطِ، بَلْ يُعْلَمُ بِالْعَادَةِ أَنَّهُ أَخَذَهَا مِنْهُ، وَكَذَلِكَ إِذَا حَدَّثَ حَدِيثًا طَوِيلًا فِيهِ فُنُونٌ، وَحَدَّثَ آخَرُ بِمِثْلِهِ؛ فَإِنَّهُ

---

(١) ما بين المعكوفين غير موجود في (خ).

(٢) في (خ، ط): [يتواطؤوا].

إِمَّا أَنْ يَكُونَ وَاطَأَهُ عَلَيْهِ، أَوْ أَخَذَهُ مِنْهُ، أَوْ يَكُونَ الْحَدِيثُ صِدْقًا، وَبِهَذِهِ الطَّرِيقِ يُعْلَمُ صِدْقُ عَامَّةِ مَا تَتَعَدَّدُ جِهَاتُهُ الْـمُخْتَلِفَةُ عَلَىٰ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ الْـمَنْقُولَاتِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدُهَا كَافِيًا، إِمَّا لِإِرْسَالِهِ، وَإِمَّا لِضَعْفِ نَاقِلِهِ.[١]

لَكِنْ مِثْلُ هَذَا لَا تُضْبَطُ بِهِ الْأَلْفَاظُ وَالدَّقَائِقُ [الَّتِي][٢] لَا تُعْلَمُ بِهَذِهِ الطَّرِيقِ، فَلَا يَحْتَاجُ ذَلِكَ إِلَىٰ طَرِيقٍ يَثْبُتُ بِهَا مِثْلُ تِلْكَ الْأَلْفَاظِ وَالدَّقَائِقِ؛ وَلِهَذَا [ثَبَتَتْ][٣] [بِالتَّوَاتُرِ غَزْوَةُ بَدْرٍ][٤]، وَأَنَّهَا قَبْلَ [غزوة][٥] أُحُدٍ[٦]، بَلْ يُعْلَمُ قَطْعًا أَنَّ حَمْزَةَ، وَعُبَيْدَةَ بَرَزُوا إِلَىٰ عتبة، وَشَيْبَةَ، وَالْوَلِيدِ، وَأَنَّ عَلِيًّا قَتَلَ الْوَلِيدَ، وَأَنَّ حَمْزَةَ قَتَلَ قَرْنَهُ، ثُمَّ يُشَكُّ فِي [قَرْنِهِ][٧] هَلْ هُوَ عتبة أَوْ شَيْبَةُ.[٨]

---

(١) يعني هذا من حيث الشواهد والمتابعات، فالمراسيل مقبولة؛ فإن كانت ممن مراسيله ضعيفة وتكاثرت أيضًا يدل أن لها أصل؛ وإن كانت المراسيل لبعض الأئمة الكبار، فبعضهم يقبلها بمفرده، مثل مراسيل سعيد بن المسيب، كذا عند جمهور الفقهاء، قال العمريطي رحمه الله في «نظم الورقات» للجويني:

كـذا سعيد بن الـمسيب اقـبلا فـي الاحتجـاج ما رواه مـرسلًا

(٢) في (خ): [الذي].

(٣) في (خ): [ثبت].

(٤) في (ط): [غزوة بدر بالتواتر].

(٥) زيادة في (خ).

(٦) معركة بدر كانت في السنة الثانية، ومعركة أحد كانت في الثالثة.

(٧) في (خ): [قرينه]، يشير إلى ما أخرجه البخاري برقم (٣٩٦٥).

(٨) انظر ما قاله الحافظ في «الفتح» (٧/ ٣٤٧).

التاريخ ومعرفة الوقائع أصل يعرف به كثير من المسائل في رواة الحديث وفي التفسير، والفقه وغيرها:

وَهَذَا الْأَصْلُ يَنْبَغِي أَنْ يُعْرَفَ؛ فَإِنَّهُ أَصْلٌ نَافِعٌ فِي الْجَزْمِ بِكَثِيرِ مِنْ الْـمَنْقُولَاتِ فِي الْحَدِيثِ، وَالتَّفْسِيرِ، وَالْـمَغَازِي، وَمَا يُنْقَلُ مِنْ أَقْوَالِ النَّاسِ وَأَفْعَالِهِمْ وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ وَهَذَا إذَا رُوِيَ الْحَدِيثُ الَّذِي يَتَأَتَّى فِيهِ ذَلِكَ عَنْ [النَّبِيِّ][1] ﷺ مِنْ وَجْهَيْنِ، مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّ أَحَدَهُمَا لَمْ يَأْخُذْهُ عَنْ الْآخَرِ جُزِمَ بِأَنَّهُ حَقٌّ؛ لَاسِيَّمَا إذَا عُلِمَ أَنَّ نَقَلَتَهُ لَيْسُوا مِمَّنْ يَتَعَمَّدُ الْكَذِبَ، وَإِنَّمَا يُخَافُ عَلَى أَحَدِهِمْ النِّسْيَانُ وَالْغَلَطُ؛ فَإِنَّ مَنْ عَرَفَ الصَّحَابَةَ كَابْنِ مَسْعُودٍ، وأُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ[2]، وَابْنِ عُمَرَ، وَجَابِرٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَغَيْرِهِمْ، عَلِمَ يَقِينًا أَنَّ الْوَاحِدَ مِنْ هَؤُلَاءِ لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ يَتَعَمَّدُ الْكَذِبَ عَلَى رَسُولِ الله ﷺ؛ فَضْلًا عَمَّنْ هُوَ فَوْقَهُمْ، كَمَا يَعْلَمُ الرَّجُلُ مِنْ حَالِ مَنْ جَرَّبَهُ، وَخَبَرَهُ خِبْرَةً بَاطِنَةً طَوِيلَةً أَنَّهُ لَيْسَ مِمَّنْ يَسْرِقُ أَمْوَالَ النَّاسِ، وَيَقْطَعُ الطَّرِيقَ، وَيَشْهَدُ بِالزُّورِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ التَّابِعُونَ بِالْـمَدِينَةِ، وَمَكَّةَ، وَالشَّامِ، وَالْبَصْرَةِ؛ فَإِنَّ مَنْ عَرَفَ مِثْلَ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، وَالْأَعْرَجِ، وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، وَزَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ وَأَمْثَالِهِمْ، عَلِمَ قَطْعًا أَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا مِمَّنْ يَتَعَمَّدُ الْكَذِبَ فِي الْحَدِيثِ؛ فَضْلًا عَمَّنْ هُوَ فَوْقَهُمْ، مِثْلِ مُحَمَّدِ بْنِ

---

(١) في (خ): [رسول الله].

(٢) **فائدة:** ليعلم أن هذا الكتاب كل ما فيه فوائد صافية، تارة في الحديث، وتارة في الفقه، وتارة في التفسير، وأخرى في الأصول، وأخرى في أحوال الرجال، وغير ذلك.

سِيرِين، وَالْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَوْ سَعِيدِ بْنِ الْـمُسَيَّبِ، أَوْ عُبَيْدَةَ السلماني، أَوْ عَلْقَمَةَ، أَوْ الْأَسْوَدِ، أَوْ نَحْوِهِمْ.

وَإِنَّمَا يُخَافُ عَلَى الْوَاحِدِ مِنْ الْغَلَطِ؛ فَإِنَّ الْغَلَطَ وَالنِّسْيَانَ كَثِيرًا مَا يَعْرِضُ لِلْإِنْسَانِ[1]، وَمِنْ الْحُفَّاظِ مَنْ قَدْ عَرَفَ النَّاسُ بُعْدَهُ عَنْ ذَلِكَ جِدًّا، كَمَا عَرَفُوا حَالَ الشَّعْبِيِّ، وَالزُّهْرِيِّ، وَعُرْوَةَ، وقتادة، وَالثَّوْرِيِّ وَأَمْثَالِهِمْ؛ لَاسِيَّمَا الزُّهْرِيُّ فِي زَمَانِهِ، وَالثَّوْرِيُّ فِي زَمَانِهِ؛ فَإِنَّهُ قَدْ يَقُولُ الْقَائِلُ: إنَّ ابْنَ شِهَابٍ الزُّهْرِيَّ لَا يُعْرَفُ لَهُ غَلَطٌ مَعَ كَثْرَةِ حَدِيثِهِ وَسَعَةِ حِفْظِهِ.

والْـمَقْصُودُ: أَنَّ الْحَدِيثَ الطَّوِيلَ إذَا رُوِيَ مَثَلًا مِنْ وَجْهَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ مِنْ غَيْرِ مُوَاطَأَةٍ؛ امْتَنَعَ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ غَلَطًا، كَمَا امْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ كَذِبًا؛ فَإِنَّ الْغَلَطَ لَا يَكُونُ فِي قِصَّةٍ طَوِيلَةٍ مُتَنَوِّعَةٍ، وَإِنَّمَا يَكُونُ فِي بَعْضِهَا.

فَإِذَا رَوَى هَذَا قِصَّةً طَوِيلَةً مُتَنَوِّعَةً، وَرَوَاهَا الْآخَرُ مِثْلَمَا رَوَاهَا الْأَوَّلُ مِنْ غَيْرِ مُوَاطَأَةٍ؛ امْتَنَعَ الْغَلَطُ فِي جَمِيعِهَا، كَمَا امْتَنَعَ الْكَذِبُ فِي جَمِيعِهَا مِنْ غَيْرِ مُوَاطَأَةٍ؛ وَلِهَذَا إنَّمَا يَقَعُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ غَلَطٌ فِي بَعْضِ مَا جَرَى فِي الْقِصَّةِ، مِثْلِ حَدِيثِ اشْتِرَاءِ النَّبِيِّ ﷺ الْبَعِيرَ مِنْ جَابِرٍ؛ فَإِنَّ مَنْ تَأَمَّلَ طُرُقَهُ عَلِمَ قَطْعًا أَنَّ الْحَدِيثَ صَحِيحٌ، وَإِنْ كَانُوا قَدْ اخْتَلَفُوا فِي مِقْدَارِ الثَّمَنِ، وَقَدْ بَيَّنَ ذَلِكَ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»[2]؛ فَإِنَّ جُمْهُورَ مَا

---

(١) حتى الحُفَّاظ الكبار، مثل سفيان الثوري، وشعبة، والأعمش، قد حصل منهم شيء من ذلك، وسيأتي قريبًا نماذج من أوهام بعض الصحابة رضي الله عنهم؛ فضلًا عن غيرهم من المحدِّثين بعدهم، وَمَنْ من الناس لا يهم؟! لكن أوهام الحفاظ يسيرة.

(٢) برقم (٢٧١٨).

فِي «الْبُخَارِيِّ» وَ«مُسْلِمٍ» مِمَّا يُقْطَعُ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَهُ[١]؛ لِأَنَّ غَالِبَهُ مِنْ هَذَا [النَّحْوِ][٢]؛ وَلِأَنَّهُ قَدْ تَلَقَّاهُ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْقَبُولِ وَالتَّصْدِيقِ، وَالْأُمَّةُ لَا تَجْتَمِعُ عَلَى خَطَأٍ[٣]؛ فَلَوْ

(١) الإجماع قائم على أن أحاديث البخاري ومسلم في «صحيحيهما» صحاح؛ إلا أحاديث يسيرة انتقدها الحفاظ، وهذه المنتقدة ليست مطّرحة.

قال الإمام السخاوي رحمه الله في «فتح المغيث» (١/ ٥٩) نقلًا عن ابن إسحاق الاسفرائيني: أهل الصِّنْعَة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوعة بصحة أصولها، ومتونها، ولا يحصل الخلاف فيها بحال، وإن حصل فذاك اختلاف في طرقها، ورواتها، فمن خالف حكمه خبرًا منها، وليس له سائغ للخبر؛ نقضنا حكمه؛ لأن هذه الأخبار تلقتها الأمة بالقبول.اهـ

(٢) غير موجود في (خ).

(٣) «**لا تجتمعُ الأمّة عَلَى ضَلَالة**» حديث صحيح، أخرجه الترمذي، وابن ماجه رقم (٣٩٥٠)، وساق طرقه السخاوي في «المقاصد الحسنة» رقم (٢٢٨٨)، أما بلفظ: «**على ضلالة**»؛ فالحديث ثابت في أنها لا تجتمع على ضلالة، وأما على خطإٍ؛ فالحديث بهذا اللفظ: «**على خطإٍ**» فيه ضعف، لكن اتفاق عامة العلماء قائم على ذلك أيضًا أنها لا تجتمع على ضلالة، ولا تجتمع على خطإٍ؛ لقول الله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾[النساء:١١٥]، ففي هذه الآية شدة تحريم مخالفة سبيل المؤمنين، وأن متابعة سبيلهم واجب، والله عزوجل لا يوجب على عباده سلوك سبيل ما يحتمل خطؤه، وإنما أمرهم بلزوم ما في لزومه عصمة لهم من الشر، وقول الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا﴾[البقرة:١٤٣]، والوسط: العدل الخيار، فلهذه التزكية الإلهية لا يجوز القول على إجماعهم إنه يضل أو يخطئ، ولو كان إجماعهم يضل أو يخطئ قد يخطئون في الشهادة لما جعلهم اللهُ شهداء في أرضه على خلقه يوم القيامة.

وقد بوَّب الإمام البخاري رحمه الله في كتاب «الاعتصام» [باب ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا﴾] وأمر النبي ﷺ بلزوم الجماعة وهم أهل العلم، وساق حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، أن النبي ﷺ قال: «**يَجِيءُ نُوحٌ وَأُمَّتُهُ، فَيَقُولُ اللهُ تَعَالَى: هَلْ بَلَّغْتَ؟ فَيَقُولُ:**

كَانَ الْحَدِيثُ كَذِبًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَالْأُمَّةُ مُصَدِّقَةٌ لَهُ قَابِلَةٌ لَهُ؛ لَكَانُوا قَدْ أَجْمَعُوا عَلَىٰ تَصْدِيقِ مَا هُوَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ كَذِبٌ، وَهَذَا إِجْمَاعٌ عَلَىٰ الْخَطَإِ؛ وَذَلِكَ مُمْتَنِعٌ، وَإِنْ كُنَّا نَحْنُ بِدُونِ الْإِجْمَاعِ نُجَوِّزُ الْخَطَأَ، [أَوْ][(١)] الْكَذِبَ عَلَىٰ الْخَبَرِ؛ فَهُوَ كَتَجْوِيزِنَا قَبْلَ أَنْ نَعْلَمَ الْإِجْمَاعَ عَلَىٰ الْعِلْمِ الَّذِي ثَبَتَ بِظَاهِرٍ، أَوْ قِيَاسٍ ظَنِّيٍّ، أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ فِي الْبَاطِنِ بِخِلَافِ مَا اعْتَقَدْنَاهُ، فَإِذَا أَجْمَعُوا عَلَىٰ الْحُكْمِ؛ جَزَمْنَا بِأَنَّ الْحُكْمَ ثَابِتٌ بَاطِنًا وَظَاهِرًا.

خبر الواحد العدل يفيد العلم:

وَلِهَذَا كَانَ جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ جَمِيعِ الطَّوَائِفِ عَلَىٰ أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ إِذَا تَلَقَّتْهُ الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ تَصْدِيقًا لَهُ، أَوْ عَمَلًا بِهِ، أَنَّهُ يُوجِبُ الْعِلْمَ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْـمُصَنِّفُونَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَد؛ إِلَّا فِرْقَةً قَلِيلَةً مِنْ الْـمُتَأَخِّرِينَ اتَّبَعُوا فِي ذَلِكَ طَائِفَةً مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ أَنْكَرُوا ذَلِكَ[(٢)]،

نَعَمْ، أَيْ رَبِّ. فَيَقُولُ لِأُمَّتِهِ: هَلْ بَلَّغَكُمْ؟ فَيَقُولُونَ: لَا، مَا جَاءَنَا مِنْ نَبِيٍّ. فَيَقُولُ لِنُوحٍ: مَنْ يَشْهَدُ لَكَ؟ فَيَقُولُ: مُحَمَّدٌ ﷺ وَأُمَّتُهُ. فَنَشْهَدُ أَنَّهُ قَدْ بَلَّغَ، وَهُوَ قَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾، وَالْوَسَطُ الْعَدْلُ».

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في شرحه (١٣/ ٣١٧) ﴿أُمَّةً وَسَطًا﴾: ومقتضىٰ ذلك أنهم عصموا من الخطإ فيما أجمعوا عليه قولًا وفعلًا.اهـ المراد

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في «مجموع الفتاوىٰ» (١٨/ ١٧): وإذا أجمع أهل العلم علىٰ شيء فسائر الأمة تبع لهم، فإجماعهم معصوم لا يجوز أن يجمعوا علىٰ خطإٍ.اهـ، وانظر «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٦/ ٤٦٦-٤٦٧)، و«شرح اللُّمع» للشيرازي (٢/ ٦٧٨).

(١) في (خ): [و].

(٢) هذا هو القول المعتبر، قال ابن حزم في «الإحكام» (١/ ١٠٨) طبعة دار الحديث بعد سَوْقِ الأدلة في ذلك، قال: فصح بهذا إجماع الأمة علىٰ قبول خبر الواحد الثقة عن النبي ﷺ.اهـ

وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ أَوْ أَكْثَرِهِمْ يُوَافِقُونَ الْفُقَهَاءَ، وَأَهْلَ الْحَدِيثِ، وَالسَّلَفَ عَلَىٰ ذَلِكَ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْأَشْعَرِيَّةِ، كَأَبِي إِسْحَاقَ، وَابْنِ فورك، وَأَمَّا ابْنُ الْبَاقِلَانِي فَهُوَ الَّذِي أَنْكَرَ ذَلِكَ، [وَتَبِعَهُ][1] مِثْلُ أَبِي الْـمَعَالِي، وَأَبِي حَامِدٍ، وَابْنِ عَقِيلٍ، وَابْنِ الْجَوْزِيِّ، وَابْنِ الْخَطِيبِ، والآمدي، وَنَحْوِ هَؤُلَاءِ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ، وَأَبُو الطَّيِّبِ، وَأَبُو إِسْحَاقَ، وَأَمْثَالُهُ مِنْ أَئِمَّةِ الشَّافِعِيَّةِ، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْقَاضِي عَبْدُ الْوَهَّابِ وَأَمْثَالُهُ مِنْ الْـمَالِكِيَّةِ.

وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ أَبُو يَعْلَىٰ، وَأَبُو الْخَطَّابِ، وَأَبُو الْحَسَنِ بْنُ الزَّاغُونِي، وَأَمْثَالُهُمْ مِنْ الْحَنْبَلِيَّةِ، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ شَمْسُ الدِّينِ السَّرَخْسِيُّ وَأَمْثَالُهُ مِنْ الْحَنَفِيَّةِ، وَإِذَا كَانَ الْإِجْمَاعُ عَلَىٰ تَصْدِيقِ الْخَبَرِ مُوجِبًا لِلْقَطْعِ بِهِ؛ فَالِاعْتِبَارُ فِي ذَلِكَ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ[2]، كَمَا أَنَّ الِاعْتِبَارَ فِي الْإِجْمَاعِ عَلَىٰ الْأَحْكَامِ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْإِبَاحَةِ.

والْـمَقْصُودُ هُنَا: أَنَّ تَعَدُّدَ الطُّرُقِ مَعَ عَدَمِ التَّشَاعُرِ أَوْ الِاتِّفَاقِ فِي الْعَادَةِ يُوجِبُ الْعِلْمَ بِمَضْمُونِ الْـمَنْقُولِ؛ لَـكِنَّ هَذَا يُنْتَفَعُ بِهِ كَثِيرًا [فِي][3] عِلْمِ أَحْـوَالِ النَّاقِلِينَ.

ونقله ابن القيم في «الصواعق المرسلة» إجماعًا عن المتقدمين.

وفي كتب بعض المتأخرين كالخطيب، والحافظ بن حجر، فيما يتعلق بعلم الحديث شيء من التأثر بعلماء الكلام في هذه المسألة كما ترىٰ، من يقول: إن خبر الواحد ولو كان صحيحًا إنما يفيد الظن. وهذا قول باطل.

(١) في (خ): [واتبعه].

(٢) في شؤون الحديث يعاد الأمر إلى إجماع المحدثين؛ فلكل فن رجاله.

(٣) في (خ، ط): [من].

وَفِي مِثْلِ هَذَا يُنْتَفَعُ بِرِوَايَةِ الْـمَجْهُولِ[١]، وَالسَّيِّءِ الْحِفْظِ، وَبِالْحَدِيثِ الْـمُرْسَلِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَلِهَذَا كَانَ أَهْلُ الْعِلْمِ يَكْتُبُونَ مِثْلَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَيَقُولُونَ: إِنَّهُ يَصْلُحُ لِلشَّوَاهِدِ وَالِاعْتِبَارِ مَا لَا يَصْلُحُ لِغَيْرِهِ.

قَالَ أَحْمَد: قَدْ أَكْتُبُ حَدِيثَ الرَّجُلِ لِأَعْتَبِرَهُ.

وَمَثَّلَ هَذَا بِـعَبْدِالله بْنِ لَهِيعَةَ قَاضِي مِصْرَ؛ فَإِنَّهُ كَانَ مِنْ أَكْثَرِ النَّاسِ حَدِيثًا، وَمِنْ خِيَارِ النَّاسِ؛ لَكِنْ بِسَبَبِ احْتِرَاقِ كُتُبِهِ وَقَعَ فِي حَدِيثِهِ الْـمُتَأَخِّرِ غَلَطٌ، فَصَارَ يَعْتَبِـرُ بِذَلِكَ وَيَسْتَشْهِدُ بِهِ، وَكَثِيرًا مَا يَقْتَرِنُ هُـوَ وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، وَاللَّيْثُ حُـجَّـةٌ ثَبَتٌ إِمَامٌ.[٢]

---

(١) يُنْتَفع برواية مجهول الحال في الشواهد والمتابعات، أما مجهول العين فالنفس لا تطمئن للانتفاع بروايته في الشواهد والمتابعات؛ لِـمَظَنَّةِ كونه متروكًا أو كذابًا، إلا مجهول العين الموصوف يستشهد بروايته، مثل أمام مسجد كذا، أو قاضي كذا، هذا القول اشتمل على شيء من معرفة عينه، أما حاله فلا يزال مجهولًا، وسيء الحفظ يستشهد بروايته عند عامة أهل الحديث، وكذا المرسل ما لم يكن من مراسيل صغار التابعين التي هي ضعيفة، كمراسيل الحسن، والزهري، والحميدي، وقتادة؛ فإنها شبه معضلات كما في «الموقظة» للذهبي رحمه الله.

(٢) تلخّص لنا من حال ابن لهيعة في كتابنا «التبيين لجهالات الدكتور أحمد بن نصر الله صبري» تحت الحديث (٩٤) أن القدح في عبدالله بن لهيعة من وجوه:

١- أنه تُرك. ٢- أنه ضُعف قبل احتراق كتبه وبعد ذلك.

٣- أنه شديد التدليس عن الضعفاء مذكور من الطبقة الخامسة التي جمع أصحابها مع التدليس ضعفًا.

وَكَمَا أَنَّهُمْ يَسْتَشْهِدُونَ وَيَعْتَبِرُونَ بِحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ سُوءُ حِفْظٍ؛ فَإِنَّهُمْ أَيْضًا يُضَعِّفُونَ مِنْ حَدِيثِ الثِّقَةِ[١]، الصَّدُوقِ، الضَّابِطِ، أَشْيَاءَ تَبَيَّنَ لَهُمْ [أَنَّهُ غَلِطَ][٢] فِيهَا بِأُمُورٍ يَسْتَدِلُّونَ بِهَا، وَيُسَمُّونَ هَذَا: عِلْمَ عِلَلِ الْحَدِيثِ.

وَهُوَ مِنْ أَشْرَفِ عُلُومِهِمْ، بِحَيْثُ يَكُونُ الْحَدِيثُ قَدْ رَوَاهُ ثِقَةٌ ضَابِطٌ، وَغَلِطَ فِيهِ، وَغَلَطُهُ فِيهِ عُرِفَ.[٣]

---

(١) ومن هذا الباب من يكون ثقة ويضعف في بعض الأئمة، مثل عبدالواحد بن زياد في الأعمش، وقبيصة بن عقبة، وأبو حذيفة النهدي في سفيان الثوري، وسفيان بن حسين، وسليمان بن كثير وجماعة نحوهم في الزهري، وهذا من علم العلل؛ حيث يكون هذا الراوي محتجًّا به، إلا عن بعض مشايخه فيضعف فيهم. وشيخ الإسلام نفسه قد ضعف ابن لهيعة في كتابه «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ٢٤٨-٢٤٩) تحت حديث من طريق ابن لهيعة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه، أن رسول الله ﷺ قال: «**ليس منا من تشبه بغيرنا...**»، واعتبره إنما يصلح في الشواهد بدون تفصيل في حديثه المتقدم والمتأخر.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: هذا الحديث عن ابن لهيعة، ولم يرفعه، وهذا وإن كان فيه ضعفٌ فقد تقدم أن الحديث المرفوع: «**ومن تشبه بقوم فهو منهم...**»، وحديث ابن لهيعة يصلح للاعتضاد، كذا كان يقول أحمد وغيره.اهـ

ومعنىٰ (يصلح للاعتضاد)، أي: يصلح في الشواهد عاضدًا لغيره، ولا يصلح للاعتماد بذاته.

(٢) في (خ، ط): [غلطه].

(٣) ذكر الإمام ابن رجب في «ملحق علل الترمذي» (٢/ ٩٧٩) في [فصل قوم ثقات في أنفسهم لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف]، وذكر عددًا ممن ضُعف في بعض الشيوخ وهو ثقة، وذكر في (٢/ ٧٥٦) (تحقيق نور الدين عتر): أن حذاق الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث ومعرفتهم الرجال، وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان ولا يشبه حديث فلان، فيعلمون الأحاديث بذلك.

النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو حلال وذكر بعض أوهام الأئمة:

إِمَّا بِسَبَبِ ظَاهِرٍ، كَمَا عَرَفُوا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ [حَلَالٌ(١)]، وَأَنَّهُ صَلَّى فِي الْبَيْتِ رَكْعَتَيْنِ(١)، وَجَعَلُوا رِوَايَةَ ابْنِ عَبَّاسٍ لِتَزَوُّجِهَا

(١) في (خ): [محرم].

والحديث أخرجه البخاري رقم (١٨٣٧)، ومسلم (١٤١٠) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

قال ابن القيم رحمه الله في «زاد المعاد» (٥/ ١٠٢): وأما نكاح المحرم فثبت عنه في «صحيح مسلم» من رواية عثمان بن عفان رضي الله عنه ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا يَنكحُ الْمُحرمُ ولا يُنكح**»، واختلف عنه ﷺ هل تزوج ميمونة حلالاً أو حراماً؟ فقال ابن عباس: تزوجها محرما. وقال أبو رافع: تزوجها حلالاً، وكنت الرسول بينهما. وقول أبي رافع أرجح لعدة أوجه، **أحدها**: أنه إذ ذاك كان رجلًا بالغًا، وابن عباس لم يكن حينئذ ممن بلغ الحلم، بل كان له نحو العشر سنين، فأبو رافع إذ ذاك كان أحفظ منه. **الثاني**: أنه كان الرسول بين رسول الله ﷺ وبينها، وعلى يده دَارَ الحديث؛ فهو أعلم به منه بلا شك، وقد أشار بنفسه إلى هذا إشارة متحقق له ومتيقن، ولم ينقله عن غيره، بل باشره بنفسه. **الثالث**: أن ابن عباس لم يكن معه في تلك العمرة؛ فإنها كانت عمرة القضية، وكان ابن عباس إذ ذاك من المستضعفين الذين عذرهم الله من الولدان، وإنما سمع القصة من غير حضور منه لها. **الرابع**: أنه ﷺ حين دخل مكة بدأ بالطواف بالبيت، ثم سعى بين الصفا والمروة، وحلق ثم حل، وَمِنَ المعلوم أنه لم يتزوج بها في طريقه، ولا بدأ بالتزويج بها قبل الطواف بالبيت، ولا تزوج في حال طوافه، هذا من المعلوم أنه لم يقع، فصح قول أبي رافع يقينا. **الخامس**: أن الصحابة رضي الله عنهم غَلَّطُوا ابنَ عباس، ولم يغلطوا أبا رافع. **السادس**: أن قول أبي رافع موافقٌ لنهي النبي ﷺ عن نكاح المحرم. وقول ابن عباس يخالفه، وهو مستلزم لأحد أمرين: إما لنسخه، وإما لتخصيص النبي ﷺ بجواز النكاح محرمًا، وَكِلا الأمرين مخالفٌ للأصل، ليس عليه دليل، فلا يُقبل. **السابع**: أن ابن أختها يزيد بن الأصم شهد أن رسول الله ﷺ تزوجها حلالًا، قال: وكانت خالتي، وخالة ابن عباس. ذكره مسلم.

[حَـرَامًا][٢]؛ وَلِكَـوْنِهِ لَـمْ يُصَلِّ[٣] مِـمَّـا وَقَـعَ فِـيهِ الْغَـلَطُ، وَكَـذَلِكَ أَنَّهُ اعْـتَمَـرَ أَرْبَعَ عُـمَـرٍ،[٤] وَعَـلِمُـوا أَنَّ قَـوْلَ ابْنِ عُـمَـرَ: إِنَّهُ اعْـتَمَـرَ فِي رَجَـبٍ.[٥] مِمَّا وَقَعَ فِيهِ

---

(١) وهو ثابت في «الجامع الصحيح» للشيخ مقبل رحمه الله كما عند الإمام أحمد في «المسند» (ج٣٠/ ص ٤٠٣): حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، وَحَسْنُ بْنُ مُوسَىٰ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ طَلْحَةَ، **أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ الْبَيْتَ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، وِجَاهَكَ حِينَ تَدْخُلُ بَيْنَ السَّارِيَتَيْنِ**».

وقال الإمام النووي رحمه الله في «شرح صحيح مسلم» حديث رقم (١٣٢٩): ذكر مسلم رحمه الله في الباب بأسانيده عن بلال رضي الله عنه ، **أن النبي ﷺ دخل الكعبة وصلى فيها بين العمودين**. وبإسناده عن أسامة رضي الله عنه: **أنه ﷺ دعا في نواحيها ولم يصل**. وأجمع أهل الحديث على الأخذ برواية بلال؛ لأنه مُثْبِت، فمعه زيادة علم، فواجب ترجيحه، والمراد الصلاة المعهودة ذات الركوع، والسجود، ولهذا قال ابن عمر: ونسيت أن أسأله: كم صلى؟ وأما نفي أسامة فسببه أنهم لما دخلوا الكعبة أغلقوا الباب، واشتغلوا بالدعاء، فرأى أسامة النبي ﷺ يدعو، ثم اشتغل أسامة بالدعاء في ناحية من نواحي البيت، والنبي ﷺ في ناحية أخرى، وبلال قريب منه، ثم صلى النبي ﷺ، فرآه بلال؛ لقربه، ولم يره أسامة لبعده واشتغاله، وكانت صلاة خفيفة، فلم يرها أسامة؛ لإغلاق الباب مع بعده واشتغاله بالدعاء، وجاز له نفيها عملا بظنه، وأما بلال فحققها، فأخبر بها ، والله أعلم.

(٢) في (خ): [حلالًا].

(٣) أخرجه البخاري برقم (٣٩٨)، ومسلم (١٣٣٠).

(٤) أخرجه البخاري (١٧٧٨، ١٧٧٩).

(٥) أخرجه البخاري رقم (١٧٧٨)، فهذا ثابت في «الصحيح» كما ترى، فليس بوهم، وأخرجه (١٧٧٥)، ومسلم (١٢٥٥) وما بعده عن عائشة رضي الله عنها، أخرجه البخاري رقم (١٧٧٥)، ومسلم بالرقم السابق.

قال الإمام مسلم رحمه الله حديث رقم (١٢٥٥): وحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِالله، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ الْبُرْسَانِيُّ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً يُخْبِرُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَابْنُ عُمَرَ مُسْتَنِدَيْنِ إِلَى حُجْرَةِ عَائِشَةَ، وَإِنَّا لَنَسْمَعُ ضَرْبَهَا بِالسِّوَاكِ تَسْتَنُّ، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي رَجَبٍ؟ قَالَ: نَعَمْ. فَقُلْتُ لِعَائِشَةَ: أَيْ أُمَّتَاهُ، أَلَا تَسْمَعِينَ مَا يَقُولُ أَبُو عَبْدِالرَّحْمَنِ؟ قَالَتْ: وَمَا يَقُولُ؟ قُلْتُ: يَقُولُ: اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي رَجَبٍ؟ فَقَالَتْ: يَغْفِرُ اللهُ لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، لَعَمْرِي مَا اعْتَمَرَ فِي رَجَبٍ، وَمَا اعْتَمَرَ مِنْ عُمْرَةٍ إِلَّا وَإِنَّهُ لَـمَعَهُ. قَالَ: وَابْنُ عُمَرَ يَسْمَعُ فَمَا قَالَ: لَا. وَلَا نَعَمْ. سَكَتَ.

قال الإمام النووي رحمه الله في «شرح مسلم» لحديث رقم (١٢٥٥): وأما قول ابن عمر: (إن إحداهن في رجب)، فقد أنكرته عائشة، وسكت ابن عمر حين أنكرته، قال العلماء: هذا يدل على أنه اشتبه عليه، أو نسي، أو شك؛ ولهذا سكت عن الإنكار على عائشة ومراجعتها بالكلام ، فهذا الذي ذكرته هو الصواب الذي يتعين المصير إليه. وأما القاضي عياض، فقال: ذكر أنس أن العمرة الرابعة كانت مع حجته، فيدل على أنه كان قارنًا. قال : وقد رده كثير من الصحابة. قال: وقد قلنا: إن الصحيح أن النبي ﷺ كان مُفْرِدًا، وهذا يرد قول أنس، وردت عائشة قول ابن عمر؛ فحصل أن الصحيح ثلاث عُمَر. قال: ولا يعلم للنبي ﷺ اعتمار إلا ما ذكرناه. قال: واعتمد مالك في «الموطإ» على أنهن ثلاث عمر. هذا آخر كلام القاضي ، وهو قول ضعيف، بل باطل، والصواب أنه ﷺ اعتمر أربع عمر كما صرح به ابن عمر، وأنس، وجزما الرواية به، فلا يجوز رد روايتهما بغير جازم، وأما قوله: إن النبي ﷺ كان في حجة الوداع مفردًا لا قارنًا. فليس كما قال، بل الصواب أن النبي ﷺ كان مفردًا في أول إحرامه، ثم أحرم بالعمرة، فصار قارنًا، ولابد من هذا التأويل، والله أعلم.

الْغَلَطُ، وَعَلِمُوا أَنَّهُ تَمَتَّعَ وَهُوَ آمِنٌ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، وَأَنَّ قَوْلَ عُثْمَانَ لِعَلِيٍّ: كُنَّا يَوْمَئِذٍ خَائِفِينَ.[١] مِمَّا وَقَعَ فِيهِ الْغَلَطُ، وَأَنَّ مَا وَقَعَ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْبُخَارِيِّ أَنَّ: «**النَّارَ لَا تَمْتَلِئُ حَتَّىٰ يُنْشِئَ اللهُ لَهَا خَلْقًا آخَرَ**»[٢]، مِمَّا وَقَعَ فِيهِ الْغَلَطُ، وَهَذَا كَثِيرٌ.

وَالنَّاسُ فِي هَذَا الْبَابِ طَرَفَانِ: **طَرَفٌ** مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَنَحْوِهِمْ مِمَّنْ هُوَ بَعِيدٌ عَنْ مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ وَأَهْلِهِ، لَا يُمَيِّزُ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ، فَيَشُكُّ فِي صِحَّةِ أَحَادِيثَ، أَوْ فِي الْقَطْعِ بِهَا؛ مَعَ كَوْنِهَا مَعْلُومَةً مَقْطُوعًا بِهَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهِ، **وَطَرَفٌ** مِمَّنْ يَدَّعِي اتِّبَاعَ الْحَدِيثِ وَالْعَمَلِ بِهِ، كُلَّمَا وَجَدَ لَفْظًا فِي حَدِيثٍ قَدْ رَوَاهُ ثِقَةٌ، أَوْ رَأَىٰ حَدِيثًا بِإِسْنَادٍ ظَاهِرُهُ الصِّحَّةُ يُرِيدُ أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ مِنْ جِنْسِ مَا جَزَمَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِصِحَّتِهِ، حَتَّىٰ إِذَا عَارَضَ الصَّحِيحَ الْـمَعْرُوفَ أَخَذَ يَتَكَلَّفُ لَهُ التَّأْوِيلَاتِ الْبَارِدَةَ، أَوْ يَجْعَلُهُ دَلِيلًا لَهُ فِي مَسَائِلِ الْعِلْمِ؛ مَعَ أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ يَعْرِفُونَ أَنَّ مِثْلَ هَذَا غَلَطٌ.[٣]

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ مسلم رقم (١٢٢٣)، وقال الحافظ في «الفتح» (٣/ ٥٣٦) طبعة السلام: زاد مسلم من طريق عبدالله بن شقيق عن عثمان، قال: أجل، ولكِنَّا كنا خائفين. قال الحافظ: قلت: هي رواية شاذة، فقد روىٰ الحديث مروان بن الحكم، وسعيد بن المسيب، وهما أعلم من عبدالله بن شقيق، فلم يقولا ذلك، والتمتع إنما كان في حجة الوداع، وقد قال ابن مسعود كما ثبت عنه في «الصحيحين»: كنا آمن ما يكون الناس.اهـ

(٢) أخرجه البخاري رقم (٧٤٤٩) بهذا اللفظ، وأخرجه رقم (٤٨٥٠)، ومسلم (٢٨٤٦) بلفظ: «**وأما الجنة فينشئ اللهُ لها خلقًا**»، وهو الصواب.

(٣) شيخ الإسلام يشيد بطريقة المتقدمين أصحاب العلل، ومن سار علىٰ طريقتهم في علم الحديث، وأن بعض المتأخرين ربما تكلف الجمع بين حديث صحيح وآخر ضعيف، أو يؤلها بتأويلات غير صحيحة، والحديث قد أعله الحفاظ، وهذه فائدة في الإشادة بإعلال أئمة الشأن.

على الحديث أدلة يعلم بها أنه كذب، وذكر بعض الموضوعات ومصادرها:

وَكَمَا أَنَّ عَلَى الْحَدِيثِ أَدِلَّةً يُعْلَمُ بِهَا أَنَّهُ صِدْقٌ، وَقَدْ يُقْطَعُ بِذَلِكَ، فَعَلَيْهِ أَدِلَّةٌ يُعْلَمُ بِهَا أَنَّهُ كَذِبٌ، وَيُقْطَعُ بِذَلِكَ مِثْلُ مَا يُقْطَعُ بِكَذِبِ مَا يَرْوِيهِ الْوَضَّاعُونَ مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ، وَالْغُلُوِّ فِي الْفَضَائِلِ، مِثْلِ حَدِيثِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ[1] وَأَمْثَالِهِ، مِمَّا فِيهِ أَنَّ «**مَنْ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ كَانَ لَهُ كَأَجْرِ كَذَا وَكَذَا نَبِيًّا**».[2]

وَفِي التَّفْسِيرِ مِنْ هَذِهِ الْمَوْضُوعَاتِ قِطْعَةٌ كَبِيرَةٌ، مِثْلُ الْحَدِيثِ الَّذِي يَرْوِيهِ الثَّعْلَبِيُّ[3]، وَالْوَاحِدِيُّ[4]، والزمخشري[5] فِي فَضَائِلِ سُوَرِ الْقُرْآنِ سُورَةً سُورَةً؛ فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

---

(١) عن أبي هريرة موضوع.

قال ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٤٣٢) رقم (١٠٠٥): وهذا موضوع، ورواته مجاهيل، والمتهم به: الحسين بن إبراهيم الجوزقاني.

(٢) ذكره ابن القيم في «المنار المنيف» (ص٤٢) نحوه، وقال: وكأن هذا الكذاب الخبيث واضعه لم يعلم أن غير النبي ﷺ لو صلى عمر نوح عليه السلام لم يُعطَ ثواب نبي واحد. ونقله القاري في «الأسرار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة» (١/ ٢٢٤)، وكذلك في «كشف الخفاء» (٢/ ٥٥٧).

(٣) هو أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري، توفي سنة (٤٢٧)، وتفسيره اسمه «الكشف والبيان في تفسير القرآن» كما في «كشف الظنون» لحاجي خليفة.

(٤) هو أبو الحسن علي بن أحمد النيسابوري الواحدي، أحد تلاميذ الثعلبي، له في التفسير ثلاثة كتب «البسيط»، و«الوسيط»، و«الوجيز»، و«أسباب النزول».

(٥) هو محمود بن عمر الخوارزمي، الملقب جار الله، أبو القاسم، حنفي معتزلي جلد، قال الذهبي: كبير المعتزلة.

والثَّعْلَبِيُّ هُوَ فِي نَفْسِهِ كَانَ فِيهِ خَيْرٌ، وَدِينٌ، وَكَانَ حَاطِبَ لَيْلٍ[١]، يَنْقُلُ مَا وُجِدَ فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ مِنْ صَحِيحٍ، وَضَعِيفٍ، وَمَوْضُوعٍ[٢]، والْوَاحِدِيُّ صَاحِبُهُ كَانَ أَبْصَرَ مِنْهُ بِالْعَرَبِيَّةِ؛ لَكِنْ هُوَ أَبْعَدُ عَنْ السَّلَامَةِ[٣]، وَاتِّبَاعِ السَّلَفِ.

والبغوي تَفْسِيرُهُ مُخْتَصَرٌ مِنْ الثَّعْلَبِيِّ، لَكِنَّهُ صَانَ تَفْسِيرَهُ مِنْ الْأَحَادِيثِ الْـمَوْضُوعَةِ، وَالْآرَاءِ الْـمُبْتَدَعَةِ.[٤]

أحاديث الجهر بالبسملة موضوعة:

وَالْـمَوْضُوعَاتُ فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ كَثِيرَةٌ[٥]، مِثْلُ الْأَحَادِيثِ الْكَثِيرَةِ الصَّرِيحَةِ فِي الْجَهْرِ بِالْبَسْمَلَةِ[١]، وَحَدِيثِ عَلِيٍّ الطَّوِيلِ فِي تَصَدُّقِهِ بِخَاتَمِهِ فِي الصَّلَاةِ؛ فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ[٢] بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

---

(١) معنىٰ حاطب ليل أنه يجمع ما هب ودب، يجمع كل رديء وجيّد، ربما وضع يده علىٰ ثعبان، أو أشياء تضره، فكون هؤلاء يلقبون بحُطَّاب الليل، أي: يَلْفُّون ما هب ودب من ضعيف، وموضوع ونحوهما، وهذا يضرُّهم كما في «مجمع الأمثال» للميداني.

(٢) قال الكتاني في «الرسالة» في ذكر الواحدي: لم يكن له ولا لشيخه الثعلبي كبير بضاعة في الحديث، بل في تفسيريهما، وخصوصًا الثعلبي، أحاديث موضوعة، وقصص باطلة.اهـ وعنده تأويل في الصفات علىٰ طريقة الأشاعرة.

(٣) الثعلبي أُثني عليه، فيه خير ودين، لكنه حاطب ليل، والواحدي صاحبه صاحب «أسباب النزول» أبعد عن السلامة، قلت: وكلاهما مؤل للصفات.

(٤)«تفسير البغوي» تفسيرٌ سُنِّي لم يسلك مسلك المبتدعة في تأويل الصفات.

(٥) عدا «تفسير ابن جرير« و«تفسير ابن كثير »، ابن كثير اختصره من «تفسير ابن جرير»، وأضاف عليه إضافة مفيدة، واعتنىٰ به عناية فائقة، وهذان التفسيران منزهان عن ركام الموضوعات.

بعض موضوعات الشيعة في فضائل علي رضي الله عنه:

وَمِثْلُ مَا رُوِيَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[الرعد:٧] أَنَّهُ عَلِيٌّ[٣]، ﴿وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ﴾[الحاقة: ١٢]: أُذُنُك يَا عَلِيٌّ.[٤]

---

(١) قال العقيلي: لا يصح في الجهر بالبسملة حديث مسند مرفوعٌ، وبنحوه إلى النبي ﷺ. وبنحو هذا قال الدارقطني كما في «نصب الراية» للزيلعي (١/ ٣٣٧-٣٣٩)، وقد نقلنا عنهم في ذلك في كتابنا «أحكام الجمعة وبدعها»، وجعل شيخ الإسلام حديث البسملة في الموضوعات باعتبار ضعف طرقه كلها، وأمثلها حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، **أنه صلى بهم، وجهر بالبسملة وقال: إني لأشبهكم صلاة برسول الله** ﷺ. والحديث متفق عليه بدون زيادة: **أنه جهر بها**. ولفظ الجهر شذ به نعيم المجمر، كما أَبَنَّاهُ في «أحكام الجمعة»، والشاذ عبارة عن وهم وخطأ لا يصلح في الشواهد والمتابعات؛ لهذا جعله شيخ الإسلام مع غيره في الموضوعات.

(٢) ساق طرقه الإمام ابن كثير في «تفسيره» عند قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾[المائدة:٥٥]، وطرقه كلها واهية.

قال شيخ الإسلام أيضًا في «منهاج السنة» (٢/ ٣٠): وقد وضع بعض الكذابين حديثًا مفترى، أن هذه الآية نزلت في علي لما تصدق بخاتمه، قلت: هذا في بعض أسانيده محمد بن السائب الكلبي، وبعضها فيها مجاهيل، قال ابن كثير: وليس يصح منها شيء؛ لضعف أسانيدها، وجهالة رجالها.اهـ

(٣) مذكور في «السلسلة الضعيفة» رقم (٤٨٩٩) قال: أخرجه الطبري في «تفسيره» عند الآية المذكورة، والديلمي (١/ ٣١٠)، وابن عساكر (١٢/ ١٥٤)، من طريق: الحسين بن الحسين الأنصاري، وساقه الحافظ ابن كثير في «تفسيره» عند الآية، وقال: هذا الحديث فيه نكارة شديدة. وساق الذهبي الحديث في مناكير الحسين بن الحسين الأنصاري العرني، كما في «الضعيفة»، وله علل أخرى تركنا نقلها يعاد إلى المصدر المذكور من أراد الاطلاع عليها.

(٤) أخرجه ابن كثير في تفسير الآية [١٢] من سورة الحاقة من طرق واهية، وأبان ضعفه.

[فَصْلٌ][1] في الاختلاف في التفسير باختلاف طرق الاستدلال

وَأَمَّا النَّوْعُ الثَّانِي مِنْ [مُسْتَنَدَيْ][2] الِاخْتِلَافِ، وَهُوَ مَا يُعْلَمُ بِالِاسْتِدْلَالِ لَا بِالنَّقْلِ؛ فَهَذَا أَكْثَرُ مَا فِيهِ الْخَطَأُ مِنْ جِهَتَيْنِ حَدَثَتَا بَعْدَ تَفْسِيرِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَتَابِعِيهِمْ بِإِحْسَانٍ؛ فَإِنَّ التَّفَاسِيرَ الَّتِي يُذْكَرُ فِيهَا كَلَامُ هَؤُلَاءِ صِرْفًا لَا يَكَادُ يُوجَدُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ هَاتَيْنِ **الْجِهَتَيْنِ** -مِثْلَ «تَفْسِيرِ عَبْدِالرَّزَّاقِ»، وَ«وَكِيعٍ»، وَ«عَبْدِ بْنِ حميد»، وَ«عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ دحيم».

تفاسير المتقدمين خالية من أقوال أهل البدع ومن التفسير بالرأي:

وَمِثْلَ «تَفْسِيرِ الْإِمَامِ أَحْمَد»، وَ«إِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوَيْه»، و«بَقِي بْنِ مخلد»، وَ«أَبِي بَكْرِ بْنِ الْـمُنْذِرِ»، وَ«سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَة»، وَ«سَنِيدٍ»، وَ«ابْنِ جَرِيرٍ»، وَ«ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ»، وَ«أَبِي سَعِيدٍ الْأَشَجِّ»، وَ«أَبِي عَبْدِالله بْنِ مَاجَه»، وَ«ابْنِ مردويه» [**إِحْدَاهُمَا**][3]: قَوْمٌ اعْتَقَدُوا مَعَانِيَ، ثُمَّ أَرَادُوا [حَمْلَ][4] أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ عَلَيْهَا، و[**الثَّانِيَةُ**][5]: قَوْمٌ فَسَّرُوا الْقُرْآنَ بِمُجَرَّدِ مَا يُسَوِّغُ أَنْ يُرِيدَهُ بِكَلَامِهِ مَنْ كَانَ مِنَ النَّاطِقِينَ بِلُغَةِ الْعَرَبِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى الْـمُتَكَلِّمِ بِالْقُرْآنِ، وَالْـمُنَزَّلِ عَلَيْهِ، وَالْـمُخَاطَبِ بِهِ.

---

(١) غير موجود في (خ).

(٢) في بعض النسخ: سببي.

(٣) في (خ، ط): [أحدهما].

(٤) في (خ): [جمل].

(٥) في (خ، ط): [الثاني].

فالْأَوَّلُونَ رَاعَوْا الْـمَعْنَىٰ الَّذِي رَأَوْهُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَىٰ مَا تَسْتَحِقُّهُ أَلْفَاظُ الْقُرْآنِ مِنْ الدَّلَالَةِ وَالْبَيَانِ.

والْآخَرُونَ رَاعَوْا مُجَرَّدَ اللَّفْظِ، وَمَا يَجُوزُ [عِنْدَهُمْ أَنْ يُرِيدَ بِهِ[(١)]][(٢)] الْعَرَبِيُّ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَىٰ مَا يَصْلُحُ لِلْمُتَكَلِّمِ بِهِ، وَلِسِيَاقِ الْكَلَامِ، ثُمَّ هَؤُلَاءِ كَثِيرًا مَا يَغْلَطُونَ فِي

---

(١) في (خ، ط): [أن يريد به عندهم].

(٢) **التفسير الأول**: اعتقاد معاني ثم حمل القرآن علىٰ هذه المعاني، وهذا تفسير المبتدعة مثل تفسير المعتزلة ونحوهم يعتقد المعاني الباطلة ويريد حمل القرآن علىٰ هذه المعاني.

فالزمخشري لما اعتقد أن النار تفنىٰ عقيدة فاسدة في هذا المعنىٰ، ذهب إلىٰ حديث عبدالله بن عمرو بن العاص الذي فيه: «**يَأتي عَلَىٰ النَّارِ يومٌ تصفقُ أبوابُها ليسَ فِيْها أَحَد**»، مع أن الحديث ضعيف لكن الزمخشري لا معرفة له بالحديث، فرجع يتكلم علىٰ عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما لماذا روىٰ هذا الحديث؟ وبطشه الشوكاني رحمه الله عند تفسير آية: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ۝ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۖ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[هود:١٠٦-١٠٧].

قال الشوكاني رحمه الله في «فتح القدير» (ج ٣ / ص ٤٨٨): وأما الطعن علىٰ صاحب رسول الله ، وحافظ سنته ، وعابد الصحابة ، عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما ، فإلىٰ أين يا محمود ، أتدري ما صنعت، وفي أيِّ وادٍ وقعت، وعلىٰ أي جنب سقطت؟ ومن أنت حتىٰ تصعد إلىٰ هذا المكان، وتتناول نجوم السماء بيديك القصيرة، ورجلك العرجاء، أما كان لك في مكسري طلبتك من أهل النحو واللغة ما يردك عن الدخول فيما لا تعرف، والتكلم بما لا تدري، فيالله العجب ما يفعل القصور في علم الرواية، والبعد عن معرفتها إلىٰ أبعد مكان من الفضيحة لمن لم يعرف قدر نفسه، ولا أوقفها حيث أوقفها الله سبحانه.

والتفسير الثاني: قومٌ فسروا القرآن بمجرد اللغة دون الرجوع إلىٰ الأدلة من كلام الله، أو كلام رسوله، أو آثار وفهم السلف الصالحين الأئمة.

احْتِمَالِ اللَّفْظِ لِذَلِكَ الْـمَعْنَىٰ فِي اللُّغَةِ كَمَا يَغْلَطُ فِي ذَلِكَ الَّذِينَ قَبْلَهُمْ، كَمَا أَنَّ الْأَوَّلِينَ كَثِيرًا مَا يَغْلَطُونَ فِي صِحَّةِ الْـمَعْنَىٰ الَّذِي فَسَّرُوا بِهِ الْقُرْآنَ كَمَا يَغْلَطُ فِي ذَلِكَ الآخرون، وَإِنْ كَانَ نَظَرُ الْأَوَّلِينَ إِلَىٰ الْـمَعْنَىٰ أَسْبَقَ، وَنَظَرُ الآخرين إِلَىٰ اللَّفْظِ أَسْبَقُ.

وَالْأَوَّلُونَ صِنْفَانِ: تَارَةً يَسْلُبُونَ لَفْظَ الْقُرْآنِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ وَأُرِيدَ بِهِ، وَتَارَةً يَحْمِلُونَهُ عَلَىٰ مَا لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ وَلَمْ يُرَدْ بِهِ، وَفِي كِلَا الْأَمْرَيْنِ قَدْ يَكُونُ مَا قَصَدُوا نَفْيَهُ، أَوْ إِثْبَاتَهُ مِنْ الْـمَعْنَىٰ بَاطِلًا؛ فَيَكُونُ خَطَؤُهُمْ فِي الدَّلِيلِ وَالْـمَدْلُولِ، وَقَدْ يَكُونُ حَقًّا؛ فَيَكُونُ خَطَؤُهُمْ فِي الدَّلِيلِ لَا فِي الْـمَدْلُولِ.

طريقة المبتدعة في التفسير:

وَهَذَا كَمَا أَنَّهُ وَقَعَ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ؛ فَإِنَّهُ وَقَعَ أَيْضًا فِي تَفْسِيرِ الْحَدِيثِ، فَالَّذِينَ أَخْطَئُوا فِي الدَّلِيلِ وَالْـمَدْلُولِ -مِثْلُ طَوَائِفَ مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ- اعْتَقَدُوا مَذْهَبًا يُخَالِفُ الْحَقَّ الَّذِي عَلَيْهِ الْأُمَّةُ الْوَسَطُ الَّذِينَ لَا يَجْتَمِعُونَ عَلَىٰ ضَلَالَةٍ، كَسَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا، وَعَمَدُوا إِلَىٰ الْقُرْآنِ فَتَأَوَّلُوهُ عَلَىٰ آرَائِهِمْ، تَارَةً يَسْتَدِلُّونَ بِآيَاتٍ عَلَىٰ مَذْهَبِهِمْ وَلَا دَلَالَةَ فِيهَا، وَتَارَةً يَتَأَوَّلُونَ مَا يُخَالِفُ مَذْهَبَهُمْ بِمَا يُحَرِّفُونَ بِهِ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ.

وَمِنْ هَؤُلَاءِ فِرَقُ الْخَوَارِجِ، وَالرَّوَافِضِ، وَالْجَهْمِيَّةِ، وَالْـمُعْتَزِلَةِ، وَالْقَدَرِيَّةِ، وَالْـمُرْجِئَةِ، وَغَيْرِهِمْ.

هذان التفسيران كلاهما غير صواب، فهما بابان من أبواب دخول البدع والضلالات على الناس؛ ولهذا تفاسير الأئمة المذكورين قريبًا خالية من هذا التفسير، بل تفاسير تفسير ابن جرير، وابن كثير من المتأخرين خالية من هذه المعاني؛ لكونهما سلكا مسلك أولئك المتقدمين في التفسير.

وَهَذَا كَالْـمُعْتَزِلَةِ مَثَلًا؛ فَإِنَّهُمْ مِنْ أَعْظَمِ النَّاسِ كَلَامًا وَجِدَالًا، وَقَدْ صَنَّفُوا تَفَاسِيرَ عَلَىٰ أُصُولِ مَذْهَبِهِمْ؛ مِثْلِ تَفْسِيرِ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ كيسان الْأَصَمِّ شَيْخِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُلَيَّةَ الَّذِي كَانَ يُنَاظِرُ الشَّافِعِيَّ، وَمِثْلِ كِتَابِ أَبِي عَلِيٍّ الجبائي، وَالتَّفْسِيرِ الْكَبِيرِ لِلْقَاضِي عَبْدِالْجَبَّارِ بْنِ أَحْمَد الهمداني، وَلِعَلِيِّ بْنِ عِيسَىٰ الرُّمَّانِيِّ، وَالْكَشَّافِ لِأَبِي الْقَاسِمِ الزمخشري، فَهَؤُلَاءِ وَأَمْثَالُهُمْ اعْتَقَدُوا مَذَاهِبَ الْـمُعْتَزِلَةِ.

أصول المعتزلة الخمسة وبيان بطلانها:

وَأُصُولُ الْـمُعْتَزِلَةِ [خَمْسَةٌ][(١)]، يُسَمُّونَهَا هُمْ: التَّوْحِيدُ، وَالْعَدْلُ، وَالْـمَنْزِلَةُ بَيْنَ الْـمَنْزِلَتَيْنِ، وَإِنْفَاذُ الْوَعِيدِ، وَالْأَمْرُ بِالْـمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنْ الْـمُنْكَرِ.

وتَوْحِيدُهُمْ هُوَ تَوْحِيدُ الْجُهْمِيَّةِ[(٢)] الَّذِي مَضْمُونُهُ نَفْيُ الصِّفَاتِ [وَغَيْرُ][(٣)] ذَلِكَ، قَالُوا: إِنَّ اللهَ لَا يُرَىٰ، وَإِنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ، وَإِنَّهُ لَيْسَ فَوْقَ الْعَالَمِ، وَإِنَّهُ لَا يَقُومُ بِهِ عِلْمٌ، وَلَا قُدْرَةٌ، وَلَا حَيَاةٌ، وَلَا سَمْعٌ، وَلَا بَصَرٌ، وَلَا كَلَامٌ، وَلَا مَشِيئَةٌ، وَلَا صِفَةٌ مِنْ الصِّفَاتِ.

وَأَمَّا عَدْلُهُمْ فَمِنْ مَضْمُونِهِ أَنَّ اللهَ لَمْ يَشَأْ جَمِيعَ الْكَائِنَاتِ، وَلَا خَلَقَهَا كُلَّهَا، وَلَا هُوَ قَادِرٌ عَلَيْهَا كُلِّهَا؛ بَلْ عِنْدَهُمْ أَنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ لَمْ يَخْلُقْهَا اللهُ، لَا خَيْرَهَا وَلَا شَرَّهَا، وَلَمْ يُرِدْ

---

(١) في (خ): [خمس].

(٢) توحيد المعتزلة معنا ه نفي الصفات، فتوحيدهم هو الشرك، وعدلهم هو الجور؛ لأن معناه أن الله لم يقدر الشر؛ فمعناه أن على هذا في حق الإنسان جور إن عذبه الله سبحانه وتعالى، واتهام الله سبحانه بالظلم تعالى الله عن ذلك.

(٣) في (خ): [وعن].

إِلَّا مَا أَمَرَ بِهِ شَرْعًا، وَمَا سِوَىٰ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَكُونُ بِغَيْرِ مَشِيئَتِهِ، وَقَدْ وَافَقَهُمْ عَلَىٰ ذَلِكَ مُتَأَخِّرُو الشِّيعَةِ، كَالْـمُفِيدِ، وَأَبِي جَعْفَرٍ الطوسي وَأَمْثَالِهِمَا، وَلِأَبِي جَعْفَرٍ هَذَا تَفْسِيرٌ عَلَىٰ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ، لَكِنْ يُضَمُّ إِلَىٰ ذَلِكَ قَوْلُ الْإِمَامِيَّةِ الِاثْنَيْ عَشَرِيَّةَ؛ فَإِنَّ الْـمُعْتَزِلَةَ لَيْسَ فِيهِمْ مَنْ يَقُولُ بِذَلِكَ[1]، وَلَا مَنْ يُنْكِرُ خِلَافَةَ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ، وَعَلِيٍّ.

وَمِنْ أُصُولِ الْـمُعْتَزِلَةِ مَعَ الْخَوَارِجِ: إِنْفَاذُ الْوَعِيدِ فِي الْآخِرَةِ، وَأَنَّ اللهَ لَا يَقْبَلُ فِي أَهْلِ الْكَبَائِرِ شَفَاعَةً، وَلَا يُخْرِجُ مِنْهُمْ أَحَدًا مِنَ النَّارِ.

وَلَا رَيْبَ أَنَّهُ قَدْ رَدَّ عَلَيْهِمْ طَوَائِفُ مِنَ الْـمُرْجِئَةِ، والكَرَّامِيَة، والْكُلَّابِيَة وَأَتْبَاعِهِمْ، فَأَحْسَنُوا تَارَةً وَأَسَاءُوا أُخْرَىٰ، حَتَّىٰ صَارُوا فِي طَرَفَيْ نَقِيضٍ[2]، كَمَا قَدْ بُسِطَ فِي غَيْرِ هَذَا الْـمَوْضِعِ.

---

(١) مُعْتَقَدُ الإمامية هو معتقد المعتزلة، لكن اختلف المعتزلة والإمامية في مسألة الخلافة، المعتزلة يقرون بالخلافة، والاثنا عشرية ما يرون خلافة الخلفاء أبي بكر، وعمر، وعثمان رضي الله عنهم، وبينهم قواسم مشتركة، ومن هنا تعلم أن هذه الأصول الخمسة التي قررها واصل بن عطاء، وكذلك عمرو بن عبيد، وأمثال هؤلاء أنها أصول شر ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب، مخالفة للكتاب والسنة، وأن هذا التقرير كان صادرًا عن افتاءات عن ذلك الإمام الحسن البصري، هؤلاء تلاميذه عقوه، فابتلوا بهذه المخالفات، وهذه الفتنة وبهذه التقريرات التي ظنوا أن الحسن لم يصل إلى هذا المستوى؛ غرورًا منهم، فانظر على شرٍ وقعوا فيه، وفتنوا به الأمة بسبب تعاليهم على أهل العلم، وإعجابهم بأنفسهم.

(٢) المرجئة هم فرقة ضالة يرون أن العمل ليس داخلًا في مسمى الإيمان، والكرامية فرقة ضالة أتباع محمد بن كرام، والكلابية فرقة ضالة أتباع عبدالله بن كلاب القطان.

وقوله: (**طرفي نقيض**) يعني: المرجئة ردوا عليهم على أن من قال: لا إله إلا الله؛ فهو مؤمن كامل الإيمان، إيمانه مثل إيمان جبريل، خلافًا لهؤلاء الذين يرون أن مرتكب الكبيرة في الدنيا

المبتدعة يعتقدون ثم يستدلون أما السلف فيبنون عقيدتهم على الأدلة:

وَالْـمَقْصُودُ أَنَّ مِثْلَ هَؤُلَاءِ اعْتَقَدُوا رَأْيًا، ثُمَّ حَمَلُوا أَلْفَاظَ الْقُرْآنِ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ لَهُمْ سَلَفٌ مِنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانِ، وَلَا مِنْ أَئِمَّةِ الْـمُسْلِمِينَ، لَا فِي رَأْيِهِمْ وَلَا فِي تَفْسِيرِهِمْ، وَمَا مِنْ تَفْسِيرٍ مِنْ تَفَاسِيرِهِمْ الْبَاطِلَةِ إلَّا وَبُطْلَانُهُ يَظْهَرُ مِنْ وُجُوهٍ كَثِيرَةٍ وَذَلِكَ مِنْ جِهَتَيْنِ: تَارَةً مِنْ الْعِلْمِ بِفَسَادِ قَوْلِهِمْ، وَتَارَةً مِنْ الْعِلْمِ بِفَسَادِ مَا فَسَّرُوا بِهِ الْقُرْآنَ، إمَّا دَلِيلًا عَلَى قَوْلِهِمْ، أَوْ جَوَابًا عَلَى الْـمُعَارِضِ لَهُمْ.

وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يَكُونُ حَسَنَ الْعِبَارَةِ، فَصِيحًا، وَيَدُسُّ الْبِدَعَ فِي كَلَامِهِ، وَأَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ، كَصَاحِبِ الْكَشَّافِ وَنَحْوِهِ، حَتَّى إنَّهُ يُرَوِّجُ عَلَى خَلْقٍ كَثِيرٍ مِمَّنْ لَا يَعْتَقِدُ الْبَاطِلَ مِنْ تَفَاسِيرِهِمْ الْبَاطِلَةِ مَا شَاءَ اللهُ.[1]

منزلة بين المنزلتين، وفي الآخرة اتفقوا مع الجهمية أنه خالد في النار، فعندهم لا يضر الإيمانَ معصيةٌ، ولو ارتكب أفجر الفجور؛ فصار ردهم إساءة أيما إساءة إلى الدين، وإلى المسلمين.

فالمبتدع يرد على المبتدع هذا من الفشل، ولا يوفق غالبًا، بينما أهل السنة إذا ردوا على هؤلاء، ردُّوا ردًّا سديدًا، فيقول: هذا مؤمن بإيمانه، فاسق بمعصيته؛ لقول الله تعالى: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾[النساء:١٢٣]، ومن مات على التوحيد؛ فإنه تحت مشيئة الله، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء:٤٨].

وأهل الكبائر من المؤمنين الموحدين من دخل منهم النار فإنه يخرج بإذن الله تعالى، إما بشفاعة الشافعين، أو بما لهم من السوابق، أو برحمة الله عزوجل.

(١) كثيرٌ من علماء اللغة لم يسلموا من سوء المعتقد.

فقد أخرج ابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٩/٣٧)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٨/١٠) من طريق: أبي مزاحم موسى بن عبيدالله بن يحيى بن خاقان، قال: سمعت إبراهيم بن إسحاق الحربي يقول: كان أهل البصرة أهل العربية من أصحاب الأهواء؛ إلا أربعة

البدل سلّم الزندقة:

وَقَدْ رَأَيْت مِنْ الْعُلَمَاءِ الْـمُفَسِّرِينَ وَغَيْرِهِمْ [مَنْ][(١)] يَذْكُرُ فِي كِتَابِهِ، وَكَلَامِهِ مِنْ تَفْسِيرِهِمْ مَا يُوَافِقُ أُصُولَهُمْ الَّتِي يَعْلَمُ أَوْ يَعْتَقِدُ فَسَادَهَا، وَلَا يَهْتَدِي لِذَلِكَ.[(٢)]

ثُمَّ إنَّهُ [لِسَبَبِ][(٣)] تَطَرُّفِ هَؤُلَاءِ، وَضَلَالِهِمْ، [دَخَلَتْ][(٤)] الرَّافِضَةُ الْإِمَامِيَّةُ، ثُمَّ الْفَلَاسِفَةُ، ثُمَّ الْقَرَامِطَةُ[(٥)]، وَغَيْرُهُمْ فِيمَا هُوَ أَبْلَغُ مِنْ ذَلِكَ.

فإنهم كانوا أصحاب سنة: أبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، والأصمعي.

وهذا أثرٌ ثابتٌ إلى الحربي؛ فإن أبا مزاحم موسىٰ بن عبيدالله ثقة، وبقية رجال السند إليه عند ابن عساكر ليس فيهم من طُعِن فيه بسوء، وقد ذكر هذا القول عن الحربي الحافظ بن حجر في ترجمة عبدالملك بن قريب الأصمعي من «تهذيب التهذيب».

(١) في (خ): [ممن].

(٢) شيخ الإسلام ينتقد أنه قد رأىٰ من أهل الخير بعض التفاسير التي هي باعتبارها تفاسير ومع ذلك ينقلون من كتب المبتدعة، ولا يفطنون لما فيها من الباطل، يَدُلُّك أن الناقل ينبغي أن يكون بصيرًا بما ينقل، ولا ينقل كل ما وجده بغير دراية وفحص.

(٣) في (خ): [بسبب].

(٤) في (خ): [قصدت].

(٥) هؤلاء كانوا سُلَّمًا لدخول زنادقة في الإسلام، لما دخل الاعتزال في المسلمين فتحوا بابًا لما هو أشد من ذلك بسبب الرأي، وسبب العقلانية، وبسبب التطرف، أخذوا الدين من طرف ولم يأخذوا الدين من جميع جوانبه.

من عجيب تفسير الرافضة، والقرامطة:

وَتَفَاقَمَ الْأَمْرِ فِي الْفَلَاسِفَةِ، وَالْقَرَامِطَةِ، وَالرَّافِضَةِ؛ فَإِنَّهُمْ فَسَّرُوا الْقُرْآنَ بِأَنْوَاعٍ لَا يَقْضِي الْعَالِمُ مِنْهَا عَجَبَهُ، فَتَفْسِيرُ الرَّافِضَةِ كَقَوْلِهِمْ: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ﴾ [المسد:١] هُمَا أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، و:﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾[الزمر:٦٥]، أَيْ: بَيْنَ [أَبِي بَكْرٍ، وَعَلِيٍّ][(١)] فِي الْخِلَافَةِ، و:﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً﴾[البقرة:٦٧] هِيَ عَائِشَةُ، وَ:﴿فَقَٰتِلُوٓا۟ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ﴾[التوبة:١٢] طَلْحَةَ، وَالزُّبَيْرَ، و:﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾ [الرحمن:١٩] عَلِيٌّ، وَفَاطِمَةُ، و:﴿ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾[الرحمن:٢٢] الْحَسَنُ، وَالْحُسَيْنُ، و:﴿وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾[يس:١٢] فِي عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، و:﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ﴾[النبأ:١-٢] عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، و:﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾[المائدة:٥٥] هُوَ عَلِيٌّ، وَيَذْكُرُونَ الْحَدِيثَ الْمَوْضُوعَ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ تَصَدُّقُهُ بِخَاتَمِهِ فِي الصَّلَاةِ.

وَكَذَلِكَ [قَوْلُهُ][(٢)]: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾[البقرة:١٥٧] نَزَلَتْ فِي عَلِيٍّ لَمَّا أُصِيبَ بِحَمْزَةِ.[(٣)]

---

(١) في (خ، ط): [بين أبي بكر، وعمر، وعلي].

(٢) في (خ): [قوله تعالى].

(٣) هذه نبذة من هذا الباطل، ومن هذا الفجور الذي يفتريه القرامطة، والرافضة وأمثالهم على كتاب الله يفسرونه بهذا التفسير الباطل.

تفاسير منكرة:

وَمِمَّا يُقَارِبُ هَذَا مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ مَا يَذْكُرُهُ كَثِيرٌ مِنْ الْـمُفَسِّرِينَ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ: ﴿ ٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْمُنفِقِينَ وَٱلْمُسْتَغْفِرِينَ بِٱلْأَسْحَارِ ﴾ [آل عمران:١٧] أَنَّ الصَّابِرِينَ رَسُولُ الله، وَالصَّادِقِينَ أَبُو بَكْرٍ، وَالْقَانِتِينَ عُمَرُ، وَالْـمُنْفِقِينَ عُثْمَانُ، وَالْـمُسْتَغْفِرِين عَلِيٌّ.

وَفِي مِثْلِ [قَوْلِهِ] (١): ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾ أَبُو بَكْرٍ، ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ عُمَرُ، ﴿رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ﴾ عُثْمَانُ، ﴿تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾[الفتح:٢٩] عَلِيٌّ.

وَأَعْجَبُ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ بَعْضِهِمْ: ﴿وَٱلتِّينِ﴾ أَبُو بَكْرٍ، ﴿وَٱلزَّيْتُونِ﴾ عُمَرُ، ﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾ عُثْمَانُ، ﴿وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ﴾[التين:١-٣] عَلِيٌّ.

وَأَمْثَالُ هَذِهِ الْخُرَافَاتِ الَّتِي تَتَضَمَّنُ تَارَةً تَفْسِيرَ اللَّفْظِ بِمَا لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ بِحَالِ؛ فَإِنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ لَا تَدُلُّ عَلَى هَؤُلَاءِ الْأَشْخَاصِ.

وقَوْله تَعَالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾ [الفتح:٢٩]، كُلُّ ذَلِكَ نَعْتٌ لِلَّذِينَ مَعَهُ، وَهِيَ الَّتِي يُسَمِّيهَا النُّحَاةُ خَبَرًا بَعْدَ خَبَرٍ.

والْـمَقْصُودُ هُنَا أَنَّهَا كُلَّهَا صِفَاتٌ لِـمَوْصُوفٍ وَاحِدٍ، وَهُمْ الَّذِينَ مَعَهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كُلٌّ مِنْهَا مُرَادًا بِهِ شَخْصٌ وَاحِدٌ، وَتَتَضَمَّنُ تَارَةً جَعْلَ اللَّفْظِ الْـمُطْلَقِ الْعَامِّ مُنْحَصِرًا فِي شَخْصٍ وَاحِدٍ، كَقَوْلِهِ: إنَّ قَوْلَهُ ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[المائدة:٥٥] أُرِيدَ بِهَا عَلِيٌّ وَحْدَهُ، وَقَوْلِ بَعْضِهِمْ: إنَّ قَوْلَهُ ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ

(١) في (خ): [قوله تعالى].

﴿بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾[الزمر:٣٣] أُرِيدَ بِهَا أَبُو بَكْرٍ وَحْدَهُ، وَقَوْلِهِ: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ﴾[الحديد:١٠] أُرِيدَ بِهَا أَبُو بَكْرٍ وَحْدَهُ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

تقويم بعض التفاسير:

و«تَفْسِيرُ ابْنِ عَطِيَّةَ»، وَأَمْثَالِهِ أَتْبَعُ لِلسُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَأَسْلَمُ مِنْ الْبِدْعَةِ مِنْ تَفْسِيرِ الزمخشري، وَلَوْ ذُكِرَ كَلَامُ السَّلَفِ الْمَوْجُودُ فِي التَّفَاسِيرِ الْمَأْثُورَةِ عَنْهُمْ عَلَى وَجْهِهِ؛ لَكَانَ أَحْسَنَ وَأَجْمَلَ؛ فَإِنَّهُ كَثِيرًا مَا يَنْقُلُ مِنْ «تَفْسِيرِ مُحَمَّدِ بْنِ جَرِيرٍ الطبري»، وَهُوَ مِنْ أَجَلِّ التَّفَاسِيرِ وَأَعْظَمِهَا قَدْرًا، ثُمَّ إنَّهُ يَدَعُ مَا نَقَلَهُ ابْنُ جَرِيرٍ عَنْ السَّلَفِ لَا يَحْكِيهِ بِحَالِ، وَيَذْكُرُ مَا يَزْعُمُ أَنَّهُ قَوْلُ الْمُحَقِّقِينَ، وَإِنَّمَا يَعْنِي بِهِمْ طَائِفَةً مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ[1] الَّذِينَ قَرَّرُوا أُصُولَهُمْ بِطُرُقٍ مِنْ جِنْسِ مَا قَرَّرَتْ بِهِ الْمُعْتَزِلَةُ أُصُولَهُمْ، وَإِنْ كَانُوا أَقْرَبَ إلَى السُّنَّةِ مِنْ الْمُعْتَزِلَةِ؛ لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُعْطَى كُلُّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، وَيَعْرِفَ أَنَّ هَذَا مِنْ جُمْلَةِ التَّفْسِيرِ عَلَى الْمَذْهَبِ؛ فَإِنَّ الصَّحَابَةَ، وَالتَّابِعِينَ، وَالْأَئِمَّةَ إذَا كَانَ لَهُمْ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ قَوْلٌ، وَجَاءَ قَوْمٌ فَسَّرُوا الْآيَةَ بِقَوْلِ آخَرَ لِأَجْلِ مَذْهَبٍ اعْتَقَدُوهُ، وَذَلِكَ الْمَذْهَبُ لَيْسَ مِنْ مَذَاهِبِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانِ[2]؛ [صَارُوا][1] مُشَارِكِينَ لِلْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ فِي مِثْلِ هَذَا.

---

(١) وعلى هذا «تفسير ابن عطية» ما سلم من علم الكلام؛ فإنه أخذه من «تفسير ابن جرير»، ثم بعد ذلك ربما تأثر ببعض علماء الكلام.

(٢) هذه قاعدة: أن من خالف تفسير السلف؛ فتفسيره مبتدع، وهو سالك في ذلك سبيل الضلالة حسب مخالفته، وسواء كان ذلك في التفسير، أو العقيدة، أو الفقه، قال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾[التوبة:١٠٠]، وقال تعالى: ﴿وَمَن

من عدل عن طريقة الصحابة والتابعين في التفسير كان مخطئًا:

وفِي الْـجُمْلَةِ: مَنْ عَدَلَ عَنْ مَذَاهِبِ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَتَفْسِيرِهِمْ إِلَى مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ؛ كَانَ مُخْطِئًا فِي ذَلِكَ، بَلْ مُبْتَدِعًا، وَإِنْ كَانَ مُجْتَهِدًا مَغْفُورًا لَهُ خَطَؤُهُ، فَالْـمَقْصُودُ بَيَانُ طُرُقِ الْعِلْمِ وَأَدِلَّتِهِ، وَطُرُقِ الصَّوَابِ.

وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْقُرْآنَ قَرَأَهُ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ وَتَابِعُوهُمْ، وَأَنَّهُمْ كَانُوا أَعْلَمَ بِتَفْسِيرِهِ وَمَعَانِيهِ، كَمَا أَنَّهُمْ أَعْلَمُ بِالْحَقِّ الَّذِي بَعَثَ اللهُ بِهِ رَسُولَهُ ﷺ، فَمَنْ خَالَفَ قَوْلَهُمْ، وَفَسَّرَ الْقُرْآنَ بِخِلَافِ تَفْسِيرِهِمْ؛ فَقَدْ أَخْطَأَ فِي الدَّلِيلِ وَالْـمَدْلُولِ جَمِيعًا، وَمَعْلُومٌ أَنَّ كُلَّ مَنْ خَالَفَ قَوْلَهُمْ لَهُ شُبْهَةٌ يَذْكُرُهَا، إِمَّا عَقْلِيَّةٌ وَإِمَّا سَمْعِيَّةٌ، كَمَا هُوَ مَبْسُوطٌ فِي مَوْضِعِهِ.[٢]

والْـمَقْصُودُ هُنَا التَّنْبِيهُ عَلَى مَثَارِ الِاخْتِلَافِ فِي التَّفْسِيرِ[٣]، وَأَنَّ مِنْ أَعْظَمِ أَسْبَابِهِ الْبِدَعَ الْبَاطِلَةَ الَّتِي دَعَتْ أَهْلَهَا إِلَى أَنْ حَرَّفُوا الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَفَسَّرُوا كَلَامَ اللهِ وَرَسُولِهِ ﷺ بِغَيْرِ مَا أُرِيدَ بِهِ، وَتَأَوَّلُوهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ، فَمِنْ أُصُولِ الْعِلْمِ بِذَلِكَ أَنْ يَعْلَمَ الْإِنْسَانُ الْقَوْلَ الَّذِي خَالَفُوهُ، وَأَنَّهُ الْحَقُّ، وَأَنْ يَعْرِفَ أَنَّ تَفْسِيرَ

يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴾[النساء:١١٥].

(١) في (خ): [صار].

(٢) المقصود بالسمعية الأدلة المقروءة، والمقصود بالعقلية ما يرشد إلى الصحيح والباطل، والضار والنافع.

(٣) في التفسير، وفي العقيدة، والمسائل الفقهية وغير ذلك، أسبابها الأقوال المخالفة للأدلة، والمسالك المبتدعة، والأحاديث الضعيفة، والأفهام الخاطئة.

السَّلَفِ يُخَالِفُ تَفْسِيرَهُمْ، وَأَنْ يَعْرِفَ أَنَّ تَفْسِيرَهُمْ مُحْدَثٌ مُبْتَدَعٌ، ثُمَّ أَنْ يَعْرِفَ بِالطُّرُقِ الْـمُفَصَّلَةِ فَسَادَ تَفْسِيرِهِمْ بِمَا نَصَبَهُ اللهُ مِنْ الْأَدِلَّةِ عَلَىٰ بَيَانِ الْحَقِّ.

وَكَذَلِكَ وَقَعَ مِنْ الَّذِينَ صَنَّفُوا فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ وَتَفْسِيرِهِ مِنْ الْـمُتَأَخِّرِينَ مِنْ جِنْسِ مَا وَقَعَ فِيمَا صَنَّفُوهُ مِنْ شَرْحِ الْقُرْآنِ وَتَفْسِيرِهِ.[1]

---

(١) نعم وقع فيها الخلط والخبط على ذلك المنوال، ومثل ذلك قوله في حديث جرير عند «مسلم» رقم (١٠١٧): «**مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ من عَمِلَ بها بَعْدَهُ من غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ من أُجُورِهِمْ شَيْءٌ، وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً كان عليه وِزْرُهَا وَوِزْرُ من عَمِلَ بها من بَعْدِهِ من غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ من أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ**»، فقسموا البدعة إلى حسنة، وسيئة؛ فخالفوا في ذلك حديث جابر في «مسلم» رقم (٨٦٧)، أن النبي ﷺ قال: «**كل بدعة ضلالة**»، والمعنى الصحيح للحديث: «**ومن سن في الإسلام سنة حسنة**»، أي: أحياها بعد أن أميتت، أما البدع فكلها ضلالة، كما أبانه شيخ الإسلام في «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص٢٧٨) طبعة مكتبة الباز.

وقال العلامة الألباني رحمه الله: يعني فتح طريقًا في المسلمين أدى بهم إلى أن يفعلوا (سنة حسنة)، ورد بها الدين، هذا هو المعنى الصحيح الذي تقتضيه اللغة، وسياق الحديث، وأما تفسير بـ(من ابتدع في الإسلام سنة حسنة) كما شاع عند المتأخرين، وعليه خصصوا به عموم قوله ﷺ: «**وكل ضلالة في النار**»؛ فهو من أقبح ما نسب إلى النبي ﷺ من المعنى؛ فإن كل ما فعله الأنصاري في هذا الحديث إنما هو ابتداؤه الصدقة، وهي مشروعة من قبل بالنص، وتلاه الرسول ﷺ في نفس الفقه، فأين البدعة في فعل الأنصاري حتى يقال: إنه فعل بدعة حسنة، ويحمل عليها الحديث؟!

وقال رحمه الله في «أحكام الجنائز» (ص٢٢٦): تنبيه: يستدل بعض أهل البدع بقوله ﷺ في هذا الحديث: «**من سنَّ في الإسلام سنة حسنة...**» على تقسيمهم المزعوم للبدع، وأن منها الحسن، ومنها السيء. وهو استدلالٌ فاسدٌ على تقسيم باطل، كما يلحظه الناظر في مناسبة ورود الحديث،

وَأَمَّا الَّذِينَ يُخْطِئُونَ فِي الدَّلِيلِ لَا فِي الْـمَدْلُولِ، فَمِثْلُ كَثِيرٍ مِنْ الصُّوفِيَّةِ، وَالْوُعَّاظِ، وَالْفُقَهَاءِ وَغَيْرِهِمْ، يُفَسِّرُونَ الْقُرْآنَ [بِمَعَانٍ][(١)] صَحِيحَةٍ، لَكِنَّ الْقُرْآنَ لَا يَدُلُّ عَلَيْهَا، مِثْلَ كَثِيرٍ مِمَّا ذَكَرَهُ أَبُو عَبْدِالرَّحْمَنِ السُّلَمِي فِي حَقَائِقِ التَّفْسِيرِ، وَإِنْ كَانَ فِيمَا ذَكَرُوهُ مَا هُوَ مَعَانٍ[(٢)] بَاطِلَةٌ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يَدْخُلُ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ الْخَطَأُ فِي الدَّلِيلِ وَالْـمَدْلُولِ جَمِيعًا، حَيْثُ يَكُونُ الْـمَعْنَى الَّذِي قَصَدُوهُ فَاسِدًا.[(٣)]

حيث هم يكتمونها، ولا يذكرونها؛ إذ الحديث في الحث على إحياء السنن، لا في الحض على إحداث البدع.

ووجهٌ آخر في الرد: وهو أننا لو سلمنا جدلًا بأن السنة المذكورة في الحديث قُصد بها البدعة؛ فقد وصفت الأولى بالحسن، والأخرى بالقُبْح، ومن المعلوم عند أهل السنة أن الحسن والقبح مردهما إلى الكتاب والسنة، خلافًا للمعتزلة ومن شايعهم، حيث يقولون بالتحسين، والتقبيح العقليين، فإذا وصف فعل شرعي ما بـ(البدعة الحسنة)، وجيء بالدليل التفصيلي على ذلك من الكتاب والسنة، فلا خلاف حينئذٍ في شرعيتها، ويكون وصفها بالبدعة من باب التسمية اللغوية لا غير، كقول عمر رضي الله عنه: نِعمت البدعة هذه. عند إحياء قيام رمضان جماعةً بعد أن كان النبي ﷺ قد سنَّها بفعله، وقوله.

وكذلك يقال في السنة السيئة إذا فسرت بالبدعة، فإنما تكون سيئة إذا قام الدليل الشرعي على ذلك، وأنت ترى -ولله الحمد- سقوط استدلال المبتدعة بهذا الحديث على الوجهين المذكورين، والله الموفق.اهـ كلامه رحمه الله من «قاموس البدع» (ص١١٧-١١٨).

(١) في (خ) هنا: [تلك].

(٢) في (خ): [معاني].

(٣) غير موجود في (خ).

[فَصْلٌ][(١)]

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا أَحْسَنُ طُرُقِ التَّفْسِيرِ؟

فَالْـجَوَابُ: أَنَّ أَصَحَّ الطُّرُقِ فِي ذَلِكَ أَنْ يُفَسَّرَ الْقُرْآنُ بِالْقُرْآنِ[(٢)]، فَمَا أُجْمِلَ فِي مَكَانٍ؛ فَإِنَّهُ قَدْ فُسِّرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، وَمَا اُخْتُصِرَ مِنْ مَكَانٍ؛ فَقَدْ بُسِطَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ؛ فَإِنْ أَعْيَاكَ ذَلِكَ فَعَلَيْكَ بِالسُّنَّةِ؛ فَإِنَّهَا شَارِحَةٌ لِلْقُرْآنِ، وَمُوَضِّحَةٌ لَهُ، بَلْ قَدْ قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِالله مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ: كُلُّ مَا حَكَمَ بِهِ رَسُولُ الله ﷺ فَهُوَ مِمَّا

---

(١) غير موجود في (خ).

(٢) وهذه طريقة عدد من الأئمة، ومن أجود ذلك «تفسير ابن كثير» يفسر الآية بآيات أُخَر، حتىٰ أنك في بعض المواضع لو جمع تلك الآيات والأحاديث لصارت خطبة، فليُعْتَنَى بـ«تفسير ابن كثير»؛ فإنه أحسن التفاسير الموجودة، وسمىٰ الشنقيطي رحمه الله تفسيره «أضواء البيان بتفسير القرآن بالقرآن»، وقد تقدم نقل الإجماع علىٰ أن أحسن طرق التفسير تفسير القرآن بالقرآن في شرح مقدمة هذه الرسالة، وساق أيضًا من المسائل الأصولية، ومن المسائل الفقهية، وليس معناه أنه لم يدخل إلا القرآن فقط، لكن تفسير القرآن بالقرآن بإضافة ما يفهم به القرآن بينما الإنسان لو أقتصر علىٰ ذلك مع وضوحه يأتي بآيات يفسرها بأخرىٰ مثل: ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾[التكاثر:١] يأتي بقول الله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾[المنافقون:٩]، وقال: ﴿ٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌۢ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِى ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ﴾[الحديد:٢٠]، واكتفىٰ بها.

هذا تفسير واضح ولو لم يضف إليها أحاديث نبوية، أو مسائل فقهية؛ فصار تفسيره من تفسير القرآن بالقرآن، أو بالسنة مثل: ﴿حَتَّىٰ زُرْتُمُ ٱلْمَقَابِرَ﴾[التكاثر:٢]، يأتي يبين أن الزيارة المقصود بها الموت؛ لقول النبي ﷺ لما عاد رجلًا: «**طهور، طهور**»، قال: طهور، بل حمىٰ تفور علىٰ شيخ كبير تزيره القبور، قال: «**فنعم إذًا**» أخرجه البخاري (٣٦١٦).

[فَهِمَهُ][(١)] مِنْ الْقُرْآنِ، قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا﴾[النساء:١٠٥]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[النحل:٤٤]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[النحل:٦٤]؛ وَلِهَذَا قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**أَلَا إِنِّي أُوتِيت الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ**»[(٢)]، يَعْنِي السُّنَّةَ.

وَالسُّنَّةُ أَيْضًا تَنْزِلُ عَلَيْهِ بِالْوَحْيِ كَمَا يَنْزِلُ الْقُرْآنُ؛ لَا أَنَّهَا تُتْلَىٰ كَمَا يُتْلَىٰ، وَقَدْ اسْتَدَلَّ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ[(٣)] وَغَيْرُهُ مِنْ الْأَئِمَّةِ عَلَىٰ ذَلِكَ بِأَدِلَّةٍ كَثِيرَةٍ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ ذَلِكَ.

وَالْغَرَضُ أَنَّك تَطْلُبُ تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ مِنْهُ[(٤)]؛ فَإِنْ لَمْ تَجِدْهُ فَمِنْ السُّنَّةِ، كَمَا قَالَ رَسُولُ الله ﷺ لِـمُعَاذٍ حِينَ بَعَثَهُ إلَىٰ الْيَمَنِ: «**بِمَ تَحْكُمُ؟**»، قَالَ: [بِكِتَابِ][(١)] اللهِ. قَالَ:

---

(١) في (خ): [فيه].

(٢) **صحيح**.

أخرجه أبو داود رقم (٤٦٠٤)، وأحمد في «المسند» (٤/ ١٣١)، وابن حبان، والطبراني في «الكبير» (٢٠/ ٦٦٨)، والبيهقي في «السنن» (٩/ ٣٣٢) من طريق عبدالرحمن ابن أبي عوف الجرشي، عن المقدام بن معدي كرب، عن النبي ﷺ...، الحديث بأتم من هذا، والجرشي ثقة كما في ترجمته من «التقريب»، وهو من شيوخ حريز بن عثمان، قال أبو داود: شيوخ حريز ثقات، ووثقه الدارقطني.

(٣) في كتابه «الرسالة»، وقال ابن كثير في مقدمة «تفسيره» (١/ ص٢٥): والسنة أيضًا تنزل عليه بالوحي كما ينزل القرآن؛ إلا أنها لا تتلى كما يتلى القرآن.

(٤) وإذا تطلب تفسير القرآن منه، ومن السنة، وليس معناه لا تجنح إلى السنة إذا لم تجد في القرآن تفسير ذلك، فكلٌّ من عند الله.

«**فَإِنْ لَمْ تَجِدْ؟**»، قَالَ بِسُنَّةِ رَسُولِ الله. قَالَ: «**فَإِنْ لَمْ تَجِدْ؟**»، قَالَ: أَجْتَهِدُ رَأْيِي. قَالَ: فَضَرَبَ رَسُولُ الله ﷺ فِي صَدْرِهِ، وَقَالَ: «**الْحَمْدُ لله الَّذِي وَفَّقَ [رَسُولَ][٢] رَسُولِ الله لِمَا يُرْضِي رَسُولَ الله**»، وَهَذَا الْحَدِيثُ فِي الْمَسَانِدِ وَالسُّنَنِ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ.[٣]

---

(١) في (خ): [كتاب].

(٢) سقط من (خ).

(٣) بل الحديث منكر، وراجع «التلخيص الحبير» رقم (٢٠٧٦).

قال الترمذي: لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وليس إسناده بمتصل.

وقال البخاري: لا يصح. وصوّب الدارقطني في «العلل» إرساله.

وقال ابن حزم: لا يصح؛ لأن الحارث في إسناده مجهول، وشيوخه لا يعرفون، وادعىٰ بعضهم فيه التواتر وهذا كذب، بل هو ضد التواتر؛ لأنه ما رواه أحد غير أبي عون عن الحارث، فكيف يكون متواترا؟!

وقال عبد الحق: لا يسند، ولا يوجد من وجه صحيح.

وقال ابن الجوزي: في «العلل المتناهية»: لا يصح.

وقال ابن طاهر في تصنيفٍ له مفرد في الكلام علىٰ هذا الحديث: اعلم أنني فحصت عن هذا الحديث في المسانيد الكبار والصغار، وسألت عنه من لقيته من أهل العلم بالنقل، فلم أجد له غير طريقين...، فساقهما، وقال: وكلاهما لا يصح.اهـ من «التلخيص الحبير» بالرقم المذكور، وانظر إن شئت «السلسلة الضعيفة» للعلامة الألباني (٢/ رقم ٨٨١)، وقال في آخر البحث: وهذا التفريق بينهما -أي: الكتاب والسنة- مما لا يقول به مسلم في باب القضاء.

التفسير بأقوال الصحابة رضي الله عنهم، وبيان تمكنهم من ذلك:

وَحِينَئِذٍ إِذَا لَمْ نَجِدْ التَّفْسِيرَ فِي الْقُرْآنِ وَلَا فِي السُّنَّةِ رَجَعْنَا فِي ذَلِكَ إِلَى أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ؛ فَإِنَّهُمْ أَدْرَى بِذَلِكَ؛ لِـمَا شَاهَدُوهُ مِنْ الْقُرْآنِ، وَالْأَحْوَالِ الَّتِي اخْتَصُّوا بِهَا؛ وَلِـمَا لَهُمْ مِنْ الْفَهْمِ التَّامِّ، وَالْعِلْمِ الصَّحِيحِ، وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ؛ لَاسِيَّمَا عُلَمَاؤُهُمْ، وَكُبَرَاؤُهُمْ، كَالْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، وَالْأَئِمَّةِ الْـمَهْدِيِّينَ [مِثْلِ][(١)] عَبْدِالله بْنِ مَسْعُودٍ.

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ الطبري: حَدَّثَنَا أَبُو كريب، قَالَ: أَنْبَأَنَا جَابِرُ بْنُ نُوحٍ، أَنْبَأَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي الضُّحَىٰ، عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُالله - يَعْنِي ابْنَ مَسْعُودٍ-: وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، مَا نَزَلَتْ آيَةٌ مِنْ كِتَابِ الله إِلَّا وَأَنَا أَعْلَمُ فِيمَنْ نَزَلَتْ، وَأَيْنَ نَزَلَتْ، وَلَوْ أَعْلَمُ مَكَانَ أَحَدٍ أَعْلَمَ بِكِتَابِ الله مِنِّي تناوله الْـمَطَايَا لَأَتَيْته.[(٢)]

ذكر بعض مناقب أئمة التفسير من الصحابة:

وَقَالَ الْأَعْمَشُ أَيْضًا عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ مِنَّا إِذَا تَعَلَّمَ عَشْرَ آيَاتٍ لَمْ يُجَاوِزْهُنَّ حَتَّىٰ يَعْرِفَ مَعَانِيَهُنَّ، وَالْعَمَلَ بِهِنَّ.[(٣)]

---

(١) في (خ) بدلها: [و].

(٢) وهو صحيح إليه، أخرجه البخاري في «صحيحه» رقم (٥٠٠٠)، و(٥٠٠٢) بسنده إلى ابن مسعود، ونظيره في «مسلم» رقم (٢٤٦٣).

(٣) تقدم أنه صحيح، وانظر «مقدمة تفسير ابن جرير» (١/ ٧٤) تحقيق التركي.

وَمِنْهُمْ الْحَبْرُ الْبَحْرُ: عَبْدُالله بْنُ عَبَّاسٍ، ابْنُ عَمِّ رَسُولِ الله ﷺ، وَتُرْجُمَانِ الْقُرْآنِ بِبَرَكَةِ دُعَاءِ رَسُولِ الله ﷺ لَهُ حَيْثُ قَالَ: «**اللهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ**».[١]

وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ[٢]: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، أَنْبَأَنَا وَكِيعٌ، أَنْبَأَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، [عَنْ مَسْرُوقٍ][٣]، قَالَ: قَالَ عَبْدُالله -يَعْنِي ابْنَ مَسْعُودٍ-: نِعْمَ تُرْجُمَانُ الْقُرْآنِ ابْنُ عَبَّاسٍ.[٤]

ثُمَّ رَوَاهُ عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ دَاوُد، عَنْ إِسْحَاقَ الْأَزْرَقِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ صُبَيْحٍ أَبِي الضُّحَىٰ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّهُ قَالَ: نِعْمَ التُّرْجُمَانُ لِلْقُرْآنِ ابْنُ عَبَّاسٍ.

ثُمَّ رَوَاهُ عَنْ بُنْدَارٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَوْنٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ بِهِ كَذَلِكَ.

فَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ إِلَىٰ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذِهِ الْعِبَارَةُ[١]، وَقَدْ مَاتَ ابْنُ مَسْعُودٍ فِي سَنَةِ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِينَ عَلَىٰ الصَّحِيحِ، وَعَمَّرَ بَعْدَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ سِتًّا وَثَلَاثِينَ سَنَةً، فَمَا ظَنُّك بِمَا كَسَبَهُ مِنْ الْعُلُومِ بَعْدَ ابْنِ مَسْعُودٍ؟[٢]

---

(١) الحديث متفق عليه، البخاري رقم (١٤٣)، ومسلم رقم (٢٤٧٧) مختصرًا، وهذا اللفظ أخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٣٢٨)، وآخرون بإسناد حسن.

(٢) في «مقدمة تفسيره» (١/ ٨٤) تحقيق التركي.

(٣) غير موجود في (خ، ط).

(٤) سنده صحيح كما قال، مداره من هذه الطرق التي ساقها شيخ الإسلام على الأعمش، عن مسلم بن صبيح، عن أبي الضحى، وكلهم أئمة ثقات مشاهير.

وَقَالَ الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ: اسْتَخْلَفَ عَلِيٌّ عَبْدَالله بْنَ عَبَّاسٍ عَلَى الْـمَوْسِمِ، فَخَطَبَ النَّاسَ، فَقَرَأَ فِي خُطْبَتِهِ سُورَةَ الْبَقَرَةِ.

وَفِي رِوَايَةٍ: سُورَةِ النُّورِ، فَفَسَّرَهَا تَفْسِيرًا لَوْ سَمِعَتْهُ الرُّومُ، وَالتُّرْكُ، وَالدَّيْلَمُ؛ لَأَسْلَمُوا.(٣)

وَهَذَا غَالِبُ مَا يَرْوِيهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِالرَّحْمَنِ السدي الْكَبِيرُ فِي «تَفْسِيرِهِ»(١) عَنْ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ: ابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَكِنْ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ يَنْقُلُ عَنْهُمْ

---

(١) هذه تزكية من ابن مسعود لابن عباس، وهو أكبر منه سنًّا، وأعلم منه بالتفسير، فابن مسعود أعلم الصحابة بالتفسير، وهذا لا يدل على فضله مطلقًا على الخلفاء الأربعة رضي الله عنهم أجمعين، والأثر المذكور قريبًا عنه أنه لا يعلم أحدًا أعلم بكتاب الله منه يدل على هذا، وأيضًا كان من كبار قراء الصحابة، قال النبي ﷺ: «**مَنْ أَرَادَ أَنْ يَقرَأَ القُرآن غَضًّا كَما أُنزِل فَليَقرأ عَلَى ابنِ أمِ عبدٍ**».

(٢) معناه أنه بقي ابن عباس ينهل من العلم بعد ابن مسعود ستة وثلاثين سنة فهنيئًا لمن طال عمره وحسن عمله؛ فما ظنك فيما اكتسبه من العلم بعد موت ابن مسعود، وهذا يدل أن ابن عباس كان في غاية التمكن من هذا العلم، وأنه أخذ العلم غضًّا على أكابر أصحابه.

(٣) صحيح أخرجه عبدالله بن أحمد في «زوائد فضائل الصحابة» رقم (١٩٣٤)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٥٣٧) بلفظ: «**سورة النور**»، وأخرجه ابن جرير في «مقدمة تفسيره» (١/ ٥٧) طبعة التركي، فقال: حدثنا محمد بن بشار، قال حدثنا ابن مهدي، قال حدثنا سفيان، عن الأعمش، عن أبي وائل شقيق بن سلمة قال: قرأ ابن عباس سورة البقرة؛ فجعل يفسرها، فقال رجل: (لو سمعت هذا الديلم لأسلمت)، وهذا إسناد صحيح، وله طرق أخرى في هذا الموضع بلفظ: (لو سمعته الترك)، وبلفظ: (لو سمعته الروم لأسلمت)، كلها صحيحة.

مَا يَحْكُونَهُ مِنْ أَقَاوِيلِ أَهْلِ الْكِتَابِ الَّتِي أَبَاحَهَا رَسُولُ الله ﷺ، حَيْثُ قَالَ: «**بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ**»، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ عَبْدِالله بْنِ عَمْرٍو.(٢)

وَلِهَذَا كَانَ عَبْدُالله بْنُ عَمْرٍو قَدْ أَصَابَ يَوْمَ الْيَرْمُوكِ زَامِلَتَيْنِ مِنْ كُتُبِ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَكَانَ يُحَدِّثُ مِنْهُمَا بِمَا فَهِمَهُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ الْإِذْنِ فِي ذَلِكَ.(٣)

---

(١) نعم إسماعيل بن عبدالرحمن السدي هذا حسن الحديث، لكن عنده تلفيق في التفسير كما ذكر الإمام أحمد؛ فإنْ لم يلفق فتفسيره مقبول كغيره، وحصل له تلفيق من هذه الكتب التي أشار إليها شيخ الإسلام من بعض الكتب الإسرائيليات، أما محمد بن مروان السدي فكذاب، وإن كان مفسرًا، لكن هذا أحسنهما حالًا.

(٢) برقم (٣٤٦١).

(٣) ذكر الحافظ في «فتح الباري» عند حديث: (إلا ما كان من حديث عبدالله بن عمرو؛ فإنه كان يكتب ولا أكتب) قالوا: أبو هريرة أحاديثه تربوا على خمسة ألف حديث، وهو يعترف أن عبدالله بن عمرو بن العاص أكثر منه حديثًا؛ لأنه كان يكتب، فلماذا كانت أحاديثه أقل؟

المعلوم والموجود أن أحاديث عبدالله بن عمرو أقل بكثير عن أحاديث أبي هريرة؛ قالوا: زهد الناس في أخذ حديثه الأخير لما كان يحدث من هاتين الزاملتين. وقيل: إنه فتح الله على أبي هريرة فأخذ بعد هذا الحديث، فأخذ عن النبي ﷺ وحفظ عنه كثيرًا. وأقوال أخرى هناك، وقد اشتهرت قصة الزاملتين التي ظفر بها ابن عمرو من أحاديث أهل الكتاب، وكان يحدث منها في كثير من كتب المتأخرين، كابن تيمية، والذهبي، وابن كثير، وابن حجر وآخرين، ولم أقف لها على سند خلال بحثي عابرًا، فعسى أن ييسر الله ببحث سند لها يُعْلَم به حالها من صحة أو ضعف؛ فإن في النفس من ثبوتها إلى ابن عمرو شيء.

الإسرائيليات على مراتب:

وَلَكِنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ الإسرائيلية تُذْكَرُ لِلاسْتِشْهَادِ لَا لِلاعْتِقَادِ؛ فَإِنَّهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

أحَدُهَا: مَا عَلِمْنَا صِحَّتَهُ مِمَّا بِأَيْدِينَا مِمَّا يَشْهَدُ لَهُ بِالصِّدْقِ، فَذَاكَ صَحِيحٌ.[(١)]

والثَّانِي: مَا عَلِمْنَا كَذِبَهُ بِمَا عِنْدَنَا مِمَّا يُخَالِفُهُ.[(٢)]

والثَّالِثُ: مَا هُوَ مَسْكُوتٌ عَنْهُ[(٣)]، لَا مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ وَلَا مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، فَلَا نُؤْمِنُ بِهِ، وَلَا نُكَذِّبُهُ، وَتَجُوزُ حِكَايَتُهُ لِـمَا تَقَدَّمَ.

---

(١) يعني من الأخبار الماضية، نحو: «**كان رجلاً فيمن كان قبلكم قتل تسعة وتسعين**»، هذا علمنا صحته بأيدينا في قصة بني إسرائيل، ولصحته عندنا صار من شرعنا، وحديث الثلاثة أصحاب الغار، وما إلى ذلك، فهذه أشياء ثابتة عندنا من الأخبار الماضية متيقنٌ من ثبوتها.

(٢) مثل قصة عوج بن عنق، أنه كان طوله ثلاثة عشر ألف ذراع؛ حتى إنه كان يأخذ السمك من أعماق البحر ويشويها على الشمس، هذه القصة معلومٌ كذبها؛ لمخالفتها لما دل عليه حديث: «...**على صورة أبيهم آدم ستون ذراعًا في السماء**»؛ لهذا قال ابن كثير رحمه الله في «البداية والنهاية»: قصة عوج بن عنق وكل ما يحكون عنه هذيان لا أصل له، وهو من مختلقات زنادقة أهل الكتاب.اهـ

وقد ألف السيوطي رحمه الله رسالة في بطلان هذه القصة مطبوعة ضمن «الحاوي» (٢/ ٣٤١) بعنوان «الأوج في خبر عوج».

والصنف الآخر مَثَّلنا به أنه ما يقبل مثل هذا، إما أنه طعن في الأنبياء، وإما أنه منكر ترده الأدلة، وما إلى ذلك، هذا مردود.

(٣) هذا المسكوت عنه هو الذي من حدث به دون أن يعتبره شرعًا، ودون أن يعتمد عليه حكمًا ما ينكر عليه، كأن يسوقه عبارة عن قصة، أو عبارة أنه مذكور في كتب العلم، أما أن يعتمد

وَغَالِبُ ذَلِكَ مِمَّا لَا فَائِدَةَ فِيهِ[١] تَعُودُ إِلَىٰ أَمْرٍ دِينِيٍّ؛ وَلِهَذَا يَخْتَلِفُ عُلَمَاءُ أَهْلِ الْكِتَابِ فِي مِثْلِ هَذَا كَثِيرًا، وَيَأْتِي عَنْ الْـمُفَسِّرِينَ خِلَافٌ بِسَبَبِ ذَلِكَ، كَمَا يَذْكُرُونَ فِي مِثْلِ هَذَا أَسْمَاءَ أَصْحَابِ الْكَهْفِ، وَلَوْنَ كَلْبِهِمْ، وَعِدَّتَهُمْ، وَعَصَا مُوسَىٰ مِنْ أَيِّ الشَّجَرِ كَانَتْ؟، وَأَسْمَاءَ الطُّيُورِ الَّتِي أَحْيَاهَا اللهُ لِإِبْرَاهِيمَ، وَتَعْيِينَ الْبَعْضِ الَّذِي ضُرِبَ بِهِ الْقَتِيلُ مِنْ الْبَقَرَةِ، وَنَوْعَ الشَّجَرَةِ الَّتِي كَلَّمَ اللهُ مِنْهَا مُوسَىٰ، إِلَىٰ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا أَبْهَمَهُ اللهُ فِي الْقُرْآنِ مِمَّا لَا فَائِدَةَ [فِي][٢] تَعْيِينِهِ تَعُودُ عَلَىٰ [الْـمُكَلَّفِينَ][٣] فِي دُنْيَاهُمْ وَلَا دِينِهِمْ.

وَلَكِنَّ نَقْلَ الْخِلَافِ عَنْهُمْ فِي ذَلِكَ جَائِزٌ، كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ ۖ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ۚ قُل رَّبِّىٓ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا [قَلِيلٌ][٤] فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَآءً ظَٰهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا ﴾[الكهف:٢٢]، فَقَدْ اشْتَمَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ عَلَىٰ الْأَدَبِ فِي هَذَا الْـمَقَامِ، وَتَعْلِيمِ مَا يَنْبَغِي فِي مِثْلِ هَذَا؛ فَإِنَّهُ تَعَالَىٰ أَخْبَرَ

عليه، أو يبني عليه حكمًا، هذا ما هو صحيح؛ لأنه قال ﷺ فيه: «**لا تصدقوهم**»، والاعتماد عليه، أو بناء الأحكام عليه، هذا تصديق لهم فيما نقلوه.

(١) وقد مثل قوله: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ﴾[البقرة:٧٣]، أيُّ عضوٍ، وكلب أصحاب الكهف ما لونه؟ كذلك ما هي الشجرة التي كلم موسىٰ من جانبها؟ سمرة، أو سدرة، أو من أي شجرة؟ وهكذا ذكر شيخ الإسلام فيما مضىٰ جملة من هذا.

(٢) في (خ): [علىٰ]، وفي (ط): [من].

(٣) في (خ): [المتكلفين].

(٤) سقط من (خ).

عَنْهُمْ بِثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ، ضَعَّفَ الْقَوْلَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ وَسَكَتَ عَنْ الثَّالِثِ، فَدَلَّ عَلَى صِحَّتِهِ؛ إذْ لَوْ كَانَ بَاطِلًا لَرَدَّهُ كَمَا رَدَّهُمَا، ثُمَّ أَرْشَدَ إلَى أَنَّ الِاطِّلَاعَ عَلَى عِدَّتِهِمْ لَا طَائِلَ تَحْتَهُ[1]، فَيُقَالُ فِي مِثْلِ هَذَا: ﴿قُلْ رَبِّيٓ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم﴾؛ فَإِنَّهُ مَا يَعْلَمُ بِذَلِكَ إلَّا قَلِيلٌ مِنْ النَّاسِ مِمَّنْ أَطْلَعَهُ اللهُ عَلَيْهِ؛ فَلِهَذَا قَالَ: ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَآءً ظَٰهِرًا﴾، أَيْ: لَا تُجْهِدْ نَفْسَك فِيمَا لَا طَائِلَ تَحْتَهُ، وَلَا تَسْأَلْهُمْ عَنْ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ مِنْ ذَلِكَ إلَّا رَجْمَ الْغَيْبِ، فَهَذَا أَحْسَنُ مَا يَكُونُ فِي حِكَايَةِ الْخِلَافِ: أَنْ تُسْتَوْعَبَ الْأَقْوَالُ فِي ذَلِكَ الْمَقَامِ، وَأَنْ يُنَبَّهَ عَلَى الصَّحِيحِ مِنْهَا[2]، وَيُبْطَلَ الْبَاطِلُ، وَتُذْكَرَ فَائِدَةُ الْخِلَافِ وَثَمَرَتُهُ؛ لِئَلَّا [يَطُولَ][3] النِّزَاعُ وَالْخِلَافُ فِيمَا لَا فَائِدَةَ تَحْتَهُ، فَيَشْتَغِلُ بِهِ عَنْ الْأَهَمِّ، فَأَمَّا مَنْ حَكَى خِلَافًا فِي مَسْأَلَةٍ وَلَمْ يَسْتَوْعِبْ أَقْوَالَ النَّاسِ فِيهَا؛ فَهُوَ نَاقِصٌ؛ إذْ قَدْ يَكُونُ الصَّوَابُ فِي الَّذِي تَرَكَهُ، أَوْ يَحْكِي الْخِلَافَ وَيُطْلِقُهُ وَلَا يُنَبِّهُ عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ

---

(١) إلى الآن لا يستطيع أحد أن يعرف بعض الأشياء، فهؤلاء الصالحون أصحاب الكهف ما استطاعوا أن يعرفوا عددهم بالتحديد، وردم يأجوج ومأجوج، على استكشافات الناس، وتطور علومهم في هذه الأزمنة من كفار ومسلمين، ما استطاعوا أن يكشفوا هذا الردم.

(٢) هذا الذي يسلكه ابن كثير في «تفسيره» يذكر أقوال فلان وفلان، ثم غالبًا أنه يرجح، وابن جرير كذلك، ففي حالة استيعابها أمر طيب لتفتيح الذهن، والنظر في الأقوال، ثم يرجح التفسير الصحيح، ولا ينبغي السكوت، فما كل الناس يستطيع الترجيح، إذا كان المفسر يسكت، فربما غيره ما يدري من باب أولى.

ولهذا بعض الناس البادئين يزهدون في دراسة «تفسير ابن كثير» يعتبرونه مطولًا من أجل هذه الآثار، وهو أحسن التفاسير، ومن أخصرها، وهذا لعدم قدرتهم على معرفة الصحيح منها.

(٣) سقط من (خ).

الْأَقْوَالِ؛ فَهُوَ نَاقِصٌ أَيْضًا؛ فَإِنْ صَحَّحَ غَيْرَ الصَّحِيحِ عَامِدًا؛ فَقَدْ [تَعَمَّدَ][(١)] الْكَذِبَ، أَوْ جَاهِلًا، [فَقَدْ][(٢)] أَخْطَأَ.

كَذَلِكَ مَنْ نَصَبَ الْخِلَافَ فِيمَا لَا فَائِدَةَ تَحْتَهُ، أَوْ حَكَىٰ أَقْوَالًا مُتَعَدِّدَةً لَفْظًا، وَيَرْجِعُ حَاصِلُهَا إِلَىٰ قَوْلٍ أَوْ قَوْلَيْنِ مَعْنًىٰ؛ فَقَدْ ضَيَّعَ الزَّمَانَ، وَتَكَثَّرَ بِمَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، فَهُوَ كَلَابِسِ ثَوْبَيْ زُورٍ، وَاَللهُ الْـمُوَفِّقُ لِلصَّوَابِ.[(٣)]

---

(١) في (خ): [يعمد].

(٢) في (خ): [وقد].

(٣) علىٰ هذا لا يُقدِم علىٰ التفسير من لا قدرة له، ولا يشرع فيه إلا من له قدرة علىٰ الترجيح، والترجيح يكون علىٰ قوة علمية في الحديث، وفي العقيدة الصحيحة، والفقه، والتاريخ، واللغة، وفي مسائل شتىٰ يستطيع أن يرجح بها.

أما من ضعفت قدرته عن هذه الفنون، فالأولىٰ أن يستفيد من ذوي الشأن، أما أن يفسر القرآن بما لا قدرة له؛ فيقع في محاذير وأخطاء شنيعة، كما هو الشأن في بعض تفاسير المتأخرين، ومنها تفسير سيد قطب المسمىٰ «في ظلال القرآن»؛ فإنه لما كان قطب عبارة عن أديب، ولم تكن له أهلية لتفسير القرآن؛ صار تفسيره هذا مليئًا بالزلقات والضلالات، من قولٍ بالحلول والاتحاد في تفسير سورة الإخلاص والحديد، وتكفير سحيق للمجتمعات، وعدم معرفة لقدر أنبياء الله ورسله في الخطاب، والتعبير، وغير ذلك من الشنائع المدونة عليه ببراهينها، وذكر أرقام مصادرها، ونصوص أقواله بها.

[فَصْلٌ][1]

تفسير القرآن بأقوال التابعين:

إِذَا لَمْ تَجِدْ التَّفْسِيرَ فِي الْقُرْآنِ، وَلَا فِي السُّنَّةِ، وَلَا وَجَدْته عَنْ الصَّحَابَةِ؛ فَقَدْ رَجَعَ كَثِيرٌ مِنْ الْأَئِمَّةِ فِي ذَلِكَ إلَى أَقْوَالِ التَّابِعِينَ، كَمُجَاهِدِ بْنِ جَبْرٍ؛ فَإِنَّهُ كَانَ آيَةً فِي التَّفْسِيرِ، كَمَا قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إسْحَاقَ، حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: عَرَضْت الْـمُصْحَفَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ثَلَاثَ عرضات مِنْ فَاتِحَتِهِ إلَى خَاتِمَتِهِ، أُوقِفُهُ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ مِنْهُ وَأَسْأَلُهُ عَنْهَا.[2]

وَبِهِ إلَى التِّرْمِذِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مَهْدِيٍّ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُالرَّزَّاقِ، عَنْ مُعَمَّرٍ، عَنْ قتادة، قَالَ: مَا فِي الْقُرْآنِ آيَةٌ إلَّا وَقَدْ سَمِعْت فِيهَا شَيْئًا.[3]

وَبِهِ إلَيْهِ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، قَالَ: قَالَ مُجَاهِدٌ: لَوْ كُنْت قَرَأْت قِرَاءَةَ ابْنِ مَسْعُودٍ لَمْ أَحْتَجْ أَنْ أَسْأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ كَثِيرٍ مِنْ الْقُرْآنِ مِمَّا سَأَلْت.[4]

---

(١) غير موجود في (خ).

(٢) **إسناده هذا حسن**، وله طريق أخرى عند ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/ ٥٨٨)، وإسناده عنده صحيح.

(٣) **إسناده حسن**.

(٤) **إسناده صحيح**.

وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ[(١)]: حَدَّثَنَا أَبُو كريب، قَالَ: حَدَّثَنَا طَلْقُ بْنُ غَنَّامٍ، عَنْ عُثْمَانَ الْـمَكِّيِّ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، قَالَ: رَأَيْت مُجَاهِدًا سَأَلَ [ابْنَ عَبَّاسٍ][(٢)] عَنْ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، وَمَعَهُ أَلْوَاحُهُ، قَالَ: فَيَقُولُ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: اُكْتُبْ. حَتَّىٰ سَأَلَهُ عَنْ التَّفْسِيرِ كُلِّهِ.[(٣)]

وَهَذَا كَانَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ يَقُولُ: إذَا جَاءَك التَّفْسِيرُ عَنْ مُجَاهِدٍ فَحَسْبُك بِهِ.[(٤)]

تفسير التابعين:

وَكَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَعِكْرِمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَمَسْرُوقِ بْنِ الْأَجْدَعِ، وَسَعِيدِ بْنِ الْـمُسَيَّبِ، وَأَبِي الْعَالِيَةِ، وَالرَّبِيعِ [بْنِ][(٥)] أَنَسٍ، وقتادة، وَالضَّحَاكِ بْنِ مُزَاحِمٍ، وَغَيْرِهِمْ مِنْ التَّابِعِينَ، وَتَابِعِيهِمْ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ،

---

(١) في «مقدمة تفسيره» (١/ ٨٥).

(٢) سقط من (خ).

(٣) **إسناده صحيح**، رجاله ثقات، وقد تقدم مع الذي بعده.

(٤) هذا يفيدك أهمية تلقي القرآن، وتلقي معانيه وأحكامه، كل ذلك يتلقىٰ من أهله، وهذا الأثر حسنٌ، أخرجه ابن جرير في «مقدمة تفسيره» (١/ ٨٥) تحقيق التركي، فقال: حدثنا عبيدالله ابن يوسف الجبيري الثقفي البصري، عن أبي بكر الحنفي، قال: سمعت سفيان الثوري يقول: (إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به)، وهذا إسناد حسن، وعبيدالله بن يوسف له ترجمة في «التهذيب»، وقال عنه الحافظ ابن حجر في «التقريب»: صدوق. وشيخه أبو بكر الحنفي هو عبدالكبير بن عبدالمجيد الحنفي، ثقة، وهو من الرواة عن سفيان الثوري كما في ترجمته من «تهذيب الكمال»، وهذا القول علىٰ الغالب، وإلا فله تفاسير قليلة صحيحة السند إلىٰ مجاهد، وفيها نظر من حيث حمل القرآن علىٰ ذلك المعنىٰ كما ذكرنا في حاشية التفسير بالرأي، فيما يأتي من هذه الرسالة.

(٥) في (خ): [وابن].

فَتُذْكَرُ أَقْوَالُهُمْ فِي الْآيَةِ، فَيَقَعُ فِي عِبَارَاتِهِمْ تَبَايُنٌ فِي الْأَلْفَاظِ يَحْسَبُهَا مَنْ لَا عِلْمَ عِنْدَهُ اخْتِلَافًا فَيَحْكِيهَا أَقْوَالًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّ مِنْهُمْ مَنْ [يُعَبِّرُ][(١)] عَنْ الشَّيْءِ بِلَازِمِهِ أَوْ نَظِيرِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَنُصُّ عَلَىٰ الشَّيْءِ بِعَيْنِهِ، وَالْكُلُّ بِمَعْنَىٰ وَاحِدٍ فِي كَثِيرٍ مِنْ الْأَمَاكِنِ؛ فَلْيَتَفَطَّنْ اللَّبِيبُ لِذَلِكَ، وَاَللهُ الْهَادِي.

وَقَالَ شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ وَغَيْرُهُ: أَقْوَالُ التَّابِعِينَ فِي الْفُرُوعِ لَيْسَتْ حُجَّةً، فَكَيْفَ تَكُونُ حُجَّةً فِي التَّفْسِيرِ؟ يَعْنِي أَنَّهَا لَا تَكُونُ حُجَّةً عَلَىٰ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ خَالَفَهُمْ، وَهَذَا صَحِيحٌ أَمَّا إذَا أَجْمَعُوا عَلَىٰ الشَّيْءِ [فَلَا][(٢)] يُرْتَابُ فِي كَوْنِهِ حُجَّةً؛ فَإِنْ اخْتَلَفُوا فَلَا يَكُونُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ حُجَّةً عَلَىٰ بَعْضٍ، وَلَا عَلَىٰ مَنْ بَعْدَهُمْ، وَيُرْجَعُ فِي ذَلِكَ إلَىٰ لُغَةِ الْقُرْآنِ، أَوْ السُّنَّةِ، أَوْ عُمُومِ لُغَةِ الْعَرَبِ، أَوْ أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ فِي ذَلِكَ.[(٣)]

---

(١) في (خ): [يغير].

(٢) في (خ): [ولا].

(٣) كلام شيخ الإسلام في هذه المسألة أن قول الصحابي يكون حجة إذا اتفقوا، ولا يوجد خلاف بينهم، أما إن وجد خلاف، أو خالف ذلك الصحابي دليلًا، سواء علمه أو لم يعلمه، فلا قول الصحابة، ولا قول التابعين يكون حجة، الحجة كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، وإجماع الصحابة، الإجماع المنضبط، سواء الصحابة، أو غيرهم، كما أبانه الإمام ابن القيم رحمه الله في «إعلام الموقعين».

تفسير القرآن بمجرد الرأي

ذم التفسير بالرأي:

فَأَمَّا تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ بِمُجَرَّدِ الرَّأْيِ فَحَرَامٌ، حَدَّثَنَا مُؤَمَّلٌ[(١)]، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا عَبْدُالْأَعْلَىٰ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ ﷺ: «**مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ؛ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ**».[(٢)]

حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِالْأَعْلَىٰ الثَّعْلَبِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ؛ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ**».[(٣)]

---

(١) كذا في سائر النسخ المطبوعة، وهو سقط، والصواب قال الإمام أحمد: حدثنا مؤمل ... كما بيناه في التخريج.

(٢) **ضعيف**.

أخرجه الترمذي (٢٩٥٠)، وأحمد في «المسند» (١/ ١٦٩) رقم (٢٤٢٩)، فقال: حدثنا مؤمل، قال حدثنا سفيان به، وأبو يعلىٰ (٢٥٨٥)، والبغوي في «شرح السنة» رقم (١١٧)، وابن جرير الطبري (١/ ٧١) من «تفسيره»، والنسائي في «الكبرىٰ» رقم (٨٠٣١) تحقيق شلبي، والبيهقي في «شعب الإيمان» رقم (٢٢٧٦)، والطبراني في «الكبير» رقم (١٢٣٩٢) من طرق عديدة بهذا اللفظ، وباللفظ الذي بعده كلها مدارها علىٰ عبدالأعلىٰ بن عامر الثعلبي، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به، وفي أكثر هذه الطرق مرفوعًا، وجاء موقوفًا، وكلاهما ضعيف، علته عبدالأعلىٰ بن عامر الثعلبي، ضعفه أحمد، وضعف روايته الثوري، وقال يحيىٰ القطان: ليس بذاك القوي.اهـ وضعفه غيرهم كما في «حاشية التقريب» عند ترجمته.

(٣) **ضعيف**، تقدم تخريجه قبله.

وَبِهِ إِلَى التِّرْمِذِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حميد، حَدَّثَنِي حَسَّانُ بْنُ هِلَالٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُهَيْلٌ أَخُو حَزْمٍ القطعي، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عِمْرَانَ الجوني، عَنْ جُنْدُبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَأَصَابَ؛ فَقَدْ أَخْطَأَ**»، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي سُهَيْلِ بْنِ أَبِي حَزْمٍ.(١)

وَهَكَذَا رَوَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَنَّهُمْ شَدَّدُوا فِي أَنْ يُفَسَّرَ الْقُرْآنُ بِغَيْرِ عِلْمٍ.(٢)

وَأَمَّا الَّذِي رُوِيَ عَنْ مُجَاهِدٍ، وقتادة وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُمْ فَسَّرُوا الْقُرْآنَ فَلَيْسَ الظَّنُّ بِهِمْ أَنَّهُمْ قَالُوا فِي الْقُرْآنِ وَفَسَّرُوهُ بِغَيْرِ عِلْمٍ، أَوْ مِنْ قِبَلِ أَنْفُسِهِمْ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُمْ مَا يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَا أَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا مِنْ قِبَلِ أَنْفُسِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَمَنْ قَالَ فِي

---

(١) **ضعيف**.

وهو عند الترمذي برقم (٢٩٥٢)، وأبي داود رقم (٣٦٥٢)، والطبري في أول «تفسيره» (١/ ٧٣)، والبغوي في «شرح السنة» (١٢٠)، والنسائي في «الكبرى» رقم (٨٠٣٢)، وأبي يعلى رقم (١٥٢٠)، والطبراني في «الكبير» (١٦٧٢)، والبيهقي في «الشعب» كلهم من طريق سهيل بن أبي حزم قال: حدثنا أبو عمران الجوني، عن جندب أن رسول الله ﷺ قال: «**من قال بالقرآن....**» الحديث، وعلته: سهيل هذا؛ فهو ضعيف كما في ترجمته من «التهذيب والتقريب».

(٢) التفسير بالرأي قد يخالف الصواب، ولو كان من مجاهد رحمه الله وأمثاله؛ فهناك تفاسير لمجاهد غريبة مثل تفسيره للرؤية بأنها رؤية لثواب الله، قال تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾[القيامة:٢٢]، قال: لثواب الله. وهو صحيح عنه في «تفسير ابن جرير» وغيره، ما فسرها بما فسرها السلف من النظر إلى وجه الله سبحانه وتعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾، قال: منتظرة ثواب الله.

الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَقَدْ تَكَلَّفَ مَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ، وَسَلَكَ غَيْرَ مَا أُمِرَ بِهِ، فَلَوْ أَنَّهُ أَصَابَ الْـمَعْنَىٰ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ؛ لَكَانَ قَدْ أَخْطَأَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ الْأَمْرُ مِنْ بَابِهِ، كَمَنْ حَكَمَ بَيْنَ النَّاسِ عَلَىٰ جَهْلٍ فَهُوَ فِي النَّارِ، وَإِنْ وَافَقَ حُكْمُهُ الصَّوَابَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، لَكِنْ يَكُونُ أَخَفَّ جُرْمًا مِمَّنْ أَخْطَأَ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَهَكَذَا سَمَّىٰ اللهُ تَعَالَىٰ الْقَذَفَةَ كَاذِبِينَ، فَقَالَ: ﴿فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَٰئِكَ عِندَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾[النور:١٣]، فَالْقَاذِفُ كَاذِبٌ، وَلَوْ كَانَ قَدْ قَذَفَ مَنْ زَنَىٰ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ؛ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ بِمَا لَا يَحِلُّ لَهُ الْإِخْبَارُ بِهِ، وَتَكَلَّفَ مَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ وَاللهُ أَعْلَمُ.

ورع السلف عن القول في تفسير القرآن:

وَلِهَذَا تَحَرَّجَ جَمَاعَةٌ مِنْ السَّلَفِ عَنْ تَفْسِيرِ مَا لَا عِلْمَ لَهُمْ بِهِ، كَمَا رَوَىٰ شُعْبَةُ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِالله بْنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ: أَيُّ أَرْضٍ تُقِلُّنِي، وَأَيُّ سَمَاءٍ تُظِلُّنِي إِذَا قُلْت فِي كِتَابِ الله مَا لَمْ أَعْلَمْ؟[1]

---

(١) هو ثابت عنه له طرق يصح بها، وأخرجه ابن جرير في «مقدمة تفسيره» (١/ ٧٢)، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» رقم (١٥٦١)، من طريق أبي معمر قال: قال أبوبكر...، فذكره، وساقه ابن كثير في تفسير الآية من طريق إبراهيم التيمي عن أبي بكر الصديق به، وكلاهما منقطع بين أبي معمر، وكذلك التيمي، وبين أبي بكر وهو عبدالله بن سخبرة، قال المزي في ترجمته: روىٰ عن أبي بكر مرسل، والتيمي كذلك، قال ابن كثير عقبه: وهذا منقطع بين إبراهيم والصديق، لكن قال العلامة الألباني في «الصحيحة» (٦/ ٢٨): فقد أخرج البزار بسند صحيح عن عائشة رضي الله عنها، أنه لما نزل عذرها قبّل أبو بكر رأسها، فقالت: إلا عذرتني. فقال: (أيُّ سماء تظلني، وأي أرض تقلني إذا قلت ما لا أعلم)، وعزاه الحافظ في «الفتح» (٨/ ٣٦٦) إلى الطبري وأبي عوانة.

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ: حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ الْعَوَّامِ بْنِ حوشب، عَنْ إبْرَاهِيمَ التيمي، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾[عبس:٣١]؟ فَقَالَ: أَيُّ سَمَاءٍ تُظِلُّنِي، وَأَيُّ أَرْضٍ تُقِلُّنِي، إنْ أَنَا قُلْت فِي كِتَابِ اللهِ مَا لَا أَعْلَمُ؟ مُنْقَطِعٌ.

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ أَيْضًا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ، عَنْ حميد، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَرَأَ عَلَى الْمِنْبَرِ: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾، فَقَالَ: هَذِهِ الْفَاكِهَةُ قَدْ عَرَفْنَاهَا، فَمَا الْأَبُّ؟ ثُمَّ رَجَعَ إلَى نَفْسِهِ، فَقَالَ: إنَّ هَذَا لَهُوَ التَّكَلُّفُ يَا عُمَرُ.

وَقَالَ عَبْدُ بْنُ حميد: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَفِي ظَهْرِ قَمِيصِهِ أَرْبَعُ رِقَاعٍ، فَقَرَأَ: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾، فَقَالَ مَا الْأَبُّ؟ ثُمَّ قَالَ: إنَّ هَذَا لَهُوَ التَّكَلُّفُ، فَمَا عَلَيْك أَنْ لَا تَدْرِيهِ.[1]

وَهَذَا كُلُّهُ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُمَا رضي الله عنهما إنَّمَا أَرَادَا اسْتِكْشَافَ عِلْمِ كَيْفِيَّةِ الْأَبِّ،[1] وَإِلَّا فَكَوْنُهُ نَبْتًا مِنْ الْأَرْضِ ظَاهِرٌ لَا يُجْهَلُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَنۢبَتۡنَا فِيهَا حَبّٗا ۝ وَعِنَبٗا وَقَضۡبٗا ۝ وَزَيۡتُونٗا وَنَخۡلٗا ۝ وَحَدَآئِقَ غُلۡبٗا﴾[عبس:٢٧-٣٠].

---

(١) هذه أسانيد صحيحة إلى عمر، والفاكهة معروفة وهي ما يأكلها الإنسان، والأب ما يكون على الأرض من حشيش يُنبت على الأرض، وساق سنده ابن جرير في «تفسيره»، ونقله عنه ابن كثير في «تفسيره» عند الآية [٣١] من سورة عبس، وقال: إسناده صحيح، وقد رواه غير واحد عن أنس به، وهذا محمول على أنه أراد أن يعرف شكله، وجنسه، وعينه، وإلا فهو وكل من قرأ هذه الآية يعلم أنه من نبات الأرض.اهـ

قلت: وأصل أثر أنس هذا عن عمر في «صحيح البخاري» رقم (٧٢٩٣)، قال أنس: كنا عند عمر، فقال: نهينا عن التكلف.

وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ [ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ][٢]، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ سُئِلَ عَنْ آيَةٍ لَوْ سُئِلَ عَنْهَا بَعْضُكُمْ لَقَالَ فِيهَا، فَأَبَىٰ أَنْ يَقُولَ فِيهَا. إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.[٣]

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ: ﴿يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[السجدة:٥]؟ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَمَا ﴿يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[المعارج:٤]؟ فَقَالَ الرَّجُلُ: إِنَّمَا سَأَلْتُكَ لِتُحَدِّثَنِي. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هُمَا يَوْمَانِ ذَكَرَهُمَا اللهُ فِي كِتَابِهِ، اللهُ أَعْلَمُ بِهِمَا. فَكَرِهَ أَنْ يَقُولَ فِي كِتَابِ اللهِ مَا لَا يَعْلَمُ.[٤]

---

(١) أو أرادا بيان أنه لا يتكلف تفسير القرآن، أو أرادا بيان التواضع في أخذ العلم، وأنه إذا كان هناك شيء ليس بواضح للمفسر؛ فإن الكف عنه أولىٰ حتىٰ يقول بما هو واضح عنده بطرق التفسير الصحيحة.

وقوله: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾[عبس:٣١] مبين بما قبله وما بعده.

(٢) سقط من (خ).

(٣) نعم، متصلٌ بالثقات.

(٤) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢٢٧)، والطبري في «تفسيره» (٢٩/ ٧٢)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ١٦٠) من طريق: أيوب به، وسنده صحيح.

وقيل: يكون علىٰ الكافر خمسين ألف سنة، وعلىٰ المؤمن ألف سنة. قاله الشنقيطي في الجمع بين الآيتين من كتابه «دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب» في آية: [٤٧] من سورة الحج، نقلًا عن صاحب «الإتقان»، ثم قال: ويؤيده قوله تعالىٰ: ﴿فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ۝ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ﴾[المدثر: ٩-١٠].

وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ[١]: حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ -يَعْنِي ابْنَ إِبْرَاهِيمَ- حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ، عَنْ مَهْدِيِّ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: جَاءَ طَلْقُ بْنُ حَبِيبٍ إِلَى جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِالله، فَسَأَلَهُ عَنْ آيَةٍ مِنْ الْقُرْآنِ؟ فَقَالَ: أُحَرِّجُ عَلَيْك إنْ كُنْت مُسْلِمًا لَمَا قُمْت عَنِّي. أَوْ قَالَ: أَنْ تُجَالِسَنِي.[٢]

وَقَالَ مَالِكٌ: عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ سَعِيدٍ [عَنْ سَعِيدِ][٣] بْنِ الْـمُسَيَّبِ أَنَّهُ كَانَ إذَا سُئِلَ عَنْ تَفْسِيرِ آيَةٍ مِنْ الْقُرْآنِ، قَالَ: إنَّا لَا نَقُولُ فِي الْقُرْآنِ شَيْئًا.[٤]

وَقَالَ اللَّيْثُ، عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْـمُسَيَّبِ، أَنَّهُ كَانَ لَا يَتَكَلَّمُ إلَّا فِي الْـمَعْلُومِ مِنْ الْقُرْآنِ.[٥]

---

(١) في «مقدمة تفسيره» (١/ ٨٠).

(٢) **إسناده هذا منقطع**.

الوليد بن مسلم لم يسمع من جندب ولم يدرك القصة، وذكر ابن كثير في «مقدمة تفسيره» (١/ ١٥)، ولم يذكر انقطاعه.

(٣) سقط من (خ).

(٤) **إسناده صحيح**.

أخرجه ابن جرير في «مقدمة تفسيره» (١/ ٧٩-٨٠)، فقال: حدثنا يونس، قال حدثنا ابن وهب، قال: أخبرني مالك فذكره، وهو عند ابن كثير (١/ ١٥-١٦).

(٥) **صحيح**.

أخرجه ابن جرير (١/ ٧٩)، فقال: حدثنا يونس، قال أخبرنا ابن وهب، قال: سمعت الليث يحدث عن يحيىٰ بن سعيد فذكره.

وَقَالَ شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ سَعِيدَ بْنَ الْـمُسَيَّبِ عَنْ آيَةٍ مِنْ الْقُرْآنِ؟ فَقَالَ: لَا تَسْأَلْنِي عَنْ الْقُرْآنِ، وَسَلْ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ مِنْهُ شَيْءٌ. يَعْنِي عِكْرِمَةَ.[١]

وَقَالَ ابْنُ شوذب: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي يَزِيدَ، قَالَ: كُنَّا نَسْأَلُ سَعِيدَ بْنَ الْـمُسَيَّبِ عَنْ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، وَكَانَ أَعْلَمَ النَّاسِ، فَإِذَا سَأَلْنَاهُ عَنْ تَفْسِيرِ آيَةٍ مِنْ الْقُرْآنِ سَكَتَ كَأَنْ لَمْ يَسْمَعْ.[٢]

وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ[٣]: حَدَّثَنِي أَحْمَد بْنُ عبدة الضبي، [حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ][٤]، حَدَّثَنَا عُبَيْدُالله بْنُ عُمَرَ، قَالَ: لَقَدْ أَدْرَكْت فُقَهَاءَ الْـمَدِينَةِ وَإِنَّهُمْ لَيُعَظِّمُونَ الْقَوْلَ فِي التَّفْسِيرِ، مِنْهُمْ: سَالِمُ بْنُ عَبْدِالله، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَسَعِيدُ بْنُ الْـمُسَيَّبِ، وَنَافِعٌ.

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُالله بْنُ صَالِحٍ، عَنْ اللَّيْثِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، قَالَ: مَا سَمِعْت أَبِي تَأَوَّلَ آيَةً مِنْ كِتَابِ الله قَطُّ.[١]

---

(١) **صحيح**.

أخرجه ابن جرير في «مقدمة تفسيره» (١/ ٨١)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢٢٨)، وابن أبي شيبة (١٠/ ٥١١) رقم (٣٠٦٠٢) من طريق محمد بن جعفر عن شعبة به.

(٢) **صحيح**.

أخرجه ابن جرير (١/ ٨٠)، وعنه ابن كثير (١/ ١٦) طبعة أولاد الشيخ، وهو صحيحٌ، رجاله ثقات.

(٣) (١/ ٧٩)، وعنه ابن كثير (١/ ١٦) طبعة أولاد الشيخ، وإسناده صحيح.

(٤) سقط من (خ).

وَقَالَ أَيُّوبُ، وَابْنُ عَوْنٍ، وَهُشَامٌ الدستوائي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِين، قَالَ: سَأَلْت عُبَيْدَةَ السلماني عَنْ آيَةٍ مِنْ الْقُرْآنِ؟ فَقَالَ: ذَهَبَ الَّذِينَ كَانُوا يَعْلَمُونَ فِيمَا أُنْزِلَ مِنْ الْقُرْآنِ، فَاتَّقِ اللهَ وَعَلَيْك بِالسَّدَادِ.(٢)

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ عُبَيْدِالله بْنِ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: إذَا حَدَّثْت عَنْ الله فَقِفْ حَتَّى تَنْظُرَ مَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ، حَدَّثَنَا هشيم، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إبْرَاهِيمَ، قَالَ: كَانَ أَصْحَابُنَا يَتَّقُونَ التَّفْسِيرَ وَيَهَابُونَهُ.

وَقَالَ شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِالله بْنِ أَبِي السَّفَرِ، قَالَ: قَالَ الشَّعْبِيُّ: وَاَللهِ، مَا مِنْ آيَةٍ إلَّا وَقَدْ سَأَلْت عَنْهَا، وَلَكِنَّهَا الرِّوَايَةُ عَنْ الله.

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: حَدَّثَنَا هشيم، أَنْبَأَنَا عُمَرُ بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: اتَّقُوا التَّفْسِيرَ؛ فَإِنَّمَا هُوَ الرِّوَايَةُ عَنْ الله.

فَهَذِهِ الْآثَارُ الصَّحِيحَةُ(٣)، وَمَا شَاكَلَهَا عَنْ أَئِمَّةِ السَّلَفِ مَحْمُولَةٌ عَلَى تَحَرُّجِهِمْ عَنْ الْكَلَامِ فِي التَّفْسِيرِ بِمَا لَا عِلْمَ لَهُمْ بِهِ، فَأَمَّا مَنْ تَكَلَّمَ بِمَا يَعْلَمُ مِنْ ذَلِكَ لُغَةً وَشَرْعًا

---

(١) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢٢٩)، ومن طريقه ابن كثير في «التفسير» (١/ ٦)، وفي إسناده عبدالله بن صالح كاتب الليث فيه ضعف.

(٢) أخرجه ابن جرير (١/ ٨٠)، وابن كثير (١/ ١٦)، وإسناده صحيح.

كل هذا من باب الورع، وسد ذرائع الكلام في كتاب الله والتفسير؛ وكل هذا من سدِ ذرائع العبث في التفسير، وكل هذا من سد ذرائع إنزال الأحكام في غير موضعها، وإلا فهؤلاء الأئمة يعرفون كثير من المعاني، ومن أشكلت عليه آية لا يدري ما معناها، أو حديث لا يدري ما معناه يجب أن يرجع إلى أصول ذلك، ويأخذ أخذًا صحيحًا، ويفيد الناس، ولا يقول فيه برأيه بغير برهان.

(٣) يعني هذه الآثار التي ذكرها تحرى الصحة فيها، وهو كما قال، وقد بينا ذلك، والحمد لله.

فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ[١]؛ وَلِهَذَا رُوِيَ عَنْ هَؤُلَاءِ وَغَيْرِهِمْ أَقْوَالٌ فِي التَّفْسِيرِ وَلَا مُنَافَاةَ؛ لِأَنَّهُمْ تَكَلَّمُوا فِيمَا عَلِمُوهُ، وَسَكَتُوا عَمَّا جَهِلُوهُ، وَهَذَا هُوَ الْوَاجِبُ عَلَىٰ كُلِّ أَحَدٍ؛ فَإِنَّهُ كَمَا يَجِبُ السُّكُوتُ عَمَّا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ، فَكَذَلِكَ يَجِبُ الْقَوْلُ فِيمَا سُئِلَ عَنْهُ مِمَّا يَعْلَمُهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾[آل عمران:١٨٧]، وَلِمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الْمَرْوِيِّ مِنْ طُرُقٍ: «**مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكَتَمَهُ؛ أُلْجِمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ**».[٢]

وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ[٣]: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُؤَمَّلٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: التَّفْسِيرُ عَلَىٰ أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ: وَجْهٌ تَعْرِفُهُ الْعَرَبُ مِنْ كَلَامِهَا، وَتَفْسِيرٌ لَا يُعْذَرُ أَحَدٌ بِجَهَالَتِهِ، وَتَفْسِيرٌ يَعْلَمُهُ الْعُلَمَاءُ، وَتَفْسِيرٌ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللهُ.

وَاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أَعْلَمُ.[٤]

---

(١) وهذا الذي أشرنا إليه قريبًا.

(٢) **صحيح**.

أخرجه أبو داود رقم (٣٦٥٨)، والترمذي رقم (٢٦٤٩)، وابن ماجه (٢٦٦)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٢٦٣)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ١٠١)، والطبراني في «الأوسط» رقم (٢٣١١)، وابن حبان (٩٥)، والبغوي (١٤٠)، وابن عبدالبر في «الجامع» (١/ ٥) من طرق إلىٰ أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) في «مقدمة تفسيره» (١/ ٧٠)، وأبو الزناد سمع من عدد من الصحابة وعاصر ابن عباس رضي الله عنهما، لكن لم أرَ له رواية عن ابن عباس مذكورة في «تهذيب الكمال» لا في ترجمته، ولا في ترجمة ابن عباس.

(٤) إلىٰ هنا انتهىٰ أصل المقدمة، وما بعده إضافات من أقوال شيخ الإسلام رحمه الله من بعض كتبه.

أَقْرَبُ التَّفَاسِيْرِ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّة

سُئِلَ شَيْخُ الإِسْلَامِ عَنْ جُنْدِيٍّ نَسَخَ بِيَدِهِ «صَحِيْحَ مُسْلِمٍ»، وَ«الْبُخَارِي»، وَالْقُرْآن، وَهُوَ نَاوٍ كِتَابَةَ الْحَدِيْثِ وَالْقُرْآن العَظِيم، وَإِنْ سَمِعَ بِوَرَقٍ، أَو أَقْلَامٍ اشْتَرَىٰ بِأَلْف دِرْهَم، وَقَالَ: أَنَا إِنْ شَاءَ اللهُ أَكْتُبُ فِي جَمِيْعِ هَذَا الوَرَقِ أَحَادِيْثَ الرَّسُولِ وَالقُرْآن. وَيُؤَمِّلُ آمَالًا بَعِيْدَة، فَهَلْ يَأْثَم أَو لَا؟ وَأَيُّ التَّفَاسِير أَقْرَبُ إِلى الكِتَابِ وَالسُّنَّة؟ الزَّمَخْشَري؟ أَمِ القُرْطُبِي؟ أَمِ البَغَوِي؟ أَو غَيْر هَؤُلَاء؟

كِتَابَةُ القُرْآنِ وَالعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ مِنْ أَعْظَمِ القُرُبَات

الْـجَوَاب: الحَمْدُ لله، لَيْسَ عَلَيْهِ إِثْمٌ فِيمَا يَنْوِيه وَيَفْعَلُهُ مِنْ كِتَابَةِ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ؛ فَإِنَّ كِتَابَةَ القُرْآنِ، وَالأَحَادِيثِ الصَّحِيْحَةِ، وَالتَّفَاسِيْرِ الْـمَوْجُودَةِ الثَّابِتَةِ مِنْ أَعْظَمِ القُرُبَاتِ، وَالطَّاعَاتِ.

وَأَمَّا التَّفَاسِيرُ الَّتِي فِي أَيْدِي النَّاسِ فَأَصَحُّهَا: «تَفْسِيرُ مُحَمَّدِ بنِ جَرِيْرٍ الطَّبَرِي»؛ فَإِنَّهُ يَذْكُرُ مَقَالَاتِ السَّلَفِ بِالأَسَانِيْدِ الثَّابِتَةِ، وَلَيْسَ فِيْهِ بِدْعَة، وَلَا يَنْقُلُ عَنِ الْـمُتَّهَمِيْن، كَـمُقَاتِل بنِ بُكَير، وَالْكَلْبِي.

وَالتَّفَاسِيْرُ غَيْرُ الْـمَأْثُورَةِ بِالأَسَانِيدِ كَثِيْرَة، كَـ«تَفْسِيرِ عَبْدِالرَّزَّاقِ»، وَ«عَبْدِ بنِ حُمَيْد»، وَ«وَكِيْع»، وَ«ابنِ أَبِي قُتَيْبَة»، وَ«أَحْمَدِ بنِ حَنْبَل»، وَ«إِسْحَاق بنِ رَاهَوَيه».

وَأَمَّا التَّفَاسِيْرُ الثَّلَاثَة الْـمَسْئولِ عَنْهَا فَأَسْلَمُهَا مِنَ الْبِدْعَةِ وَالْأَحَادِيثِ الضَّعِيْفَةِ: «البَغَوِي»، لَكِنَّهُ مُخْتَصَرٌ مِنْ «تَفْسِيرِ الثَّعْلَبِي»، وَحَذَفَ مِنْهُ الأَحَادِيثَ الْـمَوْضُوعَة، وَالبِدَعَ الَّتِي فِيْهِ، وَحَذَفَ أَشْيَاءَ غَيْر ذَلِك.

وَأَمَّا الْوَاحِدِي؛ فَإِنَّهُ تِلْمِيْذ الثَّعْلَبِي، وَهُوَ أَخْبَرُ مِنْهُ بِالْعَرَبِيَّةِ؛ لَكِنَّ الثَّعْلَبِيَّ فِيْهِ سَلَامَةٌ مِنَ الْبِدْعَةِ[1] وَإِنْ ذَكَرَهَا تَقْلِيْدًا لِغَيْرِهِ.

تَقْوِيْمُ عَدَدٍ مِنَ التَّفَاسِيْرِ

وَتَفْسِيْرُهُ، وَتَفْسِير الوَاحِدِي «البَسِيْط، وَالوَسِيط، وَالوَجِيْز» فِيْهَا فَوَائِدُ جَلِيْلَة، وَفِيْهَا غَثٌّ كَثِيْرٌ مِنَ الْـمَنْقُوْلَاتِ البَاطِلَةِ وَغَيْرِهَا.

وَأَمَّا الزَّمَخْشَرِي: فَتَفْسِيْرُهُ مَحْشُوٌّ بِالْبِدْعَةِ، وَعَلَىٰ طَرِيْقَةِ الْـمُعْتَزِلَةِ مِنْ إِنْكَارِ الصِّفَاتِ، وَالرُّؤْيَةِ، وَالقَوْلِ بِخَلْقِ القُرْآنِ، وَأَنْكَرَ أَنَّ اللهَ مُرِيْدٌ لِلْكَائِنَاتِ وَخَالِقٌ لِأَفْعَالِ العِبَادِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أُصُولِ الْـمُعْتَزِلَةِ.

وَأُصُولُهُم خَمْسَةٌ: يُسَمُّونَهَا التَّوْحِيْدَ، وَالْعَدْلَ،[2] وَالْـمَنْزِلَةَ بَيْنَ الْـمَنْزِلَتَيْنِ، وَإِنْفَاذَ الوَعِيْدِ، وَالأَمْرَ بِالْـمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْـمُنْكَرِ.

لَكِنَّ مَعْنَىٰ التَّوْحِيدِ عِنْدَهُم يَتَضَمَّنُ نَفْيَ الصِّفَاتِ؛ وَلِهَذَا سَمَّىٰ ابنُ التُّومَرْت أَصْحَابَه الْـمُوَحِّدِين، وَهَذَا إِنَّمَا هُوَ إِلْحَادٌ فِي أَسْمَاءِ اللهِ وَآيَاتِهِ، وَمَعْنَىٰ الْعَدْلِ عِنْدَهُم يَتَضَمَّنُ التَّكْذِيْبَ بِالْقَدَرِ، وَهُوَ خَلْقُ أَفْعَالِ العِبَادِ، وَإِرَادَةُ الكَائِنَاتِ، وَالْقُدْرَةِ عَلَىٰ

---

(١) قوله فيه سلامة من البدع نسبيًّا، وإلا ففيه أحاديث موضوعة وبدع، وصاحبه مُؤول في الصفات، وقد تقدم أن أثبت شيخُ الإسلام أنه فيه بدع، وهو هنا يثبت أنه يذكرها تقليدًا لغيره.

ثم قال: لكن الثعلبي فيه سلامة البدع. أي: بالنسبة للواحدي. والواحدي، وإن كان تلميذًا للثعلبي وعنده عربية؛ إلا أنه أكثر بدعًا في كتابه من كتاب الثعلبي.

(٢) تقدم ذكر أصولهم الخمسة مع التعليق عليها في باب [الاختلاف في التفسير باختلاف طرق الاستدلال].

شَيْءٍ، وَمِنْهُم مَنْ يُنْكِرُ تَقَدُّمَ العِلْمِ وَالكِتَابِ؛ لَكِنَّ هَذَا قَوْلُ أَئِمَّتِهِم؛ وَهَؤُلاءِ منصب الزَّمَخْشَرِي؛ فَإِنَّ مَذْهَبَهُ مَذْهُبُ الْـمُغِيْرَة بن عَلِي، وَأَبِي هَاشِم وَأَتْبَاعَهُم، وَمَذْهَبُ أَبِي الحُسَيْنِ، وَالْـمُعْتَزِلَةِ الَّذِيْنَ عَلَىٰ طَرِيْقَتِهِ نَوْعَانِ: مَسَايِخِيَّة وَخَشَبِيَّة.

وَأَمَّا الْـمَنْزِلَةُ بَيْنَ الْـمَنْزِلَتَيْنِ فَهِيَ عِنْدَهُم أَنَّ الفَاسِقَ لَا يُسَمَّىٰ مُؤْمِنًا بِوَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ كَمَا لَا يُسَمَّىٰ كَافِرًا، فَنَزَّلُوهُ بَيْنَ مَنْزِلَتَيْنِ.

وَإِنْفَاذُ الوَعِيْدِ عِنْدَهُم مَعْنَاهُ: أَنَّ فُسَّاقَ الْـمِلَّةِ مُخَلَّدُونَ فِي النَّارِ لَا يَخْرُجُونَ مِنْهَا بِشَفَاعَةٍ، وَلَا غَيْرِ ذَلِكَ كَمَا تَقُولُهُ الْخَوَارِجُ، وَالأَمْرُ بِالْـمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْـمُنْكَرِ يَتَضَمَّنُ عِنْدَهُم جَوَازَ الخُرُوجِ عَلَىٰ الأَئِمَّةِ وَقِتَالِهِم بِالسَّيْفِ.

وَهَذِهِ الأُصُولُ حَشَا بِهَا كِتَابَهُ بِعِبَارَةٍ لَا يَهْتَدِي أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَيْهَا، وَلَا لِـمَقَاصِدِهِ فِيْهَا، مَعَ مَا فِيْهِ مِنَ الأَحَادِيْثِ الْـمَوْضُوعَةِ، وَمِنْ قِلَّةِ النَّقْلِ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِيْن.

وَ«تَفْسِيْرُ القُرْطُبِيِّ» خَيْرٌ مِنْهُ بِكَثِيْرٍ، وَأَقْرَبُ إِلَىٰ طَرِيْقَةِ أَهْلِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأَبْعَدُ مِنَ البِدَعِ، وَإِنْ كَانَ كُلٌّ مِنْ هَذِهِ الكُتُبِ لَابُدَّ أَنْ يَشْتَمِلَ عَلَىٰ مَا يُنْقَدُ؛ لَكِنْ يَجِبُ العَدْلُ بَيْنَهَا، وَإِعْطَاءُ كُلِّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ.

وَ«تَفْسِيْرُ ابنِ عَطِيَّة» خَيْرٌ مِنْ «تَفْسِيْرِ الزَّمَخْشَرِيِّ» وَأَصَحُّ نَقْلًا وَبَحْثًا، وَأَبْعَدُ عَنِ البِدَعِ، وَإِنِ اشْتَمَلَ عَلَىٰ بَعْضِهَا؛ بَلْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ بِكَثِيْرٍ؛ بَلْ لَعَلَّهُ أَرْجَح هَذِهِ

التَّفَاسِيرِ؛ لَكِنَّ «تَفْسِيرَ ابنِ جَرِيرٍ» أَصَحُّ مِنْ هَذِهِ كُلِّهَا[١]، وَثَمَّ تَفَاسِيرُ أُخَرُ كَثِيرَة جِدًّا، كـ«تَفْسِيرِ ابنِ الجَوْزِيِّ» وَ«الْـمَاوَرْدِيِّ».

جَمْعُ القِرَاءَاتِ السَّبْعِ

وَسُئِلَ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابنِ تَيمِيَّةَ رحمه الله عَنْ (جَمْعِ القِرَاءَاتِ السَّبْعِ) هَلْ هُوَ سُنَّةٌ، أَمْ بِدْعَةٌ؟ وَهَلْ جُمِعَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله ﷺ أَمْ لَا؟ وَهَلْ لِجَامِعِهَا مَزِيَّةُ ثَوَابٍ عَلَى مَنْ قَرَأَ بِرِوَايَةٍ أَمْ لَا؟

الجَوَابُ: الحَمْدُ لله، أَمَّا نَفْسُ مَعْرِفَةِ القِرَاءَةِ وَحِفْظِهَا فَسُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ يَأْخُذُهَا الآخِرُ عَنِ الأَوَّلِ، فَمَعْرِفَةُ القِرَاءَةِ الَّتِي كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ بِهَا أَوْ يُقِرُّهُم عَلَى القِرَاءَةِ بِهَا، أَوْ يَأْذَنُ لَهُم، وَقَدْ أُقِرُّوا بِهَا سُنَّة، وَالعَارِفُ فِي القِرَاءَاتِ الحَافِظُ لَهَا لَهُ مَزِيَّةٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَعْرِفْ ذَلِكَ، وَلَا يَعْرِفُ إِلَّا قِرَاءَةً وَاحِدَةً.

وَأَمَّا جَمْعُهَا فِي الصَّلَاةِ، أَوْ فِي التِّلَاوَةِ فَهُوَ بِدْعَةٌ مَكْرُوهَةٌ، وَأَمَّا جَمْعُهَا لِأَجْلِ الحِفْظِ وَالدَّرْسِ[٢] فَهُوَ مِنَ الاجْتِهَادِ الَّذِي فَعَلَهُ طَوَائِفُ فِي القِرَاءَةِ.

---

(١) ولو رأى شيخ الإسلام «تفسير ابن كثير»، وكان قبله؛ لأشاد به إشادة عظيمة، ولكن يعتبر من ثمار شيخ الإسلام هذا التفسير «تفسير ابن كثير»؛ لأن ابن كثير أحد تلاميذ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمهما الله.

(٢) يضاف إلى ذلك أنه لا يجوز القراءة بالقراءة الشاذة كما قدَّمْنَا في مقدمة هذه الرسالة، ويضاف: أن الترجمة الحرفية باللغة غير العربية للقرآن لا تجوز، وإنما تشرع الترجمة المعنوية باعتبار نشر الخير، وأن هذا من باب الدعوة إلى الله عزوجل، أي ترجمة تفسير الآية أخذًا بقول الله تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ﴾[آل عمران:٩٣]، وأخذًا بما في «الصحيحين» عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، قَالَ: أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ مِنْ الْيَهُودِ قَدْ زَنَيَا، فَقَالَ لِلْيَهُودِ: «مَا

فهرس الأحاديث والآثار

بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَىٰ خَمْسٍ ---------- ٣
لم يسن رسول الله ﷺ سنة إلا ولها أصل في الكتاب ---------- ٤
مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ الله ---------- ٥
الْـحَمْدُ لله، كِتَابُ اللهِ وَاحِدٌ---------- ٦
إِذَا تَكَلَّمَ اللهُ بِالْوَحْيِ ---------- ٦
رد أهل العلم للمجاز---------- ٨
ليس في القرآن ما لا معنىٰ له---------- ١١

تَصْنَعُونَ بِهِمَا؟» قَالُوا نُسَخِّمُ وُجُوهَهُمَا وَنُخْزِيهِمَا، قَالَ: «﴿فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾»؛ فَجَاءُوا فَقَالُوا لِرَجُلٍ مِمَّنْ يَرْضَوْنَ: يَا أَعْوَرُ، اقْرَأْ. فَقَرَأَ حَتَّىٰ انْتَهَىٰ إِلَىٰ مَوْضِعٍ مِنْهَا، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ، قَالَ: «**ارْفَعْ يَدَكَ**» فَرَفَعَ يَدَهُ فَإِذَا فِيهِ آيَةُ الرَّجْمِ تَلُوحُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ عَلَيْهِمَا الرَّجْمَ، وَلَكِنَّا نُكَاتِمُهُ بَيْنَنَا، فَأَمَرَ بِهِمَا فَرُجِمَا، فَرَأَيْتُهُ يُجَانِئُ عَلَيْهَا الْحِجَارَةَ. «البخاري» رقم (٦٨١٩)، و«مسلم» رقم (١٦٩٩).

يضاف إلىٰ ذلك من أصول التفسير وأُسُسِه: تدبر القرآن، والحث عليه؛ فإن تدبر القرآن يعتبر أصلًا، فلا يستطيع الإنسان أن يفسر القرآن ما لم يتدبره ويفهمه.

هذا ونسأل الله التوفيق، ونسأل الله أن يرحمنا ويرحم شيخ الإسلام ابن تيمية، وأن يجزيه عنا وعن الإسلام والمسلمين خيرًا.

كان البدء في قراءة هذا الجزء في: [١١/ شعبان/ صباح الثلاثاء عام ١٤٢٩هـ، والفراغ من قراءته صبيحة الاثنين/ ٢٤/ من شهر شعبان لعام ١٤٢٩هـ].

ونسأله عزوجل ونتوسل إليه بحبنا لطلب العلم، وحب دينه الحق، وبغضنا للبدع، والأهواء، والجهل، أن يعيذنا من الفتن ما ظهر منها وما بطن، وأن يتوفانا علىٰ الإسلام والسنة، إنه أكرم مسئول، والحمد لله رب العالمين.

المراد بالتأويل ---------- ١٢
القراءة الشاذة لا تكون قرآنًا ---------- ١٢
كَانُوا إِذَا تَعَلَّمُوا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ آيَاتٍ ---------- ٣٧
كَانَ الرَّجُلُ إِذَا قَرَأَ الْبَقَرَةَ، وَآلَ عِمْرَانَ ---------- ٣٩
أَقَامَ ابْنُ عُمَرَ عَلَىٰ حِفْظِ الْبَقَرَةِ عِدَّةَ سِنِينَ ---------- ٤٠
كَانَ النِّزَاعُ بَيْنَ الصَّحَابَةِ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ قَلِيلًا جِدًّا ---------- ٤٢
عَرَضْت الْمُصْحَفَ عَلَىٰ ابْنِ عَبَّاسٍ ---------- ٤٣
إِذَا جَاءَك التَّفْسِيرُ عَنْ مُجَاهِدٍ فَحَسْبُك بِهِ ---------- ٤٣
الْخِلَافُ بَيْنَ السَّلَفِ فِي التَّفْسِيرِ قَلِيلٌ ---------- ٤٥
تفسير السلف للصراط المستقيم ---------- ٤٩
هُوَ حَبْلُ اللهِ الْمَتِينُ ---------- ٤٩
ضَرَبَ اللهُ مَثَلًا صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا ---------- ٥٠
أَسْبَابِ النُّزُولِ الْمَذْكُورَةِ فِي التَّفْسِيرِ ---------- ٥٣
مَعْرِفَةُ سَبَبِ النُّزُولِ يُعِينُ عَلَىٰ فَهْمِ الْآيَةِ ---------- ٥٦
تَنَازُعُ الْعُلَمَاءِ فِي قَوْلِ الصَّاحِبِ ---------- ٥٧
من أسباب التنازع احتمال اللفظ للأمرين ---------- ٥٩
دَعْ مَا يَرِيبُك إِلَىٰ مَا لَا يَرِيبُك ---------- ٦٣
أَهَمِّيَّةُ جَمْعِ عِبَارَاتِ السَّلَفِ فِي التَّفْسِيرِ ---------- ٦٥
اخْتِلَافُ الصَّحَابَةِ فِي الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ ---------- ٦٦

إِذَا حَدَّثَكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ فَلَا تُصَدِّقُوهُمْ ---------- ٧١
مَعْنَىٰ قَوْلِهِم: لَيْسَ لَهَا أَصْلٌ ---------- ٧٢
أعلم الناس بالتفسير هم أهل مكة ---------- ٧٣
اشْتِرَاءُ النَّبِيِّ ﷺ الْبَعِيرَ مِنْ جَابِرٍ ---------- ٧٧
أَهَمِّيَّةُ تَعَدُّدَ الطُّرُقِ مَعَ عَدَمِ التَّشَاعُرِ ---------- ٨٠
قَالَ أَحْمَد: قَدْ أَكْتُبُ حَدِيثَ الرَّجُلِ لِأَعْتَبِرَهُ ---------- ٨١
تَزَوَّجَ النَّبِيَّ ﷺ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَلَال ---------- ٨٣
النَّارَ لَا تَمْتَلِئُ حَتَّىٰ يُنْشِئَ اللهُ لَهَا خَلْقًا آخَرَ ---------- ٨٦
مَنْ صَلَّىٰ رَكْعَتَيْنِ كَانَ لَهُ كَأَجْرِ كَذَا ---------- ٨٧
أَحْسَنُ طُرُقِ التَّفْسِيرِ ---------- ١٠٣
أَلَا إِنِّي أُوتِيت الْقُرْآنَ ---------- ١٠٤
السُّنَّةُ تَنْزِلُ عَلَىٰ النَّبِي ﷺ بِالْوَحْيِ كَمَا يَنْزِلُ الْقُرْآنُ ---------- ١٠٤
بِمَ تَحْكُمُ؟---------- ١٠٤
وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، مَا نَزَلَتْ آيَةٌ مِنْ كِتَابِ الله ---------- ١٠٦
كَانَ الرَّجُلُ مِنَّا إِذَا تَعَلَّمَ عَشْرَ آيَاتٍ ---------- ١٠٦
اللهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ---------- ١٠٧
نِعْمَ تُرْجُمَانُ الْقُرْآنِ ابْنُ عَبَّاسٍ ---------- ١٠٧
فَسَّرَ ابنُ عَبَّاسٍ سُورَةَ النُّورِ تَفْسِيرًا لَوْ سَمِعَتْهُ الرُّومُ، وَالتُّرْكُ، وَالدَّيْلَمُ؛ لَأَسْلَمُوا --- ١٠٨
بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً---------- ١٠٩

أَصَابَ ابنُ عَمْرٍو يَوْمَ الْيَرْمُوكِ زَامِلَتَيْنِ ---------- ١٠٩
حكم تفسير ما هو مسكوت عنه ---------- ١١٠
عَرَضْت الْـمُصْحَفَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ثَلَاثَ عرضات ---------- ١١٤
مَا فِي الْقُرْآنِ آيَةٌ إِلَّا وَقَدْ سَمِعْت فِيهَا شَيْئًا ---------- ١١٤
لَوْ كُنْت قَرَأْت قِرَاءَةَ ابْنِ مَسْعُودٍ ---------- ١١٤
رَأَيْت مُجَاهِدًا سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ ---------- ١١٥
إذَا جَاءَك التَّفْسِيرُ عَنْ مُجَاهِدٍ فَحَسْبُك بِهِ ---------- ١١٥
أَقْوَالُ التَّابِعِينَ فِي الْفُرُوعِ لَيْسَتْ حُجَّةً ---------- ١١٦
مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ ---------- ١١٧
مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ ---------- ١١٨
أَيُّ أَرْضٍ تُقِلُّنِي ---------- ١١٩
أَيُّ سَمَاءٍ تُظِلُّنِي ---------- ١٢٠
إنَّ هَذَا لَهُوَ التَّكَلُّفُ يَا عُمَرُ ---------- ١٢٠
إنَّ هَذَا لَهُوَ التَّكَلُّفُ، فَمَا عَلَيْك أَنْ لَا تَدْرِيهِ ---------- ١٢٠
سئل ابن عباس عن آية فأبىٰ أن يقول فيها ---------- ١٢١
هُمَا يَوْمَانِ ذَكَرَهُمَا اللهُ فِي كِتَابِهِ ---------- ١٢١
أُحَرِّجُ عَلَيْك إنْ كُنْت مُسْلِمًا لَمَا قُمْت عَنِّي ---------- ١٢٢
إنَّا لَا نَقُولُ فِي الْقُرْآنِ شَيْئًا ---------- ١٢٢
كَانَ سَعِيدُ ابنُ المسيب لَا يَتَكَلَّمُ إلَّا فِي الْـمَعْلُومِ مِنْ الْقُرْآنِ ---------- ١٢٢

لَا تَسْأَلْنِي عَنْ الْقُرْآنِ ---------- ١٢٣
إِذَا سَأَلْنَاهُ عَنْ تَفْسِيرِ آيَةٍ مِنْ الْقُرْآنِ سَكَتَ ---------- ١٢٣
مَا سَمِعْت أَبِي تَأَوَّلَ آيَةً مِنْ كِتَابِ الله قَطُّ---------- ١٢٣
ذَهَبَ الَّذِينَ كَانُوا يَعْلَمُونَ فِيمَا أُنْزِلَ مِنْ الْقُرْآنِ---------- ١٢٤
إِذَا حَدَّثْت عَنْ الله فَقِفْ حَتَّى تَنْظُرَ مَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ ---------- ١٢٤
كَانَ أَصْحَابُنَا يَتَّقُونَ التَّفْسِيرَ وَيَهَابُونَهُ ---------- ١٢٤
وَاَللهِ، مَا مِنْ آيَةٍ إلَّا وَقَدْ سَأَلْت عَنْهَا ---------- ١٢٤
اتَّقُوا التَّفْسِيرَ؛ فَإِنَّمَا هُوَ الرِّوَايَةُ عَنْ الله ---------- ١٢٤
مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكَتَمَهُ ---------- ١٢٥
التَّفْسِيرُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ---------- ١٢٥

فهرس الموضوعات

الْـمُقَدِّمَة ٣
اسْمُ الْكِتَابِ ١٦
النُّسَخُ الْـمُعْتَمَدَة ١٧
طَبَعَاتُ هَذِهِ الْـمُقَدِّمَةِ وَشُرُوحُهَا وَاسْتِفَادَةِ الْعُلَمَاءِ مِنْهَا ١٨
صورة المخطوط: ٢١
الصفحة الأولى من المخطوطة ٢١
الصفحة الأخيرة من المخطوطة ٢٢
مُقَدِّمَة الـمصنِّف ٢٣
[فَصْلٌ]عِنَايَةُ النَّبِي ﷺ وَالصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِين بِبَيَانِ الْقُرْآن ٣٥
[فَصْلٌ] ٤٤
فَصْلٌ في نوعي الاختلاف في التفسير ٦٩
[فَصْلٌ] في الاختلاف في التفسير باختلاف طرق الاستدلال ٩٠
[فَصْلٌ] ١٠٣
[فَصْلٌ] ١١٤
تفسير القرآن بمجرد الرأي ١١٧
أقرب التفاسير إلى الكتاب والسنة ١٢٦
كتابة القرآن والعلوم الشرعية من أعظم القربات ١٢٦
تقويم عدد من التفاسير ١٢٧
جمع القراءات السبع ١٢٩
فهرس الأحاديث والآثار ١٣٠
فهرس الموضوعات ١٣٥